

العدد (٨) السنة الثانية
تصدر عن: بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين
كانون أول ٢٠٠٤

With my best wishes
Y. Arafat
2004

في ذكرى الأربعين

ياسر عرفات.. حيٌ في ضمير شعب حي

ملف العدد: بين حق العودة وتقرير المصير

التهجير الكامن وراء الجدار

كيف استولت اسرائيل على الاراضي الفلسطينية

قراءة في الائتلاف الفلسطيني لحق العودة

التجربة القبرصية وفلسطين

الافتتاحية

ياسر عرفات.. صمودك أحلى وحدودك أعلى

عندما لم تقرع العاصفة أبوابنا المفتوحة من أجل الدخول إلى الصف الأمامي للمشهد، وأصبحت الصرخة إيقاعاً لسقوط الحقيقة ولتصوف الصديقين، وعندما تحطمت أحلام طفولتنا عند باب الحضانة التي لم تكن يوما، وصارت أغنيتنا فرصة للحداد ومشروعاً للأنين؛ وعندما علت الضحية فينا، وسار الناس في جنازة غير واضحة المعالم، ساروا، وساروا.. بلا نقطة للنهاية أو مكان للاستراحة، واتسعت سماء الشتات وضاق فضاء المخيم، وتقلص هامش الوطن فينا، وأصبح اليأس يجري في دمائنا كرغيف الخبز، عندما كنت لا بد منا، كنا لا بد منك.. كان لا بد من عناد الوردة فيك، وثورية الحلم العادي بك.

لم يكن ميلادنا المتجدد أكثر من رفض مأساة لا تعرفنا ونعرفها، وواقع لا يدرك حدود الضحية وندركها. لم يكن ميلادنا المتجدد، أكثر من معادلة حسابية بسيطة، أو هاجس يلوح في خيال الناطرين المتربعين نحو فلسطين. مع الأيام، جعلتنا نعرف كيف نبعث ميلادنا الأكيد من قلب حطام الأغنية، وكيف نعالج إنكساراتنا ونواصل المسيرة في طريق تملئها دماء عذاباتنا نحونا والينا.

ومضينا، نكتب للوطن على جدران قلوبنا، وننتزع للطفولة فينا مساحة جغرافية، ونمنح للأرض البسيطة مزيداً من الأمل لانتظار أبنائها العائدين. مضينا، نكبر فيك وبك، وتكبر فينا وبنا.

وعندما تبدلت الأقنعة في هذا الكون الغريب، وامتزجت الألوان الصفراء في لوحة مكسورة على جدار خيمتنا، عندما كان القرار، وكان المصير أبعد من التوقيع، وأبتعد الحلم وأقترب، وضعفت الحقيقة في صيرورة الجوار... وقل الحب في قلوب العاشقين، وعلا صوت التصفيق في المناسبات الأخرى، وأصبحت مراقبة اندحارنا كالحماسة إلى نهاية الأفلام السينمائية. عندها، كانت صورتك أول القتلى، وسيرتك أول المعلقات على رؤوس الحراب. عندها، تعلمنا درساً إضافيا في صناعة نكران الحقيقة. عندها، ثرنا وانفعلنا، ولعنّا، وضربنا الطاولة بأرجلنا، ولكن حقيقتك لم تسقط.. ولم تنفعل قناعاتك، ولم تنكفئ بسمتك.

وحين نهض المظلومون، وساروا مبتعدين عن خيالهم الملازم، كان كما كان صمودك... أحلى، وكانت كما كانت حدودك... أعلى... حين نهض المظلومون، ولوحوا بيديهم من جديد إلى المنشود، كنا ندرك من جديد أننا لا زلنا طلاباً مبتدئين في مدرستك، ولم تنكفئ بسمتك.

كل هذا الصوت، وكل هذا الصمت، لا يترك لحدود المفكرة هامشاً محتملاً للأنا، ولا يديم الممكن الآتي من زجاج النوافذ. كل هذا الصوت وكل هذا الصمت، يرقى إلى الانكفاء والانتشار، إلى أخذ قسط من التفكير، والتمدد نحو الجهات الأربع. اليوم، هؤلاء أنفسهم، الذين رقصوا على دمائك، هم أنفسهم يرفعون لك التحية، ويدافعون عن مرآتك وحقيقتك وقناعتك. اليوم، لم تنتصر أنت، بل نحن إنتصرنا بك.

اليوم، وقد تحولنا إلى أمهات تنتظر ابنها البعيد العائد من أول الشارع، والحصار يعطينا مساحة فارغة للأسئلة والتحليلات العفوية، سنظل ننظر اليك، كما كنت تنظر إلينا. فاذهب، أذهب بعيداً فينا، وأكتب، على جبهة الكون، أن شعبا عاشقا يعلو بسماك.

«هيئة التحرير»

في وداعه..

بقلم: محمود درويش

فاجَأنا ياسر عرفات بأنه لم يفاجئنا. كأنّ تطابقاً بين الشخص المريض والنص المريض قد حدَّد مسبقاً صورة النهاية، وحرم البطل التراجيدي من إضفاء خصوصيته على القدَر. فلا معجزة هذه المرة، ولا مفاجأة، منذ أصبحت التراجيديا، المصورة في مسلسل تلفزيوني طويل، يومية ومألوفة وعادية!

لقد أعدَّنا ياسر عرفات، تدريجياً، لوداعه المتواصل أكثر من مرة، وعوّدنا على موت غير عادي وغير معلن، بغارة من طائرة حربية، أو بسقوط طائرة مدنيّة في صحراء. لكنه - والأقدار تُضفي عليه سحر الأعجوبة - كان يسبق الموت الى الحياة، فنحيا معه في رحلة أدمَنَّا خلالها الرحيل الى هدف يتلألأ بجماليات المستحيل، وبشاعرية رعوية تُعيننا على طول الطريق.

من منفى الى آخر، كان الموضوع ينأى عن أرض الموضوع... ويدنو، في بلاغةٍ ترسم اللافتات بدمٍ قلبنا انه يخصب الفكرة وينعش الذاكرة، ويرفع الحدود عن العلاقة بين الواقعي والأسطوري. كنا في حاجة الى أسطورة أنجزنا بعض فصولها. لكن الأسطورة في حاجة الى واقع، فهل سينجح الأسطوري في امتحان العمل على أرض الواقع؟ انه سؤال مُؤجَّل!

هو، ياسر عرفات، من استطاع أن يروِّض التناقض في المنافي، بمزيج من البراغماتية والدين والغيبيات. وتحوَّل، بديناميكيته الخارقة وتماهيه الكامل بين الشخصي والعام وعبادة العمل، من قائد الى رمز شديد اللمعان.

لم يزاول مهنة الهندسة لتعبيد الطرق، بل لشقّها في حقول الألغام. قد يحتاج التاريخ الى وقت طويل لترتيب أوراق هذا الرجل - الظاهرة. لكنه سيمنحه رتبة الشرف في علم القدرة على البقاء منذ الآن، ومنذ الآن سيتوقف طويلاً عند مغامرته - المعجزة: إشعال النار في الجليد: فقد قاد ثورة معاكسة لأي حساب، لأنها ربما جاءت قبل أوانها، أو بعد أوانها ربما. أو ربما لأن موازين القوى الإقليمية لا تأذن لأحد بإشعال عود كبريت قرب حقول النفط... وعلى مقربة من الأمن الإسرائيلي!

لم ينتصر في المعارك العسكرية، لا في الوطن ولا في الشتات. لكنه انتصر في معركة الدفاع عن الوجود الوطني، ووضع المسألة الفلسطينية على الخارطة السياسية، الإقليمية والدولية، وفي بلورة الهوية الوطنية للفلسطيني اللاجئ المنسيّ عند أطراف الغياب، وفي تثبيت الحقيقة الفلسطينية في الوعي الإنساني، ونجح في إقناع العالم بأن الحرب تبدأ من فلسطين، وبأن السلم يبدأ من فلسطين.

وصارت كوفية ياسر عرفات، المعقودة بعناية رمزية وفولكلورية معاً، هي الدليل المعنوي والسياسي الى فلسطين.

لكنه، وقد اختزل الموضوعات كلها في شخصه، صار ضرورياً لحياتنا الى درجة الخطر... كرَبِّ أسرة لا يريد لأولاده أن يكبروا لئلا يعتمدوا على أنفسهم. لذلك أعدَّنا، أكثر من مرة، للتعوُّد على الخوف من فكرة اليُتم، وعلى الخوف من احتضار الفكرة في حال غيابه الجسدي. ومن فرط ما ناوش الموت ونجا، امتلأ لاوعيٌ فلسطيني خرافي بشعور ما بأن عرفات قد لا يموت! وهكذا لامَسَت أسطورته حدود الميتافيزيقيا.

لكن المفاجآت كانت تعمل في مكان آخر. فهذا الكائن الرمزي العائد من تأويلات إغريقية، كان في حاجة الى التخفيف من عبء أسطورته، لأن البلد في حاجة الى بناء وإدارة، والى التخلّص من الاحتلال بوسائل جديدة. وهو الآن مكشوف أمام الجميع، عرضة للمس والهمس والمساءلة. ومن سوء حظ البطل أن عليه أن ينتصر على الأعداء في معارك غير متكافئة، من جهة... وأن يصون صورته في المخيلة العامة من نتوءاتها الداخلية.

لكن، وهو المشبع بثقافة صلاح الدين التفاوضية، وبتسامح عُمَر، لم يأت على حصان أبيض، ولا ماشياً أمام جَمَل... فلا مكان للخيل والإبل في بلاغة الأزمنة الحديثة. بل جاء الى واقعه الجديد محمولاً على اتفاق أوسلو، ذي الجوهر الأمني الخالي من الإفراط في التفاؤل، والمفتوح على غموض النيات. لكنه عاد، وفي ذهنه خاطرة مرِحة: حتى النبي موسى لم يعد الى «أرض الميعاد»!

هي خطوة أولى نحو الدولة، يقول، ويعلم ان فلسطين ما زالت هناك: في القضايا المعلّقة على مفاوضات الوضع النهائي، حول القدس وحق العودة وغيرها من القضايا الشائكة. والطريق الى هناك لا يمر من أوسلو، بل من مرجعيات الشرعية الدولية.

وكان يعلم أن تلك المرجعيات لم تعد صالحة تماماً في عالم القطب الواحد، الذي رفع الدولة الإسرائيلية الى مرتبة المقدس الذي يُلهم «البيت الأبيض» بتعاليمه السماوية! ويعرف أيضاً ان المراسم الرئاسية وبطاقات الهوية وجوازات السفر لا تعني، بالنسبة الى المسئولين الإسرائيليين، إلا ضرورة إلهاء المحرومين من الاستقلال بوجبات رمزية سريعة لا تشبع الهوية الجائعة. ويعرف أيضاً وأيضاً انه قد انتقل من المنفى الى سجن مؤثَّث بصور الأشياء لا بحقيقتها، وانه في حاجة الى إذن بالانتقال من سجن في رام الله الى سجن في غزة. ولا بأس من سجاد أحمر... ونشيد.

من هنا، بدأت محنة الرئيس، وداؤه السياسي والمعنوي. فهذا الأسير العظيم، المحكوم بالشروط الإسرائيلية القاسية، لا يستطيع التقدم نحو الفهم الإسرائيلي لعملية السلام، ولا يستطيع التراجع الى أبجديات الصراع التقليدية. ولا يعزّيه أن من ندم على أوسلو وخان تداعياتها هو «الشريك الإسرائيلي» الذي لم يعد شريكاً. فما العمل؟

لم يختلف أحد على حق الفلسطينيين في المقاومة، فكانت الانتفاضة الثانية تعبيراً طبيعياً عن إرادتهم الوطنية وإصرارهم على إعادة الحياة الى الأمل بسلام حقيقي يحقق لهم الحرية والاستقلال. لكن أسئلة كثيرة طرحت حول الوسائل التي ينبغي أن تخدم هذا الهدف، وتجنِّب الفلسطينيين خطر استدراجهم الى الحلبة العسكرية التي تَشَهّاها شارون، ليدرج حربه على الكيانية الفلسطينية الوليدة في سياق الحرب العالمية على الإرهاب. منذ أضاعت أميركا الحدود بين مفهوم المقاومة ومفهوم الإرهاب!

لم يعد أمام ياسر عرفات إلا الرهان على قدَرٍ لا يستجيب، وعلى معجزة لا تُطيع هذا الزمن. المقاطعة، مقره ومنزله الوحيد، تنهار عليه غرفة غرفة. وهو يردِّد في نبرة نبوية: «شهيداً شهيداً شهيدا»، فيثير في النخوة العربية قشعريرة كهربائية عابرة. لكن تكرار أخبار المأساة يجعلها عادية. وهكذا صار حصار عرفات أمراً مألوفاً... ثلاث سنوات من تسميم الحياة، ثلاث سنوات من استنشاق الهواء الفاسد، ثلاث سنوات من الهجاء الأميركي «لم يعد ذا صلة»، ثلاث سنوات من الكدِّ الإسرائيلي لتجريد عرفات من صلاحيته وصلاحية رمزيته. بيد أن الفلسطينيين قادرون دائماً على الترميز: حصار الرئيس رمز لحصارنا، ومعاناته رمز لمعاناتنا. فهو معنا، وفينا، ومثلنا، نحبُّه لأننا نحبه. ونحبّه لأننا لا نحبّ أعداءه.



ياسر عرفات (تصوير: عمر عواد/رويترز)

لم يفاجئنا هذه المرة. فقد أعدَّنا لوداع لا لقاء بعده. خرج المحاصر من حصاره ليزور الموت في المنفى، وليزوِّد الأسطورة بما تحتاجه من مكر النهاية. لقد منحنا الوقت ليتدرب الحزن فينا على أدوات التعبير اللائقة، ولنبلغ سن الفطام التدريجي. في كل واحد منا شيء منه. هو الأب والابن: أبو مرحلة كاملة من تاريخ الفلسطينيين، وابنهم الذي أسهموا في صوغ خطابه وصورته.

لا نودِّع الماضي معه... ولكننا ندخل، منذ الآن، في تاريخ جديد مفتوح على ما لا نعرف. فهل نعثر على الحاضر، قبل أن نخاف الغد؟

الشاعر محمود درويش من مواليد عام ١٩٤٢ في قرية «البروة» المهجرة بالقرب من عكا، هجر مع عائلته في العام ١٩٤٨ الى قرية دير الأسد المجاورة، وتعرض لاحقا للسجن في المعتقلات الاسرائيلية ثلاث مرات في الستينات. وفي مطلع السبعينات وصل محمود درويش إلى بيروت، حيث تم تعيينه عضوا في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وقد قدم درويش استقالته من المجلس الوطني الفلسطيني في التسعينات بعد توقيع اتفاقية أوسلو. وللشاعر عشرات الدواوين الشعرية التي ترجمت الى عدة لغات. يرأس الشاعر أيضا مجلة «الكرمل» الثقافية التي تصدر من رام الله. نشر هذا المقال في جريدة «الحياة» اللندنية في ١٢ تشرين ثاني ٢٠٠٤.

ياسر عرفات والثورة المستحيلة

بقلم: ماجد كيالي

شكل الراحل الكبير ياسر عرفات ظاهرة استثنائية في تاريخ الشعب الفلسطيني، وربما في تاريخ حركات التحرر الوطني قاطبة، على الصعيدين العربي والدولي، فقد نهض بشعبه وقضيته من نقطة الصفر، في ظروف دولية وعربية صعبة بل ومستحيلة، وفي ظل اختلال بيّن في موازين القوى لصالح إسرائيل.

في أواخر الخمسينيات بدأ ياسر عرفات، مع مجموعة من رفاقه، يعدّ اللبنات الأولى لإطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة، التي تم الإعلان عنها فيما بعد باسم حركة فتح، في الأول من يناير ١٩٦٥. ومنذ ذلك التاريخ صنع ياسر عرفات انقلابا دراماتيكيا في حياة شعبه، وفي التاريخ السياسي للشرق الأوسط كله. ومنذ ذلك التاريخ باتت علامات الشك تحوم حول جدوى المشروع الصهيوني وحول مدى استمرارية الدولة الصهيونية في هذه المنطقة العربية.

وعلى مدار أربعة عقود أعطى ياسر عرفات ما لم يعطه شخص لقضية، إذ تماهت قضية فلسطين وشعبها في شخصيته، وبات عرفات بمثابة رمز لنهوض شعب وقيامة وطن. وطوال هذه الفترة واجه ياسر عرفات، ومعه حركة التحرر الفلسطينية، العواصف والأنواء، على المستويين الإقليمي والدولي، ولكن هذا الشعب استطاع أن يؤكد وجوده وأن يبلور هويته وأن يفرض حقيقته على خريطة الشرق الأوسط، وفي المعادلات السياسية الإقليمية والدولية.

لم تكن رحلة ياسر عرفات إلى الحلم الفلسطيني سهلة أو معبدة، في الصراع على المكان والزمان والمعنى، بل إنها كانت أقرب إلى المستحيل، فقد انطلقت الثورة الفلسطينية من نقطة الصفر، كما قدمنا، على مختلف الأصعدة، أي على رغم محاولات الإنكار والنفي والتغييب الإسرائيلية، ومحاولات التهميش والتقييد في الواقع الإقليمي العربي، والصمت والتجاهل على الصعيد الدولي.

على الصعيد الفلسطيني، مثلا، لم يكن لشعب فلسطين من وجود سياسي خاص، والفلسطينيون بالكاد كان يعترف بهم كلاجئين، وقد أدت تداعيات النكبة (١٩٤٨) إلى تقويض البناء الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للفلسطينيين، الذين باتوا مشردين في أصقاع العالم، ليس لهم عنوان محدد، ويخضعون لسيادة أنظمة سياسية واجتماعية متباينة. وفي لحظات النكبة تلك انخرط الفلسطينيون في شتى الحركات السياسية العربية، من قومية ويسارية ودينية، للتعويض عن الانهيار الحاصل في بنيتهم السياسية وفي محاولة منهم للبحث عن وطن.

وفي لحظات الانهيار والإحباط والضياع هذه جاءت انطلاقة (فتح) بقيادة ياسر عرفات، أو «السيد فلسطين»، كما كان يطلق عليه آنذاك. وكان هذا الرجل يعتمر الكوفية المرقطة السوداء، وكان كل ما فيه يشبه شعبه. ولم يكن لفتح أيدلوجية، وهو لم يكن سليل عائلة كبيرة، فقد كان ابن الشعب الفلسطيني، وعندما سئل عرفات عن أيدلوجية الحركة التي يقودها (ضمن سوق الأيدلوجيات التي كانت رائجة آنذاك)، أجاب إنها فلسطين! ولعل في هذه الكلمة كان يكمن سحر عرفات وسره، فبهذه الطريقة استطاع توحيد الفلسطينيين، على اختلاف انتماءاتهم الفكرية من حوله، وبذلك بات مؤسسة وطنية بذاتها فوق كل المؤسسات التي صاغها، وتحول إلى الزعيم للشعب والرمز للوطن، والوصي على القضية. ولاشك أن نجاحات عرفات على الصعيد الوطني، المقترنة بزهده وتواضعه واخلاصه، ارتبطت أساسا بإيمان الفلسطينيين المقدس بقضيتهم، وحيويتهم، واستعدادهم العالي لتقديم التضحيات، مثلما ارتبطت بإرادتهم الحرة على الصمود والمقاومة، برغم كل الصعوبات والمعاناة، التي كابدوها على دروب الحرية والكرامة.

المهم أن أبي عمار بكل ذلك استطاع نقل شعب فلسطين من الغياب إلى الحضور، جاعلا منه رقما صعبا في السياسة الإقليمية والدولية، ومنح هذا الشعب هويته الوطنية، ورسخ كيانه السياسي، وقربه من حلمه بإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

هكذا استطاعت الثورة الفلسطينية أن تقوّض ركيزة أساسية للعقيدة الصهيونية، تقوم على خرافة «شعب بلا أرض لأرض بلا شعب»، وكانت هذه الخرافة تتوخّى محو الشعب الفلسطيني وإنكار وجوده من التاريخ والجغرافيا، لتبرير قيام الكيان الصهيوني: الاستيطاني الاحلالي العنصري، وتأبيد وجوده، على حساب شعب فلسطين. وفوق ذلك فإن الصهيونية، وكيانها إسرائيل، كانت تتوخى من الاستمرار بهذا الإنكار طمس الجريمة التي ارتكبتها بحق هذا الشعب، والمتمثلة باغتصاب أرضه وتشريد شعبه وطمس هويته وسلب حقوقه. إذ لم يكن بالامكان طمس هذه الجريمة وإضفاء طابع «أخلاقي» وتحرري على هذا الكيان المصطنع من دون إخفاء الشعب الفلسطيني والحؤول دون نهوضه.

على ذلك فإن إسرائيل، بعملها وليكودها، لم تغفر لأبي عمار ما فعله بها، إذ كشفها على حقيقتها أمام دول العالم وأمام الرأي العام العالمي، فهي لم تعد واحة للديمقراطية على ما تدعي في الشرق الأوسط، بل إنها باتت الواحة الأخيرة للأنظمة الاستعمارية والعنصرية في العالم. ولم تعد إسرائيل حارسا للمصالح الغربية في المنطقة، بل إنها باتت مصدرا من مصادر تهديد هذه المصالح، وباتت مصدرا لضعف الاستقرار والأمن على الصعيدين الدولي



عرفـــات في الأمم المتحدة (تصوير: الأمم المتحدة)

والإقليمي. وفوق هذا وذاك فإن نهوض شعب فلسطين ضد النظام الاستعماري العنصري كسر احتلال إسرائيل لصورة الضحية، وبات الفلسطينيون يحتلون صورة الضحية في الفضاء العالمي. ولعل هذه الحقائق كلها صعبت الوضع على إسرائيل، إلى درجة اضطرتها إلى عقد اتفاق اوسلو، الذي تم فيه الاعتراف بالشعب الفلسطيني وبحقه بإقامة كيان له، ووضع حد لأسطورة إسرائيل الكبرى. وهي الأوضاع ذاتها التي اضطرت شخصا مثل شارون، ومعه قطاعات واسعة من الليكود، للاعتراف، ولو على مضض، بضرورة إنهاء الاحتلال وقيام دولة فلسطينية، باعتباره الثمن الذي ينبغي على إسرائيل أن تدفعه لتبيض صفحتها على الصعيد الدولي.

جدير بالذكر هنا، أيضا، التذكير بأن الكفاح الفلسطيني ضد إسرائيل فريد من نوعه، فهو ليس مجرد كفاح ضد دولة محتلة، وإنما هو كفاح ضد مجتمع هذه الدولة، الذي يتبنى العقيدة الصهيونية الاستيطانية العنصرية، التي تعتبر أرض فلسطين «أرض الميعاد» بالنسبة لهم، وهي عقيدة لا تتأسس على محو وجود الشعب الفلسطيني وإنما على اقتلاعه من أرضه، لتهويدها بإحلال المستوطنين اليهود مكانهم، وهي في كل ذلك تجربة صراعية فريدة، تختلف عن التجارب الاستيطانية السابقة، مثل تجربة الجزائر وجنوبي أفريقيا.

عربيا، لم تكن ظروف الثورة الفلسطينية على ما يرام، على غرار حال الثورة الجزائرية مثلا، فقد انطلقت هذه الثورة من خارج فلسطين، وفي ظروف صعبه وحرجة، ما جعلها تخضع لقيودات وشروط عربية متباينة، وأدخلها ذلك في صراعات جانبية مجانية، أرهقتها واستنزفتها وشغلتها. وبرغم كل ذلك فإن مكانة القضية الفلسطينية في المجال العربي (الرسمي والشعبي) مكنت هذه الثورة من العوم في هذا البحر المتلاطم الأمواج. ولا شك أن شخصية ياسر عرفات، اللانمطية، وبرغماتيته وحيويته وبراعته، في مخاطبة مختلف الأهواء، مكنته من حيازة موقع متقدم في إطار النظام الرسمي العربي، وعلى الصعيد الشعبي، ومع ذلك فإن الرئيس ياسر عرفات لم ينجح تماما في بعض المنعطفات وفي بعض المواقف الحساسة في إرضاء الجميع، فإرضاء الجميع غاية لا تدرك، وهكذا دفعت الثورة الفلسطينية، التي كان الجميع يريدها ورقة إلى جانبه، ثمنا باهظا في بعض المواقف، ما أضعف الدعم لها، وفاقم من عزلتها أحيانا.

ولاشك أن النقلة التي حدثت بالانتقال إلى الداخل، بعد اتفاق اوسلو (١٩٩٣) مكنت الرئيس عرفات من الإبحار بالسفينة الفلسطينية مجددا، متحررا بذلك من أعباء المداخلات والتدخلات العربية، ذات التوظيفات السياسية الضيقة.

دوليا، كان قيام كيان إسرائيل، بمعنى ما، عملا دوليا بامتياز تشاركت فيه كل الدول الكبرى، لاسيما منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية. وكان بعض هذه الدول يرى في قيام هذه الدولة قاعدة لحماية مصالحه في المنطقة العربية، وكان ثمة دول أخرى تعتقد بأن هذه الدولة تستحق القيام لنشر الديمقراطية والحداثة في صحراء الشرق الأوسط! وكان ثمة أخرى ترى في قيام إسرائيل تعويضا لليهود عن الاضطهاد الذي لحق بهم في أوروبا (ولو على حساب الغير)! من كل ذلك يبدو كم أن الثورة الفلسطينية انطلقت في واقع دولي منحاز تماما لإسرائيل، وهو الواقع الذي جرى العمل على تصحيحه، وهو ما اشتغل عليه ياسر عرفات بدينامية فائقة فكان شغله الشاغل، حتى احتلت فلسطين وجدان العالم، وباتت قضية عالمية بامتياز.

رحل ياسر عرفات، الزعيم والرمز والمناضل، ولكنه ترك قضية فلسطين متّقدة، وترك شعبه على درب الحرية والأمل.

ماجد كيالي هو كاتب وباحث فلسطيني يقيم في دمشق. نشر هذا المقال على شبكة الانترنت للاعلام العربي-أمين بتاريخ ١٦ تشرين ثاني ٢٠٠٤.

... أبعاد في عرفات

بقلم: د. محمد نعيم فرحات

... ياسر عرفات ملأ الدنيا وشغل الناس حياً وميتاً، ولطالما عرف التاريخ السياسي المعاصر على الأقل نماذج مميزة في حضورها لرجال إشكالين، بيد أن عرفات كان من أكثرها بقاءاً وحضوراً في المسرح التاريخي، وكان من أكثرهم إثارة للتأويلات والجدل أيضا. ويختلف عنهم في البنية التي أنجبته، لقد كانت بنيته منتجة للضياع والتفكك والنفي ولم تكن راسخة على أي نحو، وهذا ما يمنح مسيرة عرفات خصوصية لا يمكن تجاوزها عند تناوله. إنه رجل سياسي تكوَن في مهباتِ رياح تاريخية عاتية، تجمعت له وعليه ظروف وحظوظ وأقدار، أبدى إزائها طاقات ساهمت في بلورة ما يمكن وصفه «بتوليفة» عرفات.

... وعرفات الحاضر في المشهد السياسي المحلي والإقليمي والدولي بالقوة والرغبة معاً، قادماً من النفي والإقصاء والتهميش والغُلب، باعتبارها الأفاق التي عاشها الفلسطينيون منذ عام ١٩٤٨ تحديداً، حضر كتعبير عن المقاومة الوجودية التي انتهجها وإضطر لها الفلسطينيون كسبيل وحيد للبقاء، محمولا ومحمولين على غزارة الأسئلة والأبعاد السياسية والأخلاقية والتاريخية التي ولدتها المأساة الفلسطينية، والتي لم يكن بمقدور تحالف الغزاة والخصوم أن يتجاهلوها. وفي حقل الواقع تبادل الفلسطينيون وخصومهم العثور على بعضهم البعض، وعندما وصل عرفات والفلسطينيون إلى هذه النقطة، صار التلاشي والغياب والإنكار والاستبعاد التي طرحت كمصير أزلي للحالة الفلسطينية المعاصرة وراء ظهر الفلسطينيين، الذين نقلوا حقل رهانهم بأكمله إلى المستقبل بعد دحرهم في الحاضر ومحاولة إلغائهم من الماضي وذاكرته.

وفي هذا السياق أبدى عرفات روح زعامة سياسية دؤوبة ومذهلة وذات طاقات ممتدة وحاول بقوة، التماثل مع أسئلة وأبعاد المسألة الفلسطينية. بيد أن محاولة عرفات تلك التي منحته القدرة وتوطيد الزعامة هي ذاتها التي أنتجت ما يمكن وصفه «بمأزق» عرفات وجيله، لان الواقع التاريخي برهن على أن متطلبات التماثل الفعال والمجدي تحتاج لقدرات تتجاوز بكثير ما لدى الجيل أو الأجيال التي قادها عرفات، وتتجاوز كذلك قدرة محيطهم غير المعادي معاً. لذلك إرتبط مشروع عرفات ومسيرته بالمقاومة أكثر مما ارتبط بالتجسيد والإنجاز، وعندما تراجع الفلسطينيون في مرحلة تاريخية متأخرة للإنزواء في معالجة البعد الفلسطيني الضيق للمسألة الفلسطينية، خصوصاً في مرحلة أوسلو وما بعدها، اكتشفوا بقوة الواقع من جديد أن الأهمية السياسية الفلسطينية تكمن في استحضار كافة أبعاد المسالة الفلسطينية، وكان عرفات الوحيد من بين أقرانه في القيادة الفلسطينية، القادر على أن يقود الوضع نحو الانحسار في أحد أبعاد المسالة الفلسطينية، وأيضا نحو المقاومة داخل الحصار من أجل استحضار كافة أبعاد هذه المسالة وقد خاص ذلك بروح تجريبية مثيرة.

إلا أن أهم إنجاز تمخضت عنه مقاربة عرفات السياسية للمشكلات والحلول والأفاق، تمثل في عودة عرفات والفلسطينيين إلى مساحة معينة تخصهم في فلسطين، وتشكل بدورها قاعدة تتراكم فيها مشكلاتهم ومعضلاتهم وقدراتهم وإخفاقاتهم. وعرفات المشغول حتى النجاح بمفهوم المساحة وحيازتها كان مستعداً وحتى تكون هذه المساحة فلسطينية لعبور شتى أنواع الالتباسات والمغامرة بأشياء أثيرة في نفسه، وفي مرحلة ما، وضع الرمزية المُجمع عليها في مهبات قاسية وتحمل المسؤولية عن السياسات والممارسات المُختلف عليها، غير انه لم يفقد القدرة الرشيقة على توظيف الرمزية من أجل تبرير الاختيارات السياسية المثيرة للجدل، أو تغطية السياسات الملتبسة بقوة الرمزية.

× × ×

... في قبر متواضع صمم كي يكون انتقالياً بقوة الرهان على نقل الرفات ذات يوم إلى القدس، أودع الفلسطينيون ياسر عرفات الذي يُحملونه المسؤولية الحاسمة عن إنجازهم وإخفاقهم معاً، لأن ذهنهم الجماعي إعتاد منذ زمن بعيد على هذا الأمر.

... عرفات الذي ملأ الدنيا وشغل الناس وصاحب المقاربة السياسية الأكثر تركيباً لواحدة من أكثر القضايا تعقيداً مات، بعد أن حاول أن يربح معاركه المتعددة الممكنة وغير الممكنة في سياق حرب لم يربحها احد بصورة حاسمة حتى اللحظة. لأن أجل النصر فيها لم يحن بعد لأي طرف، الأمر، الذي يجعل المستقبل سجالاً للصراع. مات عرفات ولكن بقيت المشكلات والرايات مفتوحة على كل إحتمال.

... وفي حالة ياسر عرفات فإن الإنصاف التاريخي له يقتضي من المعنيين أن يقولوا ما له وما عليه، كي يتجنبوا «التطرف» إذا قالوا ما له فقط، ويتجنبوا «الرداءة» إذا قالوا ما عليه وسكتوا...

د. محمد نعيم فرحات، هو أستاذ جامعي مساعد في كلية علم الإجماع بجامعة بيت لحم وجامعة القدس المفتوحة، وحاصل على شهادة الدكتوراه في علم اجتماع المنفى من جامعة تونس الأولى. قضى فرحات سنوات عديدة في العمل ككاتب ومحلل مهتم بشؤون الصراع العربي-الإسرائيلي.

شريط الاخبار

أخبار ونشاطات المخيمات

وفد فرنسي يزور المخيمات الفلسطينية في لبنان ويعرب عن أسفه لمأساتهم

المخيمات الفلسطينية (لبنان) -وفا (٦ كانون أول ٢٠٠٤). زار وفد فرنسي من جمعية توأمة المدن الفرنسية مع المخيمات الفلسطينية، عدداً من المخيمات الفلسطينية في لبنان، معرباً عن أسفه لطبيعة الظروف المأساوية واللا إنسانية التي يعيشها اللاجئون الفلسطينيون مع استمرار قضيتهم دون معالجة. وضمّ الوفد نحو أربعين شخصية فرنسية من ست بلديات في محيط العاصمة باريس، برئاسة رئيس الجمعية فرناند تويل. وتفقّد الوفد المؤسسات الاجتماعية والتربوية والخيرية في المخيمات الفلسطينية، وعقد لقاءً مع المسؤولين الفلسطينيين، الذين قدموا للوفد صورة وافية عن معاناة اللاجئين. وردّ رئيس الوفد تويل، معتبراً أن التوأمة الفرنسية مع مخيم عين الحلوة هي توأمة تضامنية ومعنوية، لرفع الظلم عن اللاجئين حتى يعودوا إلى ديارهم.

السلطات اللبنانية سمحت بإدخال مواد الإعمار إلى مخيمات الجنوب وخففت من إجراءاتها الأمنية حولها

بيروت-وكالات (٣٠ تشرين ثاني ٢٠٠٤). استقبلت جماهير الشعب الفلسطيني وقواه السياسية في لبنان بارتياح القرار الذي اتخذته السلطات اللبنانية وأعلن في الثلاثين من تشرين ثاني، والذي قضى بتخفيف بعض الإجراءات الأمنية حول بعض المخيمات وخصوصاً في الجنوب اللبناني وقال القرار بالسماح للفلسطينيين بإدخال مواد الإعمار إلى مخيمات الرشيدية والبص وبرج الشمالي. وكانت السلطات اللبنانية قد اتخذت قرار منع إدخال مواد البناء ومستلزماتها إلى مخيمات الجنوب في العام ١٩٩٥، والذي كان من نتيجته تضرر أكثر من ٦٠ ألف فلسطيني يقيمون في هذه المخيمات، ووصل الأمر في مراحل معينة إلى درجة إحالة بعض الفلسطينيين إلى القضاء بتهمة إدخال مواد بناء لترميم منازلهم.

اللاجئون الفلسطينيون في مخيم الرويشد يجددون مطالبتهم بإنهاء معاناتهم

لندن-مركز العودة الفلسطيني (١١ تشرين أول ٢٠٠٤). بعد أن عملت مفوضية الأمم المتحدة العليا لشؤون اللاجئين على حل مشكلة المقيمين في «مخيم العازلة» من الإيرانيين والأكراد وتم إدخالهم إلى الأردن من أجل ترحيلهم بعد ذلك إلى دول أوروبية، جدد اللاجئون الفلسطينيون المقيمون في مخيم «الرويشد» مطالبتهم بإيجاد حل لمشكلتهم وإنهاء معاناتهم، وقالوا إن الخيام التي تؤويهم تتعرض لأمطار ورياح شديدة ويتهدم معظمها، ويتمزق البعض الآخر لأنها قديمة ولا تقاوم الأمطار والرياح، حيث لم تعمل المفوضية السامية على استبدالها حتى الآن، وأشاروا إلى إقبال فصل الشتاء، وهو الموسم الثاني الذي يمضونه في الصحراء، مؤكدين أنهم لم يلمسوا خطوات إيجابية من قبل المفوضية أو المؤسسات الإنسانية أو من الضمير العالمي من أجل تخليصهم من هذه المأساة.

ملف العدد

بين حق العودة وتقرير المصير

يعتبر حق تقرير المصير حقا إنسانيا أساسيا، كما يعتبر حقا فرديا إضافة إلى كونه جماعيا. ويتطلب حق تقرير المصير الفردي قيام الدول باحترام كافة الحقوق الواردة في معاهدات حقوق الإنسان والتي قامت (الدول) بالتوقيع على كافة ما ورد فيها. ويشمل ذلك، حق اللاجئين والمهجرين في العودة إلى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم. وقد يختار الشعب ممارسة الحق الجماعي في العودة عن طريق إنشاء الدولة. لذا، فإن الحق الفردي والجماعي في تقرير المصير يكملان بعضهما البعض، أي أن ممارسة أحدهما لا ينفي أو يستبدل ممارسة الآخر.

وبالنسبة للفلسطينيين، فإن هذا يعني أن بإمكانهم اختيار الحق الجماعي في تقرير المصير عن طريق إنشاء دولة لهم على أجزاء من فلسطين التاريخية، وفي نفس الوقت، يمكن للاجئين اختيار الحق الفردي في تقرير المصير عن طريق عودتهم إلى منازلهم وقراهم الأصلية. وبشكل مختصر، لا يوجد أي تناقض بين حل الدولتين الخاص بالصراع الإسرائيلي-الفلسطيني وبين حق اللاجئين في العودة إلى منازلهم وقراهم الأصلية. وتتلائم سياسات منظمة التحرير الفلسطينية مع هذا المبدأ القانوني الذي تم إقراره والتأكيد عليه من قبل هيئة الأمم المتحدة.

خطة الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين (قرار رقم ١٨١)

لقد أكد الاقتراح الخاص بتقسيم فلسطين إلى دولتين مسألة الحق الجماعي للفلسطينيين في تقرير المصير على الأقل على جزء من فلسطين. إلا أن اللجنة التابعة لهيئة الأمم المتحدة والتي قامت بصياغة الخطة، قد أقرت بأن «الوطن القومي اليهودي و.... الانتداب في فلسطين، كليهما يتناقضان» مع مبدأ تقرير المصير. لذا، قامت بعض الدول بتحدي «قانونية» خطة الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين وطالبت الجمعية العامة بالحصول على مشورة قانونية من قبل محكمة العدل الدولية والتي تعتبر أعلى هيئة قضائية في هيئة الأمم المتحدة. ولكن، وفي ذات الوقت، لم تعترف خطة هيئة الأمم المتحدة بقيام دولة يهودية حصرية كما هو معترف لدى إسرائيل، حيث أن الدولة اليهودية في خطة التقسيم ضمت عددا متساويا من اليهود والعرب على حد سواء. وقد كان من المفترض أن تتبنى دستورا يؤكد على حق جميع الأفراد في المواطنة (بما في ذلك العرب الفلسطينيين)، بالإضافة إلى حقهم في التملك، وعدم التمييز ضدهم، وحماية حقوق الإنسان لجميع الأفراد بغض النظر عن العرق أو اللغة أو الدين. لقد كانت الدولة اليهودية في خطة التقسيم شبيهة بالدولة العربية، أي دولة تشمل كافة المواطنين. على أرض الواقع، كان من المفترض أن تكون دولة ثنائية القومية.

قرار الجمعية العامة رقم ٢٥٣٥ (١٠ كانون الأول ١٩٦٩)

بعد هزيمة عام ١٩٦٧ وبعد خمس سنوات على إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني، أقرت هيئة الأمم المتحدة أن «مشكلة اللاجئين الفلسطينيين قد نشأت نتيجة عدم الاعتراف بحقوقهم غير القابلة للتصرف بموجب ميثاق هيئة الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان». وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بالتصويت ضد هذا القرار.

قرار الجمعية العامة رقم ٢٤٦٩ (٣٠ تشرين الثاني ١٩٧٠)

لقد أعادت هيئة الأمم المتحدة تأكيدها على «شرعية نضال الشعوب الخاضعة للاحتلال الكولونيالي والسيطرة الأجنبية والاعتراف بحقها في استعادة حقوقها في تقرير المصير باستخدام كافة الوسائل المتوفرة لديها،]و[توَجه هيئة الأمم المتحدة استنكارها للحكومات التي لا تعترف بحق الشعوب في تقرير المصير واعتباره حقا طبيعيا لها، وخصوصا شعوب جنوب إفريقيا وفلسطين». وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بالتصويت ضد هذا القرار.

قرار الجمعية العامة رقم ٣٢٣٦ (٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٤)

لقد عرَفت هيئة الأمم المتحدة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني والواردة في قرار رقم ٢٥٣٥ (أنظر أعلاه) بأنها «الحق في تقرير المصير بدون أي تدخلات خارجية، وباعتبارها الحق في الاستقلال والسيادة الوطنية» وفي نفس الوقت (أي أن هذه الحقوق تعتبر مكملة لما سبقها) «حق الفلسطينيين غير القابل للتصرف في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي هجروا منها بالقوة، والدعوة إلى عودتهم». وقد تم تبني هذا القرار استجابة إلى البرنامج السياسي الخاص بالمجلس الوطني الفلسطيني في جلسته الثانية عشر، والذي قامت فيه منظمة التحرير الفلسطينية، ولأول مرة، بالاعتراف بأن الحق الجماعي في تقرير المصير يمكن ان يطبق في أي جزء يتم تحريره في فلسطين. وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بالتصويت ضد هذا القرار.

خطة هيئة الأمم المتحدة الخاصة لإقامة دولتين عام ١٩٧٦

بعيد عقد اللجنة لعدة جلسات، قامت لجنة الأمم المتحدة لتطبيق حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، و التي أنشأت عام ١٩٧٥ بإعداد برنامجا خاصا لتنفيذ قرار رقم ٣٢٣٦ (أنظر أعلاه)، وصياغة خطة للحل الخاص بإقامة دولتين، والتوصل إلى حل بخصوص قضية اللاجئين. وخلال المرحلة الأولى، يتم إقامة دولة فلسطينية على الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشرقية، وبوجود قوات هيئة الأمم المتحدة لحفظ السلام، بحيث يتمكن المهجرون (اللاجئون) الذين هجروا عام ١٩٦٧ من العودة إلى ديارهم. وخلال المرحلة الثانية، باستطاعة لاجئي عام ١٩٤٨ العودة إلى منازلهم الأصلية داخل إسرائيل. مرة اخرى، يتم اعتبار حق تقرير المصير وحق العودة مكملين لبعضهما البعض.

وفي معرض تطرقه إلى الخطة، أعاد الممثل الدائم لمنظمة التحرير الفلسطينية في هيئة الأمم المتحدة تأكيده على هذا المبدأ، «تعتبر الحقوق غير القابلة للتصرف حقوقا مترابطة ومنصهرة ومتلازمة مع بعضها البعض، كما أن الاعتراف بمجموعة واحدة من الحقوق لا يعتبر بديلا للمجموعة الأخرى». كما أوضح الممثل مقصد منظمة التحرير الفلسطينية عندما تتحدث عن حق العودة ضمن سياق حل إقامة دولتين، حيث قال «عندما نتحدث عن حق العودة، فإننا نعني وجوب عودة الفلسطينيين إلى منازلهم وممتلكاتهم -وليس فقط إلى وطنهم- باعتباره حق وليس بالإكراه. نحن نعني بحق العودة، أن الحق في اختيار حل العودة أو اللا عودة هو حق مملوك لكل الفلسطينيين ولا يخضع للانتقاص من قبل أي سلطة». وقامت الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام حق النقض (الفيتو) عندما تم بحث الخطة أمام مجلس الأمن الدولي التابع لهيئة الأمم المتحدة.

قرار الجمعية العامة رقم ٤٣/١٧٧ (١٥ كانون الأول ١٩٨٨)

أكدت هيئة الأمم المتحدة «على ضرورة تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة السيادة على المناطق المحتلة عام ١٩٦٧». وقد تم تبني هذا القرار بعد إعلان الاستقلال الفلسطيني في الجلسة التاسعة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني. و يؤكد إعلان الاستقلال استعداد منظمة التحرير الفلسطينية بقبول تسوية سياسية والتي من شأنها الحد من ممارسة الحق الجماعي للشعب الفلسطيني في تقرير مصيره ضمن جزء واحد فقط من فلسطين التاريخية. وقد نادى البيان السياسي الصادر بعد الجلسة التاسعة عشر إلى انسحاب القوات العسكرية الإسرائيلية من المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ وإلى عقد مؤتمر دولي استنادا إلى قرارات مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ و ٣٣٨. إلا أن الرؤيا الأشمل والخاصة بحل إقامة دولتين تلازم وبشدة الرؤيا الأصلية التي وردت في قرار رقم ١٨١، والمشار إليها حصريا في إعلان الاستقلال.

وبمعنى آخر، دولتين في فلسطين التاريخية، بحيث تكون كلتاهما دولتين لجميع المواطنين. وقد أعاد إعلان الاستقلال والبيان السياسي التأكيد على مسألة حق العودة. بمعنى آخر، يؤكد إعلان الاستقلال عام ١٩٨٨ على الحق الفردي والجماعي في تقرير المصير. ولا يوجد أي تناقض داخل إعلان الاستقلال بين الحل القائم على دولتين و بين حق اللاجئين في العودة إلى منازلهم وقراهم الأصلية داخل إسرائيل، بل يعتبر الاثنان متلازمان ومتسقان مع الفكرة المطروحة من قبل منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٧٦ داخل هيئة الأمم المتحدة. وقد قامت الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بالتصويت ضد هذا القرار.

قرار الجمعية العامة رقم ٤٨/٩٤ (٢٠ كانون الأول ١٩٩٣)

ناشدت هيئة الأمم المتحدة «كافة الدول بالتنفيذ الكامل والصحيح لكافة قرارات هيئة الأمم المتحدة الخاصة بممارسة حق تقرير المصير والاستقلال للشعوب الخاضعة للاحتلال الكولونيالي والسيطرة الأجنبية. وأكدت على حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف وكافة الشعوب الأخرى الخاضعة للاحتلال الكولونيالي والسيطرة الأجنبية، وأكدت حق هذه الشعوب في تقرير المصير والاستقلال والسيادة. وتناشد هيئة الأمم دولة إسرائيل بالتوقف عن انتهاك الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، و قيامها بإنكار حقهم في تقرير المصير». وقد تم تبني هذا القرار بعد التوقيع على إعلان المبادئ عام ١٩٩٣. ولا يعترف إعلان المبادئ بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والعودة إلى منازله الأصلية، وفي نفس الوقت، لا يرفض الإعلان أيا من هذه الحقوق، إلا أن توقيع منظمة التحرير الفلسطينية على هذا الاتفاق يجب أن يُترجم في ضوء السياسة المستمرة منذ العام ١٩٦٤ وحتى تاريخ توقيع الاتفاق، والذي بدوره أكد على حق الفلسطينيين الفردي والجماعي في تقرير المصير. أيضا، فإن البيانات الرسمية التي تبعت الاتفاق والموقف التفاوضي الذي تبنته منظمة التحرير الفلسطينية في محادثات الوضع النهائي في كامب ديفيد (عام ٢٠٠٠) و في طابا (٢٠٠١)، جميعها أكدت هذه المسألة. وقامت الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل بالتصويت ضد هذا القرار.



من أنشطة النكبة في ١٥ أيار. (تصوير: بديل)

قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٣٩٧ (١٢ آذار ٢٠٠٢)

نود أن نُذكر بقرارات مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ و ٣٣٨، والذي أكد فيها مجلس الأمن على «رؤيته للمنطقة، أي منطقة تتواجد فيها دولتين، إسرائيل و فلسطين، واللتان تعيشان جنبا إلى جنب ضمن حدود آمنة و معترف بها». من المثير أن القرار يؤكد على إقامة دولتين كمبدأ عام، و لا يؤكد القرار أو «خارطة الطريق» الدولية في أي جزء منهما، مبدأ الدولتين باعتبارهما دولة يهودية فقط، بل نجد أن كافة الهيئات التابعة لهيئة الأمم المتحدة والعاملة في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك لجنة هيئة الأمم المتحدة الخاصة بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، كلهم أجمعوا على أن الاستخدام الإسرائيلي الزائد في التأكيد بأنها «دولة يهودية» سوف يؤدي حتما إلى التمييز. وناشدت هذه الهيئات إسرائيل بإصلاح قانون الجنسية والمواطنة لديها بحيث تفتح هذه القوانين المجال أما اللاجئين الفلسطينيين بالعودة إلى منازلهم الأصلية داخل إسرائيل. وتشير رسالة الضمانات التي قدمها رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، جورج بوش، إلى إرئيل شارون (والتي صيغت بشكل مشترك من قبل دوف فايسغلاس، مستشار رئيس الحكومة الاسرائيلية شارون، وبين كونداليزا رايس، وزيرة الخارجية الأمركية الجديدة ومستشارة الأمن القومي الأمريكي حينئذ)، تشير الرسالة إلى إسرائيل باعتبارها دولة يهودية فيما يخص حل قيام دولتين. ولا تنسجم هذه اللغة المستخدمة مع الرؤيا الخاصة بقيام دولتين منذ العام ١٩٤٧. كما أنها لا تنسجم مع المبدأ العام لحق تقرير المصير، حيث لا يمكن أن تقوم إسرائيل باستخدام الحق الجماعي في تقرير المصير لإنكار الحق الفردي للاجئين الفلسطينيين في تقرير مصيرهم.

محكمة العدل الدولية (٩ تموز ٢٠٠٤)

أصدرت محكمة العدل الدولية، والتي تعتبر أعلى سلطة قضائية في هيئة الأمم المتحدة، قرارها «نحن لسنا بصدد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. إن بناء الجدار (بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة سابقا) يعيق و بشدة قدرة الشعب الفلسطيني على ممارسة حقه في تقرير المصير، و بالتالي فإن ذلك يعتبر خرقا إسرائيليا أمام التزاماتها في احترام هذا الحق».

و بينما لا يتعدى قرار المحكمة المناطق المحتلة، الا أنه يعيد التأكيد على المبدأ العام القائل بضرورة قيام إسرائيل بتحمل مسؤولياتها في إعادة ممتلكات وتعويض كافة المهجرين واللاجئين الذين هجروا نتيجة لعمليات الاستيلاء والضم، إن كان ذلك بسبب بناء الجدار أو أي أسباب أخرى.

وبمعنى آخر، يشير الإجماع الدولي إلى ضرورة قيام الفلسطينيين بممارسة حقهم الجماعي في تقرير المصير في المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، بما في ذلك القدس الشرقية، وضرورة السماح للاجئين بممارسة حقهم الفردي في تقرير المصير، بما في ذلك حقهم في العودة إلى بيوتهم وقراهم الأصلية.

في ذكرى صدور القرار ١٩٤

لا بديـل عن حق العـودة

بقلم: وليد العوض

في الحادي عشر من شهر ديسمبر الجاري تصادف الذكرى السادسة والخمسين على صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤، ويعتبر هذا القرار الأساس القانوني الذي يستند إليه اللاجئون الفلسطينيون في إصرارهم على التمسك المشروع بحقهم في العودة إلى ديارهم التي شرودا منها عام ١٩٤٨، ونظرا لأهمية هذا القرار وما ورد في متنه لتدعيم التمسك بحق العودة في مواجهة محاولات الانتقاص من هذا الحق والالتفاف عليه، لابد من توضيح ما جاء في فقراته الهامة التي تدعم وتؤكد على عدالة ومشروعية حق العودة. فقد نصت الفقرة الحادية عشر من القرار المذكور على التالي «إن الجمعية العامة للأمم المتحدة تقرر وجوب السماح، في أقرب ممكن، للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم، والعيش بسلام مع جيرانهم، وجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررن عدم العودة وعن كل مفقود أو مصاب بضرر، عندما يكون من الواجب رفقا لمبادئ القانون الدولي والإنصاف أن يعوض عن ذلك الفقدان أو الضرر من قبل الحكومات أو السلطات المسئولة».

ومن الواضح أن هذا القرار جاء في مسعى من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة لإنصاف اللاجئين الفلسطينيين وإعادة الحقوق التي سلبت منهم دون وجه حق، كما وأن هذا القرار جاء بناء على توصية وسيط الأمم المتحدة الكونت فولك برنادوت في تقريره بتاريخ ٢٨ حزيران ١٩٤٨ الذي قال فيه: «ليس من هناك من حل عادل وشامل إذا لم يراع حق اللاجئين العرب في العودة الى ديارهم التي هجروا منها، واستطرد في توصيته قائلا انه من التطاول والاستهانة بجميع مبادئ العادلة الإنسانية إذا حرم هؤلاء الأبرياء ضحايا الصراع من حقهم في العودة إلى منازلهم بينما يواصل اليهود من مختلف دول العالم هجرتهم إلى فلسطين»ومن المعروف أن الكونت برنا دوت دفع حياته ثمنا لموقفه العادل هذا أواسط أيلول من عام ١٩٤٨ عندما اغتالته العصابات الصهيونية في القدس.

وبالعودة الى القرار المذكور، يجدر القول بأن الجمعية العامة للأمم المتحدة لم تكتف بالتركيز على حق العودة بل وكذلك تضمن البند الثالث من القرار فقرة خاصة أنشئت بموجبها لجنة التوفيق الدولية وأناطت بها مهمة تسهيل إعادة اللاجئين الى ديارهم، الأمر الذي رفضته الحكومة الإسرائيلية بكل صلافة وما زالت تصر على موقفها حتى يومنا بالرغم من تتابع القرارات الدولية المؤيدة لحق اللاجئين في العودة حيث أصدرت الجمعية العامة قرارها ٣٩٤ بتاريخ ١٤ كانون أول من عام ١٩٥٠ المؤيد لحق العودة، كما وأيدته كذلك اتفاقية جنيف حول حقوق اللاجئين عام ١٩٥١ وجرى التأكيد عليه في القرار ١١٩١ الصادر بتاريخ ١٣ كانون أول ١٩٥٧، والقرار ٥٣٥ عام ١٩٦٥ وكذلك في القرارين ٣٦٢٨ و٢٦٧٢ عام ١٩٧٠، كما ولم تغفل الجمعية العامة للأمم المتحدة حق اللاجئين في العودة الى ديارهم في كافة المناقشات والقرارات التي تعالج القضية الفلسطينية حيث أكد القرار ٣٢٣٦ في فقرته الثانية على حق الفلسطينيين غير القابل للتصرف في العودة إلى ديارهم التي اقتلعوا وهجروا منها واعتبرت ذلك ركيزة من ركائز الأمن والسلام في المنطقة.

بإيجاز شديد، أود القول أن حق عودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم حق مكفول بموجب كافة القرارات والأعراف والمواثيق الدولية، ولكن القرار ١٩٤ الذي نحن بصدد الحديث عنه يعتبر من أكثر قرارات الشرعية الدولية الداعمة لشرعية المطالبة بحق العودة وهنا تكمن أهمية التمسك الحازم بحل قضية اللاجئين طبقا لما ورد في نص القرار المذكور والابتعاد عن أي تفسيرات يمكن أن تضعف المطالبة بحق العودة، حيث الموقف الإسرائيلي يتصاعد في رفض تلبية حقوق شعبنا وفي مقدمتها حق العودة وفي نفس الوقت تتكثف على الصعيد الدولي محاولات إسقاط حق العودة بشكل واضح كما جاء في ضمانات الرئيس الأمريكي جورج بوش التي قدمها في ١٤شباط من هذا العام، ويترافق ذلك بكل أسف مع انزلا قات مقلقة يذهب إليها بعض المسؤولين الفلسطينيين وتصب هذه في طاحونة إفراغ القرار ١٩٤ من مضمونه وتفضي في النهاية للتنازل عن حق العودة، وهو ما شهدناه في وثيقة جنيف ومبادرة الهدف، وتصاعد الحديث عن بإمكانية بحث قضية اللاجئين على قاعدة القرار ١٩٤، دون المساس بالطابع الديمغرافي لإسرائيل وفي ذلك إشارات واضحة نحو استعداد أصحاب هذه التصريحات للالتفاف على حق العودة بل والتنازل عنه. والمؤسف في الأمر أن دعاة هذه المواقف رغم حصافتهم وفصاحة ألسنتهم يتجاهلون الإشارة إلى التمسك به كما أصدرته الجمعية العامة بل ويذهبون لاكثر من ذلك بالمجاهرة في استحالة تحقيق هذا الحق وتحت هذه الذريعة يبررون مواقفهم التي يحرمون بها الأجيال القادمة من تحقيقه ان قدر لها ذلك.



من أنشطة النكبة في ١٥ أيار. (تصوير: بديل)

وفي هذا المجال لابد من القول أن على القيادة الفلسطينية الجديدة التي تولت زمام الأمور بعد استشهاد الرئيس الراحل أبو عمار الذي بقي مصرا على التمسك بحق العودة ودفع حياته ثمنا لذلك حتى وهو في لحظات حياته الأخيرة، أن تدرك بان شعبنا الذي رفض كافة مشاريع تصفية قضية اللاجئين سيبقى مصراً على موقفه هذا وتمسكه الحازم بحق العودة طبقاً لما جاء في القرار ١٩٤ بكافة نصوصه خاصة وأنه يطرح قضية العودة كأساس وغير ذلك استثناء، فمن يقرأه جيدا يجد انه يحدد بوضوح لا لبس فيه المكان الذي يحق للاجئين العودة إليه بالضبط .... الى بيوتهم ... وليس الى وطنه بشكل عام حتى أن الجمعية العامة كانت قد رفضت في السابق أي تعديلات تشير بشكل عام الى المناطق التي جاء منها اللاجئين .

كما يؤكد القرار بكل دقة بأن العودة يجب أن تكون بناءا على الخيار الشخصي لكل لاجئ ، أي أن حق العودة هو حق شخصي للاجئ نفسه لا يملك أحدا التنازل أو المساومة عليه كما وتكمن أهميته بأنه حدد بشكل واضح الإطار الزمني لعودة اللاجئين وهي «أقرب وقت عملي » ولم يربط القرار تنفيذ ذلك بالتوقيع على اتفاقية سلام نهائية حينذاك وكذلك فإن القرار يفرض على إسرائيل التزاما دوليا يتمثل بأن تسمح بعودة اللاجئين الى بيوتهم و ديارهم وعليها أن توفر الظروف المؤاتية لعودتهم وتأمين حمايتهم.

كما ويكتسب القرار أهمية بالغة تتمثل في صياغته التي يؤكد فيها على حق عودة كل اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم، ومن الجدير بالذكر أن تركيز القرار ١٩٤ على قضية حق العودة لا يعني بأي حال من أل أحوال إغفال حق اللاجئين في التعويض إلى جانب حقهم المنصوص بالعودة، ولكني رغبت في التأكيد على قوة حق العودة في القرار المذكور نظرا لما يحيق بهذا الحق من مخاطر وانطلاقا مما تقدم لابد من القول أن التمسك بحل قضية اللاجئين الفلسطينيين يجب أن يكون طبقا للقرار ١٩٤ الأمر الذي يدفعنا الى ضرورة حشد الطاقات الفلسطينية والعربية والدولية لنفض الغبار عنه القرار والعمل على إحياءه خاصة في الجمعية العامة للأمم المتحدة و مطالبتها بتنفيذ قراراتها والتأكيد على أهمية إحياء لجنة التوفيق الدولية ومطالبتها بتنفيذ واجباتها المطلوبة منها منذ ٥٦عاما ، خاصة وأن العالم بأسره تصويته بالموافقة على القرار ١٩٤ ما يزيد عن مئة واثنا عشر مرة.

وعليه، فإن القوة القانونية لشرعية هذا القرار ما تزال نافذة بالرغم من عدم التزام إسرائيل بما ورد فيه علاوة على رفضها للعديد من القرارات الدولية الأخرى ،إن ذلك لا يضعف من القوة القانونية والشرعية لهذه القرارات بل على العكس من ذلك فانه يضعف من مكانة ومصداقية إسرائيل على الصعيد العالمي ويزيد من عزلتها على هذا الصعيد إذا ما احسن الطرف الفلسطيني في فضح السياسة العدوانية الإسرائيلية التي تتجلى بأبشع صورها في ارتكاب المزيد من أعمال القتل والعدوان ضد الأبرياء من أبناء شعبنا في كافة المدن والقرى والمخيمات في محاولة بائسة لتركيع شعبنا وتصفية حقوقه الوطنية المشروعة.

وليد العوض هو عضو المجلس الوطني الفلسطيني، وأمين سر لجنة اللاجئين في المجلس الوطني ومستشاره السياسي. العوض هو ايضا عضو اللجنة المركزية لحزب الشعب الفلسطيني. عاد الى أرض الوطن من لبنان في العام ١٩٩٦.

جمعية أهلية فلسطينية في لبنان ترد هبة مالية أمريكية

بيروت-«السفير» (٩ تشرين أول ٢٠٠٤). رفضت جمعية الكشافة والمرشدات الفلسطينية مفوضية الشمال فرع مخيم البداوي (طرابلس) شمال لبنان، ومعها فصائل المقاومة الفلسطينية قبول هبة مالية قدمتها السفارة الأمريكية عبر مؤسسة الإنعاش. وأعلنت الجمعية على لسان مفوضها في الشمال حسن سالم خلال مؤتمر صحفي عقدته في مقرها في مخيم البداوي، بحضور ممثلي فصائل المقاومة الفلسطينية، رفضها الهبة المالية والبالغة قيمتها ٥٩٥٤ دولار أمريكي لشراء أجهزة كمبيوتر للجمعية.

افتتاح المركز الفلسطيني للثقافة والفنون في مخيم اليرموك بسوريا

لندن-مركز العودة الفلسطيني (٥ تشرين أول ٢٠٠٤). برعاية وزير الثقافة السوري ودائرة الثقافة والإعلام في منظمة التحرير الفلسطينية افتتح في مخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين المركز الفلسطيني للثقافة والفنون الذي يعنى بالفن التشكيلي والتراث والأدب الفلسطيني والموسيقى. وترافق افتتاح المركز بمعرض خاص بالفن التشكيلي الفلسطيني بعنوان «عيون إلى فلسطين»، حضره حشد كبير من المثقفين والفنانين الفلسطينيين والسوريين والمهتمين، وعدد كبير من أبناء المخيم. ويشار إلى أن المركز يعرف نفسه كمؤسسة فلسطينية مستقلة، تعنى بتقديم خدمات ثقافية وفنية للتجمعات الفلسطينية في الشتات، وخلق حالة من التواصل الثقافي بينها.

لجنة فلسطين النيابية تزور مخيمي حطين والزرقاء في الأردن

لندن-مركز العودة الفلسطيني (٥ تشرين أول ٢٠٠٤). زار وفد من أعضاء لجنة فلسطين النيابية مخيمي الزرقاء وحطين والتقوا رئيس وأعضاء لجنة تحسين مخيم الزرقاء بحضور مدير شؤون المخيمات في دائرة الشؤون الفلسطينية، وفي مخيم حطين التقوا رئيس لجنة خدمات المخيم السيد عبد المجيد أو سل، الذي استعرض المشاريع التي جاءت في إطار حزمة الأمان الاجتماعي، وجدد طلبه من أجل أبناء غزة المقيمين في الأردن من حيت التعليم والصحة وجوازات السفر والبطاقة الشخصية، وهو الأمر الذي تحدث عنه أيضاً النائب الأردني مرزوق الدعجة حين أشار إلى ضرورة استبدال البطاقات الخضراء بالصفراء مطالباً بتسهيل عمل أبناء غزة في كافة مواقع المدينة. وتأتي تلك الزيارة ضمن برنامج زيارات تقوم بها اللجنة للوقوف على واقع الخدمات في المخيمات الفلسطينية واحتياجات اللاجئين الفلسطينيين ودعم البنية التحتية للمخيمات الفلسطينية.

نائب أردني يطالب بزيادة مخصصات الشؤون الفلسطينية لدعم المخيمات

لندن-مركز العودة الفلسطيني (٥ تشرين اول ٢٠٠٤). خلال لقائه بالسيد عبد الكريم أبو الهيجا مدير عام دائرة الشؤون الفلسطينية واستماعه إلى شرح مطول عما تقدمه الدائرة في المخيمات الفلسطينية، طالب النائب الأردني محمد طه أرسلان، الناطق الرسمي باسم كتلة الإصلاحيين في مجلس النواب، بزيادة ميزانية الدائرة التي تتحمل أعباء كبيرة تجاه المخيمات وقاطنيها، وهيئاتها التطوعية، كما أثنى على قرار الدائرة دعم نادي النخبة للمكفوفين والذي يتخذ من مخيم حطين مقرا له.

مفتي فلسطين في الشتات: لا بؤر أمنية في مخيمات لبنان

بيروت-«السفير» (١ تشرين أول ٢٠٠٤). استقبل نائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الشيخ عبد الأمير قبلان، مفتي فلسطين في الشتات الشيخ سليم اللبابيدي. وشدد قبلان على «ضرورة احتضان العرب والمسلمين القضية الفلسطينية بوصفها قضيتهم الأولى، وعليهم دعم الشعب الفلسطيني في انتفاضته ومقاومته». من جهته، قال اللبابيدي إن مشكلة البؤر الأمنية في المخيمات مشكلة واهية ولا يوجد في لبنان أي مخيم فيه بؤرة أمنية أو ممنوع عن السلطة اللبنانية. وأضاف: «نحن ضيوف في هذا البلد، ولا نمانع كقيادة إسلامية وشرعية من دخول السلطة اللبنانية أي بيت من بيوتنا. فهي مرحّب بها على الرحب والسعة».

أخبار الأونروا

بحث إمكانية تشكيل لجنة مشتركة بين الأونروا والأشغال العامة والإسكان

غزة-وفا (٢٠ تشرين أول ٢٠٠٤). بحثت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، ووزارة الأشغال العامة والإسكان، إمكانية تشكيل لجنة مشتركة بين الجانبين، بهدف التخفيف من معاناة المواطنين الفلسطينيين جراء تصاعد العدوان الإسرائيلي. وأوضح بيان صادر عن وزارة الأشغال العامة والإسكان، أن اجتماعاً خاصاً عقد بين الدكتور عبد الرحمن حمد، وزير الأشغال العامة والإسكان، والسيد بيتر هانسن، المفوض العام للوكالة، في مقر الأخيرة في غزة، حيث جرى خلاله بحث القضايا ذات الاهتمام المشترك. وتابع البيان، أن الاجتماع ناقش كذلك، مشروع الحي الإماراتي في رفح، ومشروع تبرع الأخوة في المملكة العربية السعودية، لبناء الحي السعودي في رفح، ومشاركة «الأونروا» في توزيع الوحدات السكنية لمدينة الشيخ زايد شمال قطاع غزة لمستحقيها.

بديل/المركز الفلسطيني لمصـ

قراءة في خطة الأمم المتحـ
العبر والدروس.. والأخـ

في كانون أول/ ديسمبر من العام ١٩٧٧، وبعد أكثر من عام على إقرار الجمعية العامة في الأمم المتحدة إطاراً جديداً لمعالجة القضية الفلسطينية، دعت فيه إلى عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وانسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في العام ١٩٦٧. وعليه أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة عن يوم ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر من كل عام، (اليوم الذي أخذت فيه قرار التقسيم)، ليكون يوماً عالمياً للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وهو القرار رقم ٤٠/٣٢ ب، بتاريخ ٢ كانون أول / ديسمبر ١٩٧٧، ذات القرار أسس لجنة في الأمم المتحدة خاصة بالحقوق الفلسطينية غير القابلة للتصرف، وذلك من أجل إثارة الاهتمام والرأي العالمي حول تلك الحقوق، والتي تشمل حق تقرير المصير وحق العودة للاجئين (قرار الجمعية العامة رقم ٣٢٣٦ الدورة ٢٩ بتاريخ ٢٢ تشرين ثاني/ نوفمبر ١٩٧٤)، وذلك من خلال عمل دراسات، وتقارير، ومؤتمرات إقليمية ودولية متخصصة.

وبعد مرور أكثر من خمسة عقود ونصف العقد على إقرار الأمم المتحدة للحقوق الفلسطينية. نرى من الحكمة مراجعة النقاشات ومحاضر جلسات الجدل التي دارت، ومراجعة المقترحات التي قدمت في العام ١٩٤٧ و ١٩٤٨ والتي كانت أساسا لقرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ أي قرار تقسيم فلسطين، والهدف من هذه المراجعة أخذ العبر والدروس تعامل الأمم المتحدة مع قضية فلسطين. وهذا بشكل محدد، له علاقة وصلة بالوقت الحالي ومع تجدد دور ومشاركة الأمم المتحدة بعد انهيار عملية مدريد/ أوسلو للسلام والتمادي في السياسات الوحشية الإسرائيلية المتبعة لتحطيم المقاومة الفلسطينية المشروعة للاحتلال ورفضها للحقوق الفلسطينية.

نجد في هذا السياق درسان أساسيان على الأقل، يمكن التعرف على طبيعتهما من خلال تجربة تدخل الأمم المتحدة في التعامل مع فلسطين في الأعوام ١٩٤٧ و ١٩٤٨ ويمكن تطبيقهما وربطهما مع ما يحصل اليوم. الأول: يجب أن يتوافق الحل السلمي العادل لأي صراع دولي مع مبادئ الأمم المتحدة والقانون الدولي. وقد أعيد تكرار هذه الرسالة مرة أخرى من قبل السيدة ماري روبنسون المفوض السامي للجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في سياق عملها حول الانتفاضة الجارية. إذ قالت السيدة روبنسون في تقريرها المقدم للجمعية العامة في ٢٧ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٠، «يمكن الوصول الى التعايش والاستقرار السلمي، فقط وفق أسس ومتطلبات مبادئ قوانين حقوق الإنسان والإنسانية.» الثاني: يجب أن يتدخل المجتمع الدولي بشكل مكثف في تطبيق أي حل يتفق عليه، وهذا يشمل نشر قوات الدولية من أجل المراقبة وتسهيل عملية تنفيذ الاتفاقيات في الفترة الانتقالية التي يطبق فيها الحل، من اجل ضمان احترام ما اتفق عليه واحترام القوانين الدولية.

القانون الدولي وخطة الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين

موضوع العلاقة بين القانون الدولي ومستقبل فلسطين فرض نفسه على المشاورات وجلسات الحوار والجدل في الأمم المتحدة منذ شهر شباط/ فبراير ١٩٤٧، عندما طلبت الحكومة البريطانية من الأمم المتحدة تحمل مسئوليتها تجاه قضية فلسطين. وقد تولت لجان فرعية للجمعية العامة مسؤولية رفع توصيات محددة لوضعية فلسطين المستقبلية، إما كدولة ذات وحدة متكاملة، أو مقسمة لدولتين، واحدة عربية والأخرى يهودية. وكانت هذه اللجان حذرة لكي لا يكون مقترح الدولتين من ناحية قانونية متعارضاً مع مبادئ القانون الدولي.

مسودة القرار الثالثة التي رفعتها اللجان الفرعية فيما يتعلق بدولة واحدة متكاملة تبنى على أسس حرية الاعتقاد والدين، احترام حقوق الإنسان والحريات الإنسانية الأساسية، تمثيل سياسي متساوي، الابتعاد عن العنصرية، وضمان حقوق الأقلّيّات. بينما في اللجوء الى التقسيم، وجب ضمان أن توفر أعراف ودساتير الدولتين لجميع الأشخاص حقوق مدنية، سياسية، اقتصادية ودينية متساوية، وضمان احترام الحريات، الى جانب رؤية خاصة للأقليات ومسائل حقوق الملكية. تحريم التجريد من ملكية الأراضي بشكل استبدادي. وفي حال تطلب الأمر تجريد من أراضي ضرورية للمصلحة العامة، يجب دفع تعويضات كاملة مباشرة بعد التجريد بناءاً على ما أقرته المحكمة العليا. وقدمت الخطة رؤى أخرى للنزاعات والخلافات والتي من المفترض العمل عليها من خلال محكمة العدل الدولية.

بالنسبة لأعضاء آخرين في الجمعية العامة، وضعت أطر قانونية أوسع تحكم العلاقة بفلسطين ودور الأمم المتحدة. ومنذ الاجتماع الأول للجمعية العامة حول مستقبل فلسطيني في نيسان/ ابريل ١٩٤٧، قدمت الدول العربية، ومنها مصر والعراق والسعودية وسورية، العديد من الاقتراحات، كان ترفع الجمعية العامة طلباً، في سياق المادة ٩٦ من ميثاق الأمم المتحدة، الى محكمة العدل الدولية لإبداء رؤيتها القانونية بخصوص قضية فلسطين. فمن وجهة نظر الدول العربية، فإن أي قرار تتبناه الأمم المتحدة حول قضية فلسطين يجب أن يتوافق مع القانون الدولي، والذي من خلاله يؤمنون بأن فلسطين يجب أن تمنح الاستقلال بعد انتهاء فترة الانتداب البريطاني. وقد رفضت الجمعية العامة ذلك الاقتراح، وفضلت إرسال بعثة تحقيق خاصة إلى المنطقة في صيف العام ١٩٤٧، ولكن هذه البعثة افتقرت إلى الصلاحيات القانونية الواضحة التي تخولها تنفيذ توصيتها حول وضعية فلسطين.

ولقد أعيد تداول القضية القانونية بشكل سطحي في أواخر العام ١٩٤٧، وذلك خلال مداولات الجمعية العامة للمقترحين اللذين تقدمت بهما البعثة الخاصة، الأول قدمته الأغلبية ويقترح تقسيم فلسطين والثاني قدمته الأقلية ويوصي بدولة واحدة متكاملة. كان مقترح الأغلبية متجاهلاً تماماً لأسس القانون الدولي في تقسيم فلسطين إلى دولتين، ومن جهة أخرى، كان مقترح الأقلية يشمل المقترحات القانونية الحديثة ويفصل ثمانية قضايا وتساؤلات قانونية لمناقشتها وتداولها من قبل محكمة العدل الدولية. من هذه التساؤلات ماله علاقة بحقوق السكان الأصليين لفلسطين، قانونية وعد «بلفور» واعتباره إطاراً مرجعياً للانتداب في فلسطين، إلى جانب مسألة السلطة



خطة الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين، ١٩٤٧. (مصدر الخريطة: أريج)

القانونية للأمم المتحدة لعمل وفرض توصيتها بخصوص الترتيبات المستقبلية في فلسطين المرتبطة بانتهاء الانتداب البريطاني بدون موافقة أغلبية سكان البلد.

مرة ثانية، رفضت الأمم المتحدة مبدأ استشارة محكمة العدل الدولية قانونيا من أجل مساعدة الجمعية العامة في ومداولاتها. وقد حمل رئيس اللجنة الخاصة في الجمعية العامة (وهي لجنة عادة ما تشكل لغرض محدود واني) وجهة النظر التي تقول بعدم إبراز مبدأ الأمور التي لا تساعد في عملية جمع الأطراف من أجل التوصل لحل قضية فلسطين. ومع تدهور الأوضاع في فلسطين في ربيع العام ١٩٤٨، بدأت بعض الدول، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية، والتي كانت تضغط باستمرار تجاه تبني خطة التقسيم، بالتشكيك في امتلاك الجمعية العامة السلطة القانونية لتطبيق القرار ١٨١.

قضية التنفيذ وخطة الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين

بغض النظر عن مسألة امتلاك الجمعية العامة السلطة القانونية لتنفيذ خطة تقسيم فلسطين أم عدم امتلاكها، فإنه يمكن تلمس العوامل والعناصر العملية للتنفيذ من خلال المداولات الجدل الذي دار في الجلسات التي خاضتها الأمم المتحدة منذ أيلول/ سبتمبر ١٩٤٧ وحتى اليوم الأخير من فترة الانتداب البريطاني في منتصف أيار/ مايو ١٩٤٨. وللحقيقة، فإن الولايات المتحدة كانت إحدى أول الدول الأعضاء التي لاحظت امتناع ورفض الأمم المتحدة لمشاركتها بأية عملية لحفظ السلام في فلسطين. وقد أوصل هذا الرفض بوفد الولايات المتحدة إلى الإحجام عن تأييد قرار الأغلبية في اللجنة الخاصة للأمم المتحدة لتقسيم فلسطين، وبقيت مصممة على ذلك حتى أصبح واضحاً من أن مثل هذا التأييد لا يتطلب استعداداً أمريكياً لإرسال قواتها إلى الشرق الأوسط. بينما أوضح الرسميين البريطانيين بأن بريطانيا لن تساعد في تنفيذ أي قرار لا يحظى بدعم كلا الطرفين العربي واليهودي في فلسطين.

وعندما تبنت الجمعية العامة القرار ١٨١، وتم تأييد مقترح الأغلبية بتقسيم فلسطين، والذي لم يرافقه أي قرار تنفيذي للأمم المتحدة، ولم يأتي أي ذكر لإدراج الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة ضمن آلية التنفيذ، الأمر الذي ابقى القضايا والمسائل القانونية حول سلطة الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين دون علاج. على أية حال، اقتصر القرار على سرد الإجراءات في المادة ٤١ (الحصار الاقتصادي، قطع العلاقات الدبلوماسية). وتم استقصاء المادة ٤٢ من الميثاق والتي تعتبر مرجعية للتدخل العسكري. هذا وقد أرسلت الجمعية العامة القرار ١٨١ إلى مجلس الأمن للنقاش والفحص فيما يتعلق بالإجراءات المدرجة في الفصل السابع، لكن، ومباشرة بعد تبني خطة التقسيم، أخذ الوضع القائم في فلسطين بالتدهور وبشكل متسارع.

بعض التقارير الميدانية في أوائل العام ١٩٤٨، ألحّت على ضرورة نشر قوات دولية في فلسطين من أجل فرض الاستقرار. لجنة فلسطين، على سبيل المثال، أوصت

ـادر حقـوق المـواطنـة واللاجئـين

ـدة لتقسـيم فلسـطين ـطاء التي تتكـرر

وبشكل قوي وخلال تقريرها في أواسط شهر شباط/ فبراير حول مشكلة الأمن في فلسطين، بضرورة نشر قوات دولية خاصة ومباشرة بعد انسحاب قوات الانتداب البريطاني. وحذّرت اللجنة بأنه بدون مثل هذه القوات، ستشهد فلسطين بعد انسحاب القوات البريطانية فترة من «الصراع الدموي لا يمكن السيطرة عليه». «وبهذا سيؤدي عدم الاهتمام الدولي فورا بشأن تلك المنطقة إلى كارثة إنسانية». وعادت بعد عدة أسابيع، وحذّرت اللجنة الجمعية العامة مرة أخرى بأن «الاحداث المفجعة التي لحقت بشعب فلسطين سوف تكون نتائج وخيمة»... « بدون الحماية المطلوبة » ومن اجل إبقاء القانون سيد الموقف.

وحتى ذلك الوقت، بدأ الوفد الأمريكي يعيد تحفظات بلاده الجادة حول خطة التقسيم. في بداية آذار/مارس، تقدم الوفد الأمريكي بمشروع مقترح إلى مجلس الأمن لتخويله للتدخل والعمل على قرار التقسيم. فشل الاقتراح، واستمرت الأوضاع في التدهور على أرض الواقع وتفاقمت معضلة اللاجئين وازدادت أعدادهم، وتوصل الرسميين الأمريكان إلى أن تنفيذ قرار التقسيم لا يمكن أن يتحقق على أرض الواقع بمعانٍ سلمية، ولهذا تقدمت الولايات المتحدة بورقة عمل فحواها «الوصاية المؤقتة على فلسطين» كما ينص عليه الفصل ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة، وهو نفس المقترح الذي تقدمت به سوريا قبل ذلك بعام. ورفضه مجلس الأمن، حظي الاقتراح هذه المرة بدعم الجمعية العامة. ومع الوقت، طورت الجمعية العامة اقتراحاً تفصيلياً لماهية هذه الوصاية، ولكن الوقت كان قد فات، حيث تتالت الأحداث بعيداً عن سيطرة الأمم المتحدة كما كان متوقعاً.

الدروس والعبر.. والأخطاء التي تتكرر

بعد مرور عشر أعوام على عملية السلام «مدريد/أوسلو»، ومرور أربع سنوات على بدأ انتفاضة الأقصى،- والتي مارس خلالها الاحتلال الإسرائيلي صنوف القهر والعذاب والتشريد والقتل بحق الفلسطينيين بالإضافة إلى إلحاقه خسائر مادية جسيمة في ممتلكاتهم وبنيتهم التحتية الاقتصادية والاجتماعية، فإن رد فعل المجتمع الدولي حتى هذه اللحظة على تلك الأحداث يظهر بوضوح وقوع المجتمع الدولي في دائرة نفس الأخطاء المتكررة أكثر منه من تعلم الدروس والعبر مما سبق. وتبقى القضايا القانونية الدولية دون استخدام بناءاً على رؤية البعض بأن استخدامها قد يتعارض مع الجهود المبذولة لجمع الأطراف في عملية السلام المنهارة أصلاً. وفي شرحها لتصويتها ضد قرار لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في ١٩ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠٠٠، على سبيل المثال، صرحت أمريكا وفرنسا (التي تتحدث باسم الاتحاد الأوروبي) بأن القرار، والذي يبرز انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة خلال الأسابيع الأولى من الانتفاضة، يضرّ بالجهود المبذولة لإحياء عملية السلام في المنطقة. وبعد مرور أربع أعوام، وبعد التزايد المتواتر في أعداد الشهداء الفلسطينيين على أيدي الآلة الحربية الإسرائيلية، ومواصلة سياسة عمليات اغتيال نشطاء فلسطينيين، بالإضافة إلى إحكام الحصار الاقتصادي، والاستمرار في بناء جدار الفصل العنصري تكرر ذات المواقف والتصريحات مرة تلو الأخرى أخرى على لسان ممثلي المجتمع السياسي الدولي.

وبينما تتواصل فعاليات ونشاطات متعدد في العالم حول الأحداث في المنطقة، تواصل عدد من لجان الأمم المتحدة، تذكير المجتمع الدولي بأن الحل العادل والدائم لهذا الصراع مرهون باحترام القانون الدولي، وبأن الانتهاكات الإسرائيلية المتواصلة لحقوق الفلسطينيين -والموثقة في القرارات السنوية للجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة وهيئاتها الأخرى- لا زالت مستمرة وبنفس القوة منذ عملية مدريد للسلام. وعلى نقيض عمليات السلام الأخرى، والتي تشمل الاتفاقات الإقليمية بين مصر، الأردن من جهة وبين إسرائيل من جهة أخرى، لم يذكر ميثاق الأمم المتحدة أو القانون الدولي والشرعية الدولية من قريب أو من بعيد في أي من اتفاقات أوسلو. إن غياب القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة من هذه الاتفاقات هو الأشد خطراً، مع حقيقة أنه تم تغييب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي عمداً وبشكل حذر.

ومن مجرد المحاولة لجمع الأطراف خارج إطار ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، فإن عملية «أوسلو» نفسها عملت على أقل تعديل على تلطيخ الخطوط بين القانون الدولي والقوى السياسية، هذا إن لم تكن عملت على تسهيل خرق وانتهاك الحقوق الفلسطينية. إن قضية الأراضي المحتلة والالتزامات القانونية الواجبة على أية قوة محتلة -كما هو منصوص عليه في القانون الإنساني الدولي على سبيل المثال- المصاحبة لها، قد انتقصت في عملية أوسلو سياسياً (لاعتبار المناطق الفلسطينية المحتلة مناطق متنازع عليها) حيث تهضم حقوق السكان الواقعين تحت هذا الاحتلال. حقوق اللاجئين الفلسطينيين، كما أقرها قانون الجنسية، قانون حقوق الإنسان، قانون اللاجئين، وغيرها لاقت نفس المصير في عملية السلام تلك. ففي «أوسلو» لم تعد الحقوق الفلسطينية حقوقاً، بل هي عبارة عن قضايا قابلة للتفاوض والمساومة. وفي ظل وضع يكون فيه ميزان القوى منحازاً لصالح إسرائيل، فإن من الصعب حتى أخذ تلك الحقوق في عين الاعتبار أثناء عملية التفاوض.

في نفس الوقت، رفضت الدول الأعضاء الفاعلة في الأمم المتحدة، والسكرتير العام بذاته، نشر قوات تابعة للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إذ ان ذلك المطلب يسعى لتوفير قدر من الحماية والعمل كحاجز يفصل قوات الاحتلال الإسرائيلي عن الفلسطينيين لحمايتهم من بطشها. أما السبب المصرح به وراء هذا الرفض وهو عدم قبول الإسرائيلي لهذا المطلب، فمتى كانت القوة المحتلة تقبل بمثل هذه الامور، فاسرائيل كقوة محتلة تنظر الى أن الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة مناطق او اراض متنازع عليها وليس ارض محتلة. وسيكون من الصعب لمثل تلك القوات، إذا ما نشرت، ان تعطى التفويض والتخويل لفرض اتفاقات «أوسلو»، مع حقيقة أن الإطار الأساسي لتلك العملية لا يمت بصلة لمبادئ القانون الدولي. أكثر من خمسة عقود ونصف مضت على أول مرة أبرزت فيها الأمم المتحدة القضية الفلسطينية، وعقدين ونصف مضت على يوم التضامن الأول مع الشعب الفلسطيني ولا تزال الحقوق الفلسطينية الوطنية والإنسانية تنتهك. ويبقى السؤال، كم من الوقت نحتاجه لإثارة الرأي العام المطلوب للاحتجاج على الخسائر البشرية والإنسانية الفلسطينية قبل أن يتدخل المجتمع الدولي والدول ذات السيادة الدولية والإقليمية وفرض تحقيق أبسط حقوق الشعب الفلسطيني، كما عرفتها وأقرتها الشرعية الدولية عبر أكثر من خمسون عاماً من القرارات والتوصيات والبيانات

هذا المقال هو ملخص للنشرة الثالثة من نشرات مركز بديل غير الدورية التي يصدرها المركز باللغتين العربية والانكليزية. من أجل الاطلاع على الورقة الكاملة، ونصوص أخرى ذات علاقة، أنظر الى موقع مركز بديل على شبكة الانترنت: www.badil.org

في الذكرى الـ ٥٦ لصدور قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤

الشرطة الإسرائيلية تعرقل عمل جمعية « زوخروت »

قام العشرات من ناشطي وناشطات جمعية «زوخروت» (تذكرن)، في الذكرى الـ ٥٦ لصدور قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ والذي يؤكد على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى ديارهم التي هجروا منها، بجولة تعليمية في مدينة الرملة، لدراسة نكبة العام ١٩٤٨ والطرد المنهجي للسكان العرب الفلسطينيين من المدينة. وقام النشطاء بوضع لافتة تحمل اسم شارع القدس-يافا في أحد الأحياء العربية القديمة في المدينة والذي يحمل إسم «شارع هرتسل» حاليا.

وقد توجهت دورية من الشرطة الى النشطاء وبعد استيضاح ماهية النشاط وهوية منظميه، طلب أحد الضباط من رئيس الجمعية، ايتان برونشطاين، بتفريق الحشود المشاركة بادعاء أن هذا التجمع «غير قانوني». إلا أن النشطاء رفضوا هذا مؤكدين إن الجولات التعليمية ليست بحاجة الى ترخيص خاص من الشرطة. وبعد الانتهاء من الجولة توجه النشطاء الى إحدى كنائس المدينة، لغرض الاستماع الى شهادات ومشاهدة فيلم عن تهجير الرملة، ومناقشة أوضاع الأهالي العرب في المدينة منذ النكبة وحتى اليوم. من جهة اخرى، أبلغت الشرطة هاتفيا برونشطاين بأنه مطالب للمثول في محطة الشرطة بشكل فوري بغرض التحقيق معه. وفي معرض الرد، سار أكثر من مئة من النشطاء الى محطة الشرطة، حيث قيل لروبنشطاين بأنه مشبوه بـ«تنظيم تجمع غير قانوني وتشويش النظام العام»، وتم التحقيق معه ثم أطلق سراحه بكفالة ذاتية قدرها ٢٠٠٠ شيكل، كما تم منعه من دخول مدينة الرملة لمدة أسبوع.

واعتبرت «زوخروت»، في بيان خاص، إن «الهدف من التحقيق هو محاولة منع نضال سياسي ديمقراطي يعارض النظام السائد، ومحاولة لإسكات صوت الجمعية»، وأكد البيان إن «زوخروت» ستواصل العمل على تذكير الجمهور



نشطاء جمعية زوخروت في الرملة (تصوير: الإتحاد)

الإسرائيلي بنكبة الشعب الفلسطيني. وأضاف: «في مدينة مختلطة مثل الرملة كان يفترض بالشرطة مراعاة مشاعر الجمهور العربي في المدينة وتاريخه، لكن يبدو إن هذا ليس مفهوما لشرطة الرملة».

وتجدر الإشارة الى أن «زوخروت» تقوم بفعاليات مشابهة دورية في المدن والقرى العربية الفلسطينية التي تعرضت الى التهجير في العام ١٩٤٨.

الأونروا تطلب توفير ١٨٦ مليون دولار لتمويل عملياتها الطارئة خلال العام القادم

القدس- الأونروا (١٩ تشرين ثاني ٢٠٠٤). أطلقت وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) مناشدة طارئة بملغ ٨,١٨٥ مليون دولار من أجل تمويل عملياتها الطارئة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وسوف يسمح تمويل هذه المناشدة للوكالة بتنفيذ أعمال الإغاثة الضرورية التي يحتاجها ٦,١ مليون لاجئ في الضفة الغربية وغزة خلال عام ٢٠٠٥. وقد أطلق المناشدة بيتر هانسن المفوض العام للأونروا خلال اجتماعه بالمانحين في القدس الشرقية. وقال: «إن إحصائيات القتل والدمار والفقر الواردة في هذه المناشدة لا تظهر إلا القليل من المعاناة الحقيقة لسكان الأراضي المحتلة». وأضاف هانسن: «لقد تم تدمير أحياء كاملة في مخيمات رفح وجباليا. وتشهد مدارس الوكالة جيلا يكبر يوما بعد يوم في بيئة مرعبة يسودها العنف. إن لعنة الفقر قد حلت بثلثي سكان المنطقة».

آلاف الأطفال يطالبون عنان بعدم الرضوخ للمطالب الاسرائيلية باستبعاد هانسن

غزة-وفا (١ تشرين ثاني ٢٠٠٤). وجه البرلمان الفلسطيني الصغير وهو هيئة تضم في عضويتها آلاف الأطفال الفلسطينيين في قطاع غزة رسالة إلى السيد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة، مطالباً اياه بعدم الرضوخ للمطالب الاسرائيلية والأمريكية باستبدال السيد بيتر هانسن المفوض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينين بشخصيات موالية لاسرائيل. وقال البرلمان الصغير في رسالته الى عنان: «عندما كانت تغوص الدبابات الاسرائيلية في منازلنا وتهشم اجسامنا الصغيرة وطحنت احلامنا وامالنا بالسلام، كان رجل السلام بيتر هانس دائماً الى جانبنا في حصارنا يرفع لواء الامم المتحدة لتوفير الامن والاستقرار حيث كثيرا ما وجدناه بجوار اطفالنا يمسح عنهم غبار دبابات الموت الاسرائيلية«. واضاف البيان ان هانسن دائما كان يبحث عن السلام في مدارسنا ومنازلنا بزياراته المتكررة وكثيرا ما وجدنانه بعدما شردنا وانتهكت حقوقنا ليحدثنا عن مستقبل افضل يتحقق معه الامن والحلم بالسلام الحقيقي.

الجمعية العامة للأمم المتحدة تعتمد تسعة قرارات خاصة باللاجئين والممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان الفلسطيني

نيويورك- وفا (١١ كانون اول ٢٠٠٤). إعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة باغلبية كبيرة تسعة قرارات (أحدهما خاص بهضبة الجولان السوري) تحت بندي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وبند تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي الفلسطينية ثمانية من هذه القرارات تتعلق بفلسطين، والقرار التاسع حول الجولان السوري.

واعتمدت الجمعية العامة تحت بند (الأونروا)، أربع قرارات، الأول حول تقديم المساعدات إلى اللاجئين الفلسطينيين، حيث أكد القرار على حتمية حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من أجل تحقيق العدل لإحلال سلام دائم في المنطقة، كما سلم بالدور الأساسي الذي ظلت (الأونروا) تؤديه لما يربو على أربع وخمسون سنة منذ إنشائها لتخفيف محنة اللاجئين، ولاحظ القرار مع الأسف أنه لم تتم بعد إعادة اللاجئين إلى ديارهم او تعويضهم على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة (١٩٤)، وأهاب بجميع الجهات المانحة أن تسخو إلى أقصى حد ممكن بجهودها لتلبية الاحتياجات المتوقعة للوكالة، كما قرر القرار تمديد ولاية الوكالة حتى حزيران ٢٠٠٨، وهو التمديد الذي يحصل عادة كل ثلاث سنوات. وصوت لصالح القرار (١٦٧) دولة، فيما امتنعت عن التصويت (١١) دولة، وصوتت دولة واحدة هي إسرائيل ضد القرار.

أما القرار الثاني حول النازحون نتيجة حرب ١٩٦٧، وما تلاها، فاعاد تأكيد حق جميع النازحون نتيجة للأعمال القتالية التي نشبت في حزيران ١٩٦٧، والأعمال القتالية في العودة إلى ديارهم او أماكن إقامتهم السابقة في الأراضي التي تحتلها إسرائيل منذ عام ١٩٦٧. كما أعرب القرار عن القلق البالغ إزاء عدم الامتثال للآلية التي اتفق عليها الطرفان في المادة (١٢) من إعلان المبادئ المتعلقة بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت لعام ١٩٩٣، بشأن عودة النازحين، والتي تؤكد على ضرورة تعجيل عودة النازحين. وصوت لصالح القرار (١٦٢)، فيما امتنعت عن التصويت (٩) دول، وصوتت (٦) دول ضد القرار.

أما القرار الثالث، حول ممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات الآتية منها، فأكد القرار من جديد على أن للاجئين الفلسطينيين الحق في ممتلكاتهم وفي الإيرادات الآتية منها، وفقاً لمبادئ الإنصاف والعدل، وطلب القرار من الأمين العام أن يتخذ كل الخطوات المناسبة بالتشاور مع لجنة الأمم المتحدة للتوفيق من أجل فلسطين، لحماية الممتلكات والموجودات وحقوق الملكية العربية في إسرائيل. كما حث القرار الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وفقاً لما هو متفق عليه بينهما، على معالجة المسألة المهمة المتعلقة بممتلكات اللاجئين الفلسطينيين والإيرادات الآتية منها في إطار مفاوضات الوضع النهائي لعملية السلام في الشرق الأوسط. وصوت لصالح القرار (١٦١) دولة، فيما امتنعت عن التصويت (٩) دول، وصوتت (٦) دول ضد القرار.

أما القرار الرابع، حول عمليات (الأونروا)، فاشار إلى القلق البالغ أزاء استمرار الحالة المالية الحرجة للوكالة، وما لذلك من أثر على استمرار توفير خدمات الوكالة الضرورية للاجئين الفلسطينيين، وأعرب القرار عن قلقه الشديد أزاء المعاناة المتزايدة للاجئين الفلسطينيين، بما في ذلك المعاناة الناجمة عن الخسائر في الأرواح والإصابات والنطاق الواسع لتدمير وتضرر مساكنهم وممتلكاتهم خلال الأزمة الجارية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

كما أعرب القرار عن بالغ القلق ازاء الأحداث التي جرت في مخيم جنين للاجئين في نيسان ٢٠٠٢، وفي مخيم رفح للاجئين في أيار ٢٠٠٤، وفي مخيم جباليا للاجئين في تشرين أول ٢٠٠٤، بما في ذلك الخسائر في الأرواح والإصابات والتدمير والتشريد الذي حل بالعديد من السكان المدنيين، واشار القرار إلى قلقه الشديد من تعرض موظفي شؤون اللاجئين في الوكالة للخطر والضرر الذي ألحق بمرافقها نتيجة العمليات العسكرية، وأعرب القرار عن إستيائه لمقتل وإصابة الأطفال في مدارس الوكالة، على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي، وحث القرار حكومة إسرائيل على أن تسارع بتعويض الوكالة عما لحق بممتلكاتها ومرافقها من أضرار بسبب الإجراءات المتخذة من الجانب الإسرائيلي، وأن تكف بوجه خاص عرقلة حركة موظفي الوكالة ومركباتها وإمداداتها، وأن تكف عن فرض أتعاب ورسوم إضافية لما يلحقه ذلك من ضرر بعمليات الوكالة. كما حث القرار جميع الدول والوكالات المتخصصة على أن تواصل وتزيد مساهماتها للوكالة للتخفيف من هذه الضائقة المالية الحالية.

وقد صوت لصالح القرار (١٦٣) دولة، فيما امتنعت عن التصويت (٧) دول، وصوتت (٦) دول ضد القرار. وتحت بند تقرير اللجنةالخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، اعتمدت الجمعية العامة ٥ قرارات، واحد منها حول الجولان السوري.

وأثنى القرار الأول حول أعمال اللجنة الخاصة بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية، على اللجنة لما بذلته من جهود وما تحلت به من نزاهة في اداء المهام التي أوكلتها إليها الجمعية العامة، وكرر القرار مطالبته إسرائيل بالتعاون مع اللجنة في تنفيذ ولايتها، وطلب القرار من اللجنة أن تواصل عملها إلى حين إنهاء الاحتلال الإسرائيلي بصورة كاملة، والتحقيق في السياسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيه القدس الشرقية، وبخاصة إنتهاكات إسرائيل لأحكام اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩، كما طلب القرارمن اللجنة الخاصة أن تواصل التحقيق في معاملة السجناء في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية. وقد صوت لصالح القرار (٨٤) دولة، فيما امتنعت عن التصويت (٨٠) دولة، وصوتت (٩) دول ضد القرار. يذكر أن الاتحاد الأوروبي والعديد من دول أمريكا اللاتينية تمتنع عن التصويت على هذا القرار سنوياً.



تهجير الفلسطينيين في العام ١٩٤٨. (مصدر الصورة: إرشيف وكالة الغوث الدولية)

وفيما يتعلق بالقرار الثاني حول انطباق اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ على الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية وعلى الأراضي العربية الأخرى، أشار القرار إلى الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية، ولاحظ على وجه الخصوص الرد الصادر عن المحكمة، الذي جاء فيه أن اتفاقيات جنيف الرابعة تنطبق على الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية وان إسرائيل تنتهك العديد من أحكامها. واكد القرار من جديد على ان الاتفاقية تنطبق على الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية وطالب إسرائيل بأن تعترف بذلك وأن تتقيد بدقة بأحكامها.

وأهاب القرار بجميع الأطراف السامية المتعاقدة في الاتفاقية أن تواصل وفقا للمادة (١) المشتركة بين اتفاقيات جنيف الأربع وحسبما ورد في فتوى محكمة العدل الدولية، بذل جميع الجهود لضمان احترام إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال لأحكام تلك الاتفاقية. وصوت لصالح القرار (١٦٠) دولة فيما امتنعت (١١) دولة عن التصويت، وصوتت (٧) دول ضد القرار.

أما القرار الثالث حول الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني أدان القرار قيام إسرائيل بقتل المدنيين الفلسطينيين وتدمير المنازل على نطاق واسع في مخيم رفح في أيار ٢٠٠٤، وطالب إسرائيل بالكف عن جميع الممارسات والإجراءات التي تنتهك حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني، وتهيب بها (إسرائيل) أن تحترم قانون حقوق الإنسان وان تمتثل لالتزاماتها.

كما طالب القرار إسرائيل بأن تمتثل لالتزاماتها القانونية بموجب القانون الدولي حسبما ورد في الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية وان تكف عن تشييد الجدار في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية وحولها، وان تفكك على الفور الهيكل الإنشائي القائم هناك، وأن تلغي على الفور أو تبطل مفعول جميع القوانين التشريعية واللوائح التنظيمية المتعلقة بها، وأن تعيد إعمار جميع الأضرار الناجمة عن تشييد الجدار. وصوت لصالح القرار، (١٣٩) دولة، فيما امتنع عن التصويت (٢٢) دولة، بينما صوتت (٧) دول ضد القرار.

أما القرار الرابع حول المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية والجولان السوري المحتل، ذكر القرار بالفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية، وأشار إلى ما خلصت إليه المحكمة من أن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية بما فيها القدس الشرقية قد أقيمت في انتهاك للقانون الدولي وقد أعرب القرار عن قلقه الشديد إزاء استمرار إسرائيل بشكل غير قانوني في بناء الجدار داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية وحولها، وخصوصا بشأن امتداد الجدار خروجا على خط الهدنة لعام ١٩٤٩ وهو ما يمكن أن يكون إخلالا بأسس أي مفاوضات في المستقبل ويجعل حل قيام الدولتين مستحيل التنفيذ مادياً ويتسبب في زيادة المحنة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني، وأكد القرار من جديد على عدم قانونية المستوطنات الإسرائيلية وعلى أنها تشكل عقبة أمام السلام والتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

كما أعاد القرار تأكيد المطالبة بوقف جميع أنشطة الاستيطان الإسرائيلية وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة تنفيذاً كاملاً، كما طالب إسرائيل بأن تتقيد بالتزاماتها القانونية كما جاء في الفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية. وجدد القرار دعوته إلى منع جميع أعمال العنف غير المشروعة التي يقوم بها المستوطنين الإسرائيليين ضد المدنيين الفلسطينيين والممتلكات الفلسطينية. وقد صوت لصالح القرار (١٥٥) دولة، فيما امتنعت عن التصويت (١٥) دولة، وصوتت (٨) دول ضد القرار.

اعتصامان في مخيمي نهر البارد والبداوي في لبنان

بيروت-«السفير» (٢٣ تشرين أول ٢٠٠٤). تصدر الوضع الصحي والتربوي والاجتماعي للاجئين الفلسطينيين في مخيمات شمال لبنان مجدداً واجهة اهتمامات سكانها، نتيجة استمرار وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين-الأونروا في تقليص خدماتها في هذه المجالات، وتحديداً في المجال الصحي. وقد قام اللاجئون الفلسطينيون بتنظيم إعتصامين أمام العيادات الطبية التابعة للوكالة في مخيمي البداوي ونهر البارد بالقرب من مدينة طرابلس، هدد خلالهما المعتصمون باللجوء إلى التصعيد في حال عدم الاستجابة لمطالبهم التي لخصوها «بالتعاقد مع مستشفى تخصصي في مدينة طرابلس ومراعاة سقف الليلة السريرية أسوة بباقي المناطق في لبنان».

السعودية تتبرع بنحو ٦ ملايين دولار للأونروا

غزة-الأونروا (١٠ تشرين أول ٢٠٠٤). تبرعت المملكة العربية السعودية بمبلغ ٦ ملايين دولار لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى «الأونروا» لدعم برنامجها في الأراضي الفلسطينية المحتلة. ووقع الجانبان مذكرة تفاهم بشأن التبرع، وسيتم استخدام هذا التبرع لتمويل مشروع حفظ وتطوير سجلات اللاجئين إضافة إلى مشاريع أخرى في مجالات التعليم والصحة والإسكان في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

اللجنة الاستشارية للأونروا تدين تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بفلسطين

لندن-مركز العودة الفلسطيني (٤ تشرين أول ٢٠٠٤). وجه السيد عبد الكريم أبو الهيجاء، رئيس اللجنة الاستشارية للأونروا في الشرق الأدنى، رسالة إلى المفوض العام للأنروا تتضمن أبرز ملاحظات اللجنة حول عمل الأنروا خلال الفترة من تموز ٢٠٠٣ وحتى حزيران ٢٠٠٤. وأعربت اللجنة عن قلقها لعدم تمكن المفوض العام للأونروا من حضور اجتماعها السنوي في عمان بعد أن منعته قوات الاحتلال من مغادرة غزة. كما أعربت عن قلقها البالغ تجاه استمرار تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وأثره في ارتفاع نسبة الفقر والبطالة وتدهور الحالة الصحية والتعليمية وتشريد أعداد متزايدة من الفلسطينيين الذين هدمت منازلهم على يد الجيش «الإسرائيلي» مشيرة من جهة ثانية إلى القيود التي تفرضها سلطات الاحتلال على السكان وتقييدها لحركة موظفي الأونروا وأعمالها ما يحول دون إيصال المساعدات الإنسانية لمن هم بحاجة لها. يذكر أن اللجنة الاستشارية للأنروا تضم في عضويتها الأردن، سورية، لبنان، مصر، أمريكا، بريطانيا، اليابان، بلجيكا، فرنسا، وتركيا، فيما تحضر منظمة التحرير الفلسطينية اجتماعاتها بصفة مراقب.

لا يمكن التوصل إلى سلام عادل وشامل إلا باعتراف إسرائيل بحقوق الفلسطينيين كاملة:

قادة القوى الوطنية والإسلامية يؤكدون حق العودة إلى الديار وفق القرار ١٩٤

كتب فايز أبو عون:

خاص بحق العودة

أكد سياسيون وقادة تنظيمات وطنية واسلامية ان قضية اللاجئين الفلسطينيين التي تعتبر أكبر وأقدم قضية على جدول أعمال الأمم المتحدة منذ تأسيسها، تحمل خلالها اللاجئون الظلم التاريخي والمصاعب الشاقة بعد اجتثاثهم من أراضيهم وطردهم من ديارهم، واجبارهم على العيش داخل مخيمات اللجوء والشتات في ظروف مأساوية وحياتية صعبة للغاية محرومين من الحد الأدنى لحقوق الانسان والمواطنة.

وشدد السياسيون في أحاديث منفصلة على أن الحل العادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين هو تطبيق القرار ١٩٤ الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في الحادي عشر من كانون الأول في العام ١٩٤٨ القاضي بحق اللاجئين في العودة الى ديارهم التي هجروا عنها في العام ١٩٤٨، وتعويضهم عما لحق بهم من أضرار وخسائر نجمت عن تهجيرهم من أراضيهم وممتلكاتهم.

وللوقوف عن كثب على آراء مختلف القوى الوطنية والاسلامية في حق العودة للاجئين الفلسطينيين الى ديارهم التي شُردوا عنها العام ١٩٤٨ وفق القرار ١٩٤ كان لا بد من اجراء عدة لقاءات أولها مع الدكتور زكريا الأغا عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي قال إن قضية اللاجئين الفلسطينيين هي جوهر الصراع العربي الاسرائيلي، مؤكداً أهمية حلها وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، خاصة قرار ١٩٤ القاضي بحق العودة والتعويض لهم جميعاً.

وأكد الأغا أن اسرائيل تتحمل المسؤولية السياسية والقانونية والأخلاقية عن مأساة اللاجئين الفلسطينيين، كما أن المجتمع الدولي يتحمل أيضاً جزءاً من المسؤولية عن استمرار مأساة هؤلاء اللاجئين وتشريدهم عن ديارهم وأراضيهم.

ولفت الى أن الحل العادل لقضية اللاجئين هو تطبيق القرار ١٩٤ الذي نص بكل وضوح على العودة والتعويض، وبالاختيار الحر لكل لاجئ فلسطيني، وأن المجتمع الدولي أكد أن العودة الطوعية تشكل الخيار الأمثل بالنسبة للحلول الدائمة المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين.

وأضاف الأغا أن اللجنة التنفيذية للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين أصدرت القرار رقم ١٨ والقرار رقم ٤٠ اللذين أقرت خلالهما اللجنة ان خيار العودة للاجئين يشكل اساساً للحلول الدائمة.

واشار الى أنه في حال رغبت اسرائيل في ترسيخ السلام العادل والشامل في المنطقة والتوصل الى مصالحة تاريخية في المنطقة بين الشعبين الفلسطيني والاسرائيلي، يجب عليها أن تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف التي أقرتها الشرعية الدولية بقراراتها ٢٤٢ و٣٣٨ و١٩٤.

واعتبر الدكتور رباح مهنا عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أن ما تعرض له الشعب الفلسطيني والأمة العربية من ظلم واجحاف تاريخي باقامة دولة اسرائيل وتشتيت الشعب الفلسطيني على مخيمات اللجوء وانتشاره على أربعة أرجاء المعمورة، كان سببه المباشر هو الحركة الصهيونية، لكن هذه الحركة كانت ومازالت مدعومة من الاستعمار بشكليه القديم والجديد.

ولفت الى أنه ونتيجة لموازين القوى الحالية وافقت الجبهة الشعبية على اقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة على الأراضي التي احتلت العام ١٩٦٧، وأكد الموقف الفلسطيني الموحد على ضرورة ربط اقامة هذه الدولة بحق العودة للاجئين الفلسطينيين، مضيفاً أن الجبهة الشعبية ترى أن التمسك بحق العودة وتنفيذه هو الجسر الذي يربط بين التعامل مع الواقع وموازين القوى الحالية بالموافقة على اقامة دولة فلسطينية على حدود ١٩٦٧ من ناحية، والتمسك بالحق الفلسطيني التاريخي في فلسطين.

ان حق العودة وطني وشخصي لكل فلسطيني كفلته قرارات الشرعية الدولية والمنطق الانساني، ولا يجوز لأي كان التنازل أو تحريف مفهوم هذا الحق، فهو يعني حق الفلسطيني وأحفاده بالعودة الى الاراضي التي شرد منها، وفي الوقت ذاته الحق في التعويض عما لحق به من أضرار مادية ومعنوية.

من جهته، قال رمزي رباح عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين إنه في الذكرى السادسة والخمسين لصدور القرار ١٩٤ القاضي بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى ديارهم، يكتسب النضال من أجل ترسيخ مكانة حق العودة سياسياً وقانونياً ودولياً أهمية متزايدة، خاصة أن المجتمع الدولي أعاد التأكيد على القرار ١٩٤ أكثر من ١٣٠ مرة، منذ العام ١٩٤٨، باعتباره حقا غير قابل للتصرف، ولا يسقط بمرور الزمن، ولا تملك أية جهة أو اتفاقية سياسية أو معاهدة حق التنازل عن هذا الحق.

وأوضح رباح أن الشعب الفلسطيني قدم خلال نصف قرن مثلاً يحتذى في الثبات والتمسك بحقه المشروع في العودة، وصمد في مواجهة الحروب ومحاولات النيل من حقوقه الثابتة، وأضحى حق العودة ركناً أساسياً من أركان حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني مدعوماً بالمواثيق والقوانين الدولية.

واضاف أنه وعلى هذا الطريق يجدد اللاجئون الفلسطينيون تصميمهم في الدفاع عن حق العودة، وتزداد أعداد اللجان والأطر والمؤسسات في مختلف التجمعات ومعها التحركات والنشاطات للنهوض بحركة شعبية منظمة للاجئين تصون حق العودة، وتضغط على مراكز القرار الفلسطيني والاقليمي والدولي لتجسيد هذا الحق، ومن أجل صيانة مكانة اللاجئ والقرار ١٩٤ من أية محاولة اضعاف أو تهميش وفي المقدمة الحفاظ على وكالة غوث وتشغيل اللاجئين «اونروا» واستمرار وتطوير خدماتها كتجسيد لالتزام المجتمع الدولي تجاه اللاجئين وحقوقهم.

ولم يختلف رأي الحركات الاسلامية عن فصائل العمل الوطني في هذا الموضوع حيث قال أحد قياديي حركة الجهاد الاسلامي في فلسطين الشيخ نافذ عزام إن موضوع حق عودة اللاجئين أصبح ركناً أساسياً في برنامج أي فصيل عامل في الساحة الفلسطينية، بل اصبح جزءاً من الثوابت التي لا يمكن المساومة عليها ونحن في حركة الجهاد الاسلامي نعتبر أن حق عودة اللاجئين لا يقل ابداً عن قضية القدس وضرورة التمسك بها، وايضاً لا يقل في أهميته عن مسألة الأرض وضرورة عودتها الى أصحابها الشرعيين.

وأكد عزام أن حق عودة اللاجئين بالنسبة الينا حق مقدس، ولا يمكن بأي حال أن نقبل الوصول فيه الى حل وسط، واذا كنا نتحدث عن قرار الأمم المتحدة بخصوص عودة اللاجئين وهو القرار رقم ١٩٤ فموقفنا واضح منه ومن غيره من القرارات، مضيفاً أن حركة الجهاد تقول إنه من المهم العمل على حشد موقف دولي داعم لقضايانا وحقوقنا ومن المهم الاستفادة من القرارات الدولية الصادرة بهذا الخصوص في كشف ما تقوم به اسرائيل ضد شعبنا، وأيضاً الالحاح على استهتار اسرائيل بالقرارات الدولية وعدم احترامها وعدم الالتزام بتنفيذها.

وقال ان قرار ١٩٤ يتحدث عن حق عودة اللاجئين والتعويض لمن لا يرغب في العودة، مشيراً الى أن حركة الجهاد تنظر اليه على أنه غير كافٍ وهناك جريمة ابادة ارتكبت ضد هذا الشعب وتم تهجيره قسرياً، وبالقوة وعبر مجازر عديدة، ولذلك نتصور أن أي قرار بخصوص اللاجئين يجب أن يأخذ هذا الأمر في الحسبان والعودة الصريحة والكاملة وغير المشروطة لكل اللاجئين هو فقط ما نؤمن أنه يمثل العدل والانصاف في هذه القضية ولا يجوز أن يصادر حق العودة من أي فلسطيني.

بدوره، استذكر عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الفلسطيني عبد الرحمن عوض الله تاريخ تمسك الشعب الفلسطيني وقواه المناضلة بحق العودة ورفض سياسة التوطين وكافة المشاريع المتعلقة في هذا الموضوع، ابتداءً من مشروع سيناء الذي طُرح أواخر العام ١٩٥٤ والذي سقط بعد حدوث مجازر راح ضحيتها العشرات من المتظاهرين ضد هذا المشروع الذي سُمي مشروع «جونسون».

وقال عوض الله إن موقف حزب الشعب الآن وقبله الحزب الشيوعي عُرف على مدى التاريخ بأنه مع حق عودة اللاجئين الفلسطينيين الى ديارهم التي هُجروا عنها قسراً، وتعويضهم عن استخدام واستثمار ممتلكاتهم طوال هذه السنوات وذلك طبقاً للقرار ١٩٤.

وأكد أنه لا يوجد أي موقف آخر للحزب غير ذلك، مشيراً الى أن برنامج الحزب السياسي ينص على ذلك، كما أنه يلزم رفاق الحزب جميعهم بالتمسك بهذا القرار والدفاع عنه.

واعتبر مسؤول الاعلام المركزي في جبهة التحرير الفلسطينية بسام درويش أن قضية اللاجئين هي جوهر القضية الفلسطينية، وأنه لا حل لهذه القضية الا اذا تم حل قضية ومشكلة اللاجئين، مشيراً الى أن الجبهة ترى أن حل هذه المشكلة يستند الى تأكيد الحق التاريخي للشعب الفلسطيني في العودة الى دياره وممتلكاته التي شرد منها العام ١٩٤٨.

وأكد درويش أنه لا يحق لاي كان التفريط أو التنازل عن هذا الحق على اعتبار أنه حق وطني أولاً، وحق شخصي ثانياً، مشيراً الى أن الجبهة تعتبر أن ما يُطرح من سيناريوهات حول خطورة هذا الحق على التغيير الديمغرافي على دولة اسرائيل هو غير منطقي، لان هذه المشكلة يجب على اسرائيل حلها، ولكن ليس على حساب اللاجئين الفلسطينيين.

وقال إن كافة السيناريوهات التي تحاول التفريط بحق العودة تحت شعار الواقعية لن يكتب لها النجاح فلسطينياً، لانها باختصار تشطب حق ثلاثة ارباع الشعب الفلسطيني، وهي تقايض حقا من حقوقنا وهو حق الدولة بحق آخر، وهو حق العودة، وهو ما يشكل مساً بالمشروع الوطني الفلسطيني الذي يرتكز على ثلاث قواعد لا يمكن اهمال إحداها، وهي حق العودة الى المناطق الأصلية التي شرد عنها، وحق تقرير المصير، وحقه في اقامة دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

من جهته، قال ابراهيم الزعانين مسؤول جبهة التحرير العربية، وحزب البعث العربي الاشتراكي في قطاع غزة إنه ومن منظور قومي في مواجهة المخطط الصهيوني نحدد موقعنا في أن قضية اللاجئين تعتبر جوهر حل القضية الفلسطينية والتي هي جوهر مستقبل الأمة العربية، لذا فاننا نعتبر أن قضية اللاجئين قضية حق فردي لكل لاجئ لا يحق لأي كان البت فيها أو التنازل عن متر واحد يمتلكه لاجئ شرد وأجبر على ترك وطنه.

وأكد الزعانين أن الجبهة ضد وثيقة جنيف أو أية وثيقة أو اتفاق يتنازل عن شبر واحد من فلسطين بل أكثر من ذلك فانه واجب فلسطيني وعربي ودولي العمل على اعادة اللاجئين الى ديارهم ومنازلهم وتعويضهم عن سنوات المعاناة وبعد ذلك يتم بحث القضية وحرية الاختيار، متسائلاً في الوقت ذاته ان كان يحق للمستعمر القادم من بريطانيا أو أميركا أو روسيا او الصومال أو أثيوبيا أن يحل مكان اللاجئ المهجر من يافا وحيفا واللد والمجدل واسدود وغيرها.

ولم يختلف رأي جبهة النضال الشعبي الفلسطيني عن رأي من سبقها حيث أكدت على لسان محمود الزق عضو اللجنة المركزية لها أنها كانت ومازالت تؤكد حق العودة للاجئين الفلسطينيين الذين شُردوا عن ديارهم كثابت وطني لا يمكن القفز عنه بتاتاً، موضحاً أن الجبهة طالبت دوماً بالتمسك بحق العودة ضمن أية تسوية مُحتملة للقضية الفلسطينية.

واشار الزق الى أنه علينا أن نتذكر دوماً بأن جوهر صراعنا مع العدو الصهيوني هو احتلال فلسطين وطرد سكانها من قراهم ومدنهم وتشريدهم الى دول الجوار، حيث عاشوا ومازالوا في مخيمات اللجوء ضمن أسوأ الظروف الانسانية، مؤكداً أن هؤلاء اللاجئين لهم الحق الوطني والطبيعي في العودة الى ديارهم.

وقال إن الحق كفلته لهم الشرعية الدولية بقرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤ الذي يدعو لعودة اللاجئين الى ديارهم التي شُردوا عنها، وبالتالي فان الجبهة تؤكد مرة أخرى رفضها لوثيقة جنيف التي تنص على الغاء حق العودة للاجئين الفلسطينيين وتعتبرها خرقاً للثوابت الوطنية الفلسطينية ولا تمثل الا من وقع عليها.

بدوره، أكد منصور أبو رضوان عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني الديمقراطي الفلسطيني «فدا» أن قضية اللاجئين الفلسطينيين ليست قضية انسانية كما يحلو للبعض تسميتها، بل هي قضية سياسية، وتمثل المحور الأساسي في انهاء الصراع الفلسطيني الاسرائيلي، وأن قانونية حق اللاجئين في العودة الى ديارهم تستند الى مستندات قانونية، مضيفاً ان المجتمع الدولي أجمع منذ حدوث الاستيلاء والطرد الاسرائيلي للسكان الاصليين (أصحاب الأرض) على حدوث هذا التشريد والطرد والذي يعتبر من أبشع الجرائم الانسانية.

وأضاف أبو رضوان انه ووفقاً للاتفاقات التي أُبرمت مع الجانب الفلسطيني (أوسلو) والتي ارتكزت على تنفيذ قراري ٢٤٢ و٣٣٨ والأرض مقابل السلام، الا ان هذه الاتفاقات قد خلت من أية مرجعية قانونية للمفاوضات حول قضايا الوضع الدائم، بما فيها قضية اللاجئين، ولكن الفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٤ للعام ١٩٤٨ قررت وجوب السماح بالعودة للاجئين الراغبين في العودة الى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكاتهم التي فقدوها أو عن أي ضرر لتلك الممتلكات.

وتابع: ناهيك عن وجوب دفع التعويضات عن استخدام واستثمار الممتلكات الفلسطينية طوال ما يزيد على خمسين عاماً، والتعويض أيضاً عن معاناة شعبنا التاريخة من جرائم التنكر وعدم التنفيذ الاسرائيلي لهذا الحق التاريخي.

ولفت أبو رضوان الى أن فدا ترى أن تنفيذ قرار الجمعية العامة رقم ١٩٤ وما يتضمنه من حقوق لشعبنا هو الأساس في حل قضية اللاجئين الفلسطينيين حلاً عادلاً، هذا اذا كانت حكومة اسرائيل جادة في ايجاد نهاية للصراع العربي الاسرائيلي، وبهذا تجد قضية اللاجئين طريقها للحل النهائي ولتحقيق السلام اذا تم الاتفاق على بقية قضايا الوضع النهائي.

أخبــار العنصريــة

انتهاك حرمة مسجد قرية الولجة المهجرة ومقبرتها

أم الفحم-وفا (١ كانون أول ٢٠٠٤). إستنكرت «مؤسسة الأقصى» لإعمار المقدسات الإسلامية، انتهاك مجموعات يهودية لمسجد قرية الولجة المهجرة ومقبرتها. وقالت المؤسسة في بيان لها، إن تلك المجموعات تقوم بانتهاك حرمة مسجد القرية ومقبرتها بشكل يومي دون أن تراعي حرمةً لمكان مقدس أو حرمةً لميت. وكان طاقم مختص من قبل المؤسسة، قد تفحص الموقع بعد معلومات عن تعرض المسجد والمقبرة لانتهاك مستمر من قبل مجموعات يهودية. وأوضح البيان، أن تلك المجموعات الماجنة قامت بحفر ونبش الكثير من القبور، والعبث بالعظام المستقرة داخلها. واكتشف الطاقم انتهاك قسم من الفستقيات (مكان مخصص لدفن الأموات) من خلال إلقاء زجاجات الخمر إلى داخل القبور، بالإضافة إلى آثار تبول والغائط داخلها. يذكر أن قرية الولجة تقع في جنوب غرب مدينة القدس وعلى مقربة من عين كارم، وقد تم تشريد أهلها عام ١٩٤٨، واستمر تشريدهم بشكل منهجي حتى عام ١٩٦٨، وهدمت بيوت القرية ولم يبق إلا بعض أجزاء من المسجد والعين الملاصقة له، وكذلك مقبرة القرية، ويسكن أهلها اليوم على مقربة منها، على جزء من الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ .

لجنة برلمانية اسرائيلية ترفض بحث قضية إعادة أموال اللاجئين الفلسطينيين

تل أبيب-«يديعوت أحرونوت» (٢٤ تشرين ثاني ٢٠٠٤). رفضت لجنة التحقيق البرلمانية في أموال ضحايا الكارثة-الهولوكوست، البت في مطالبة عرضت أمامها لاعادة اموال وممتلكات اللاجئين الفلسطينيين الذين هجروا في العام ١٩٤٨ وكانت لهم أموال في بنوك عملت في البلدات العربية في فترة ما قبل قيام اسرائيل. وتحاول اللجنة المذكورة العثور على أموال وممتلكات امتلكها بعض ضحايا الهولوكوست وكانت مستثمرة إبان الحرب العالمية الثانية في بنوك في المنطقة قبل قيام اسرائيل. وحولت هذه الاموال مع مر الزمن الى وصي بريطاني وبواسطته الى الحكومة الاسرائيلية، وتحاول اللجنة المذكورة برئاسة عضو الكنيست كوليس ابيطال من حزب العمل الى اعادة تقدير حجم هذه الاموال. ومع بدء الاستماع لافادات شهود أمام اللجنة البرلمانية، قام مواطن من قرية تقع بالقرب من البقيعة في الشمال، بطرح مطلب لم يسمعه أعضاء اللجنة من قبل وهو تعميم الأسس التي ستقرها اللجنة بخصوص أموال ضحايا الكارثة على اللاجئين الفلسطينيين الذين كانت لهم أموال في البنوك ما قبل نكبة عام ١٩٤٨ وانشاء دولة اسرائيل. وقال الشاهد بواسطة محاميه رونالد روط إنه تلقى مقابل ألف جنيه فلسطيني أودعها في حساب مصرفي في العام ١٩٤٠ في بنك العرب (بنك أردني كان له فرع في يافا في ذلك الحين) مبلغ ١٣٠ ألف دولار من البنك. وفي أعقاب هذه الإفادة «غير المتوقعة»، قالت رئيسة اللجنة إن عمل اللجنة البرلمانية «لا يتطرق الى أموال اللاجئين الفلسطينيين ويتوقف على موضوع أموال ضحايا الكارثة-الهولوكست».

لاجئة جديدة.. طفلة في الخامسة فصلت عن عائلتها قسرا

القدس-«أمين» (٢٠ تشرين ثاني ٢٠٠٤). خلال عودة أسرة السيد غالب عارف أنيس دراغمة من بلدة طوباس القادمة من السعودية بعد غربة طويلة، حالت السلطات الاسرائيلية عند الجسر من السماح بعبور الطفلة الأصغر في العائلة «نور» بسبب تجاوزها بشهرين السن القانوني للمواليد الفلسطينيين في الخارج المسموح لهم بالدخول إلى البلاد، وهو خمس سنوات بموجب القانون الإسرائيلي. «كل شيء انهار في لحظة واحدة. رحلة الغربة الطويلة التي استمرت ثماني وعشرين عاماً تحولت إلى نقمة وإثم تمنيت أنه لم يكن» قال الأب غالب (٥٢ عاماً) الذي يعيش اليوم وأسرته المؤلفة من أحد عشرة شخصاً في بلدته طوباس فيما طفلته، البالغة من العمر خمس سنوات ونيف، تعيش لدى أقاربها في الأردن. وفي الأردن عمل السيد غالب على مدار شهرين متواصلين للبحث عن مخرج يسمح بعودة طفلته معه إلى بلده دون جدوى.

هدم مبان زراعية في أرض الروحة بالقرب من أم الفحم

أم الفحم-«صوت الحق والحرية» (تشرين ثاني ٢٠٠٤). قامت اللجنة اللوائية لتنظيم البناء في حيفا بهدم ستة مبان في أراضي الروحة التابعة لمواطنين من مدينة أم الفحم في منطقة المثلث، بحجة البناء غير المرخص. والمباني هي عبارة عن خمسة مخازن زراعية وآخر يستخدم كمنجرة. وقد أعرب أصحاب المباني عن صدمتهم واحتجاجهم لعملية الهدم التي تمت بدون سابق إنذار.

اعتداء جديد على مسجد صرفند المهدوم

أم الفحم-«صوت الحق والحرية» (تشرين ثاني ٢٠٠٤). قام مجهولون بتخريب الطريق المؤدية الى مسجد صرفند المهدوم، حيث قاموا بحرث الطريق بواسطة جرافة وسرقة السجاد والكراسي والمصاحف وكل ما بداخل المسجد. ويقع مسجد صرفند بالقرب من قرية الفريديس، على شاطئ البحر. وكانت قرية صرفند قد هدمت في العام ١٩٤٨ ولكن مسجدها ظل قائما، حتى تعرض الى انتهاك وتم هدمه في ٢٥ تموز من عام ٢٠٠٠.

الكنيست لا تمانع: اقتراح قانون يدعو الى ترحيل الفلسطينيين من إسرائيل

الناصرة-«كل العرب» (تشرين ثاني ٢٠٠٤). قدم عضو الكنيست آرييه الدار من حزب «هئيحود هليئومي» (الاتحاد الوطني) اقتراحا لقانون عنصري يدعو فيه على طرد عرب من اسرائيل بقدر ما يتم اخلاء مستوطنين من قطاع غزة والضفة الغربية. ونظرت رئاسة الكنيست في مشروع القانون في أعقاب عدم اعتراض المستشارة القضائية عليه، وانما اعتبرته أنه «يلامس العنصرية ولا مانع من طرحه للتصويت». من جهة اخرى، قال النائب المتطرف أفيغدور ليبرمان، من نفس الحزب، أنه على الدولة تهجير العرب من الدولة.

اللاجئون في مخيمات القطاع

المخاطر أمام اللاجئين تتمثل في المساعي والمشاريع الهادفة إلى النيل من حق العودة والالتفاف على القرار الأممي ١٩٤

كتب خليل الشيخ:



خاص بحق العودة

رغم كل المتغيرات السياسية على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي، استطاع اللاجئون عبر مسيرة التحرر الوطني أن يصونوا حقوقهم الوطنية وفي مقدمتها حق العودة والتعويض، وفي هذه المرحلة التي يواجه فيها الفلسطينيون أصعب الظروف وأحلكها يستعد اللاجئون في المخيمات داخل الوطن وخارجه لخوض مرحلة جديدة من النضال لأجل تحقيق عودتهم إلى أراضيهم التي هجروا منها قسرا في العام ١٩٤٨.

قبل أيام مرت الذكرى السادسة والخمسون لصدور القرار ١٩٤ عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، واعتمدت الجمعية العامة أربع قرارات تتعلق بعمل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أنروا»، وأكد أول هذه القرارات حتمية حل مشكلة اللاجئين من أجل إحداث تحقيق للعدالة والمساواة في المنطقة، فيما أكد القرار الثاني استمرار عمل أنروا حتى العام ٢٠٠٨ وكانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أقرت القرار ١٩٤ الذي صدر في تاريخ الحادي عشر من شهر كانون الثاني من العام ١٩٤٨ والذي ينص على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وأرضهم التي هاجروا منها قسرا بفعل أعمال القتل التي وقعت في فلسطين، منذ ذلك التاريخ نحو ١٣٠ مرة يقول الدكتور رمزي رباح عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين والباحث المتخصص في قضية وشؤون اللاجئين إن صمود الشعب الفلسطيني وتمسكه بحقوقه الثابتة لا سيما حق العودة أفشل المحاولات التي هدفت إلى إسقاطه أو التحايل عليه ، فيما استطاع اللاجئون صيانة هذا الحق التاريخي والمقدس وأن يكسبوه مكانته القانونية والسياسية والشرعية باعتباره ركنا أساسيا من حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني

وأضاف أن المخاطر الماثلة أمام الشعب الفلسطيني وقضية اللاجئين ما زالت تتمثل في المساعي والمشاريع التي تستهدف النيل من حق العودة والالتفاف عليه وعلى القرار الأممي ١٩٤، أو من خلال التفسير الأميركي والإسرائيلي للرؤية الأميركية للحل النهائي المتمثل في خارطة الطريق وتعهدات الرئيس الأميركي جورج بوش حول يهودية الدولة العبرية أو من خلال عدد من المشاريع التي تهبط من سقف حقوق اللاجئين الفلسطينيين سواء أكانت وثيقة جنيف أم مبادئ خطة نسيبة - أيلون أو بعض المشاريع التي يتم الترويج لها إقليميا وأعرب الدكتور رباح عن أسفه للموقف السلبي الذي ينعكس في الخطاب الرسمي لدى بعض الأوساط الفلسطينية، كالحديث عن إيجاد حلول متفق عليها محلياً وإقليميا أو التفاوض على شرعية حق العودة

وأشار إلى خطورة الالتفاف على مضمون قرار ١٩٤ كالحديث عن دفع التعويضات للاجئين ودمجهم في أماكن تواجدهم في الشتات في إطار ما يسمونه التوطين.

درء المخاطر

وقال رباح إن اللاجئين وفي ظل استشعارهم لهذه المخاطر التي تواجه قضيتهم يواصل اللاجئون تنظيم أنفسهم في أطر رسمية وشعبية يزداد عددها وتتوسع نشاطاتها على امتداد تجمعات اللاجئين في الوطن والشتات لصد هذه المخاطر والمؤامرات التي تحاك ضد حقهم المقدس في العودة والتعويض، ومواصلة الضغط على أصحاب القرار الفلسطيني من أجل عدم إخضاع حق العودة للمقايضة أو التنازل، وكذلك من أجل التأكيد على صيانة هذا الحق باعتباره قانونيا وسياسيا ومقر دوليا .

وأضاف أن هذه اللجان والأطر تنظم فيما بينها أشكالا متعددة من التنسيق والترابط سواء من خلال المؤتمرات الشعبية والمنتديات الدولية لوضع استراتيجيات عمل بينها تهدف إلى استنهاض حركة شعبية ومنظمة لصيانة حق العودة وأكد أن هذه الأنشطة والفعاليات تعني أن قوى الشعب الفلسطيني مطالبة بأن يكون لها موقف سياسي واضح وصريح لرفض مبدأ التفاوض حول حق العودة والبدء في مراحل تطبيق هذا الحق الذي يجب أن يكون على رأس الثوابت الوطنية الفلسطينية، وأيضا مطالبة الجهات الفلسطينية بالكف عن التعامل مع مبادرات ومشاريع تنال من حق العودة مثل وثيقة جنيف ومبادئ خطة نسيبة - أيلون التي مست بقضية اللاجئين مسا خطيرا.

وحول رؤيته للمرحلة المقبلة قال الدكتور رباح انه أمام الحديث عن حلول الوضع الدائم فإن قضية اللاجئين مطروح تجاوزها اما بالتأجيل بهدف تهميش مكانتها باعتبارها جوهر الصراع أو باتجاه التعامل مع الأمر الواقع وأضاف أن إسرائيل ترفض عودة اللاجئين إلى ديارهم والإدارة الأميركية وجدت في

يهودية الدولة العبرية قطع الطريق عن حق العودة ، فيما تحاول أطراف عربية

ودولية أن تتماشى مع النهج الدولي وأكد أهمية التنبه للموقف والخطاب الفلسطيني بشأن قضية اللاجئين لأن كل تنازل سيشجع الإدارة الأميركية على تنفيذ مخططاتها ضد حق العودة ودعا إلى أن يكون يقظة عالية تجاه التحركات السياسية والتفاوضية التي قد تحمل في طياتها مخاطر جمة على قضية اللاجئين. في هذا الإطار لفت جمال أبو حبل منسق اللجان الشعبية في محافظات غزة إلى أن الشعب الفلسطيني خاض مراحل متعددة من النضال الوطني سواء على صعيد الكفاح المسلح أو الكفاح السياسي الذي خلف شعورا لدى اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات اللجوء بالقلق تجاه مستقبل القضية الوطنية حيث باتت هناك حاجة ملحة للعمل على تشكيل اطار شعبي واسع في مخيمات اللاجئين ليدافع عن حق العودة ويعزز من قدرة اللاجئين على التمسك بهذا الحق ويرفع من مستوى الجاهزية الكفاحية للدفاع عن قضايا اللاجئين السياسية والاجتماعية والتصدي لأية مؤامرة تهدد القضية أو أية حلول تصفوية تتنكر لحق العودة

وأشار إلى أنه ومن خلال التجربة التي خاضتها اللجان الشعبية في المخيمات في ترويج قضية اللاجئين الفلسطينيين في الخارج تبين أن المجتمع الدولي يجهل إلى حد ما هذه القضية ولا يعرف أن هناك لاجئين فلسطينيين قد تم تشريدهم من ديارهم وتحولوا إلى لاجئين يريدون العودة إلى قراهم ومدنهم التي غادروها بفعل أعمال القتل التي مارستها العصابات اليهودية آنذاك وقال أبو حبل إن المجتمع الدولي يعلم أن ثمة صراع دائر في المنطقة دون أن يعرف أن لب الصراع هو قضية اللاجئين الفلسطينيين وندد في سياق حديثه بالمبادرات التي تهدف إلى تصفية قضية اللاجئين سواء وثيقة جنيف أو أشكال الحوار الفلسطيني الإسرائيلي والإقليمي للتحايل على حق العودة والتفريط به، أما الحاج عبد النور صالحة في السبعينيات من عمره فقال انه لا يتصور أية حلول لقضية اللاجئين سوى عودته إلى قريته المدمرة بربرة شأنه شأن كل اللاجئين في القرى والمدن الفلسطينية ولم يشكك الحاج صالحة الذي يسكن في مخيم جباليا للاجئين منذ هجرته في العام، ١٩٤٨ في حتمية عودته إلى بلدته الأصلية مهما طال الزمن، وإن لم يكن يتوقع أن يمهله العمر إلا إن ذلك سيتحقق لدى أبنائه أو أحفاده ومن هنا يؤكد اللاجئون الفلسطينيون أن حق العودة سيورث إلى الأبناء والأحفاد ولن يكون هناك أي تنازل عن هذا الحق، وغالبا ما يحيي اللاجئون في الوطن والشتات جميع المناسبات المتعلقة بحق عودتهم وذكرى نكبتهم أما الحاجة أم تيسير التي أنهت العقد السابع من عمرها وتسكن في مخيم المغازي للاجئين وسط قطاع غزة فإنها لا تكف عن الحديث واستذكار ما جرى لآلاف الفلسطينيين إبان النكبة الذين تحولوا إلى لاجئين بعد تهجيرهم عن قراهم، ويقول اللاجئ يوسف التلولي (٧٣ عاما):«لن ننسى التاريخ ووقائعه بدءا من المؤامرات الدولية المنظمة التي أحيكت بهدف تهجير الفلسطينيين ونهاية بالجرائم التي ترتكبها ضد الأبرياء، اللاجئ التلولي الذي يسكن في مخيم جباليا بعد أن هاجر من قريته الأصلية دمرة لا يتوانى في المشاركة في الندوات واللقاءات التي تنظمها جهات وهيئات مختصة حول حق العودة ويصر في كل مرة يتم فيها إحياء ذكرى النكبة على المشاركة الفاعلة التي تجسد حقوق اللاجئين في العودة والتعويض

أوضاع اللاجئين في المخيمات

يقول الدكتور رباح إن أوضاعا معيشية واقتصادية صعبة وشديدة القسوة يمر بها اللاجئون المقيمون في مخيمات اللجوء سواء داخل الوطن أو الشتات مؤكدا أن اللاجئين بحاجة إلى زيادة في الخدمات المقدمة إليهم وتطوير ملح في الجوانب الحياتية ولفت إلى دور الأونروا في هذا الخصوص وهي الجهة المكلفة دوليا بمتابعة شؤون اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات وأشار إلى أن ثمة تقليصا في مستوى الخدمات التي تقدمها الأنروا موضحا أن معدل الصرف الذي كانت تنفقه الأونروا على اللاجئ الفلسطيني في العام ١٩٩٧ بلغ نحو ١١٠ دولارات سنويا، لكنه تقلص إلى نحو ٧٠ دولارا في العام ٢٠٠٤.

واعتبر الدكتور رباح أن لهذا التقليص علاقة مباشرة بالمتغيرات السياسية في المنطقة، حيث تحاول الدول المولة لأعمال الأونروا تقليل مستوى الدعم المادي تمهيدا لإنهاء عمل الأونروا وتقليص اعتماد اللاجئين على الأونروا وأضاف أن نسبة الدعم المالي الذي تقدمه الولايات المتحدة بلغ نحو ٢٨٪ فيما بلغ الدعم من الاتحاد الأوروبي نحو ٢٤٪ تم يأتي بعد ذلك اليابان والدول الأخرى، وفي هذا السياق قال الدكتور رباح «لا بد من الإشارة إلى دور الدول المضيفة والسلطة الفلسطينية في القيام بواجباتها إزاء النقص الملحوظ في الخدمات ومعالجة الثغرات الناجمة عن التقليص والضغط على الدول المانحة للإيفاء بالتزاماتها تجاه اللاجئين، ويضيف أبو حبل أن الأوضاع السكنية داخل المخيمات في محافظات غزة باتت سيئة للغاية وهي بحاجة إلى تدخل دولي ومحلي، حيث لا يعقل أن يعيش اللاجئون في منازل مكتظة بالأفراد مشيرا إلى أن متوسط عدد أفراد الأسرة في المنزل الواحد بلغ أكثر من ١٥ فردا ويعيشون على مساحة لا تزيد على ٥٠ مترا مربعا لا سيما في مخيم جباليا أكثر المخيمات اكتظاظا بالسكان، وأشار رغم التحسينات القليلة التي أجراها البعض من أصحاب المنازل إلى أن ثمة عددا كبيرا من المنازل في أصبحت غير ملائمة للسكن وآيلة للانهيار وهي بحاجة إلى ترميم، وفيما يتعلق بالقطاع الصحي نوه أبو حبل إلى أن الأونروا تواصل تقديم الخدمات الصحية للاجئين في المخيمات والمناطق المجاورة لها، إلا أن مستوى هذه الخدمات أقل من حاجة اللاجئين وهي بحاجة إلى تطوير، وتحدث حول مطالبة اللجان الشعبية لوكالة الغوث الدولية بالعمل على إنشاء عيادات صحية في مناطق مكتظة بالسكان لا سيما في مخيم جباليا .

الترجمة القانونية

كيف إستولت إسرائيل على الأراضي الفلسطينية

بقلم: أسامة حلبي

استخدمت إسرائيل ومنذ العام ١٩٤٨، أساليب قانونية مختلفة للاستيلاء على الأراضي والممتلكات الفلسطينية ومصادرتها، وتحويلها لاحقا إلى «ملك عام» للشعب اليهودي (يعرف باسم «أراضي إسرائيل»)، لضمان بناء «وطن قومي لليهود»، وضمان السيطرة المستقبلية على الأراضي الواقعة ضمن حدودها (التي هي الواقع حدود سيطرتها ونفوذها وليست حدودا سياسية واضحة متفقا عليها) لمصلحة الشعب اليهودي. يهدف هذا المقال الى مراجعة السياسة الاسرائيلية في الاستيلاء على الأراضي ضمن حدود عام ١٩٤٨، نستعرض من خلالها الأساليب القانونية التي استخدمتها الحكومات الإسرائيلية بهدف التوصل إلى سيطرة الدولة اليهودية على أراضي فلسطين التاريخية وضمان استمرارها، من خلال خلق المعوقات الطبيعية (أي إنشاء المستوطنات اليهودية)، والمعوقات القانونية (أي تطبيق قوانين وأنظمة جديدة إلى جانب القوانين الانتدابية التي ورثتها لضمان بقاء الأراضي «المُسيطر عليها» في حيازة يهودية). وسيتضح للقارئ أن هذه الأساليب قد هدفت وما زالت إلى منع أية محاولات مستقبلية محتملة لإعادة الأملاك المصادرة إلى اللاجئين الفلسطينيين، أو«الغائبين»، أو حتى إلى المواطنين العرب المهجرين الذين يعيشون داخل إسرائيل.

مؤسسات «وطنية» كغطاء للتمييز

بعد قيام إسرائيل، سمحت الحكومة الجديدة وشجعت المؤسسات «الوطنية» اليهودية التي أنشئت قبل عام ١٩٤٨ بلعب دور أساسي في بناء وتطوير الدولة اليهودية الجديدة. فتم منح بعض المؤسسات الصهيونية القوية والمؤثرة كالوكالة اليهودية، والمنظمة الصهيونية العالمية والصندوق القومي اليهودي (كيرين كييمت ليسرائيل) صفة شبه حكومية. وكان الصندوق القومي اليهودي قد «فوّض» في فترة ما قبل عام ١٩٤٨ في عمليات شراء وتملك الأراضي الفلسطينية الخاصة. وقد تحول هذا الصندوق اعتبارا من عام ١٩٥٣ من شركة أجنبية مقرها في بريطانيا الى شركة إسرائيلية خاصة بموجب قانون خاص سنّه الكنيست (البرلمان الإسرائيلي) والمعروف باسم قانون الصندوق القومي الإسرائيلي لعام ١٩٥٣. وبحسب نظام التأسيس، باستطاعة شركة الصندوق القومي الإسرائيلي العمل ضمن أي منطقة خاضعة للسيطرة والسيادة الإسرائيلية، ولمنفعة اليهود فقط، ويتم تحويل أملاكها كافة إلى الحكومة الإسرائيلية في حالة حلّها. ويقدّر مجموع أملاك مؤسسة الصندوق القومي اليهودي بنحو ١٣٪ من الأراضي في إسرائيل. وبالإضافة إلى قانون الصندوق القومي اليهودي، سنّ الكنيست في العام ١٩٥٣، قانون خاص بوضعية المنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية، حيث تشير المادة رقم (٤) من هذا القانون إلى أن هاتين «المنظمتين القوميتين» قد تم الاعتراف بهما من قبل دولة إسرائيل، والسماح لهما «بالاستمرار في العمل في دولة إسرائيل لتطوير البلاد وسكانها، وتوطين المهاجرين اليهود القادمين من الشتات..».

تدمير القرى الفلسطينية وإنشاء «المناطق العسكرية المغلقة»

بعد أن قامت بطرد سكانها الفلسطينيين، قامت السلطات الإسرائيلية بتدمير نحو ٨٠ ٪ من البلدات والقرى الفلسطينية. وبعد ذلك، تم الإعلان عن معظم القرى المدمرة أو تلك التي تم إخلاؤها، على أنها «مناطق عسكرية مغلقة». وقد تم الإعلان هذا انسجاماً مع المادة رقم (١٢٥) من أنظمة الطوارئ «الدفاعية» لعام ١٩٤٥، والتي وضعت من قبل بريطانيا وأعادت إسرائيل تفعيلها من جديد. وكان الهدف من وراء الإعلان عن القرية باعتبارها «منطقة عسكرية مغلقة» هو منع مواطنيها المشردين من العودة إليها، وبالتالي عدم قدرتهم على استرداد أراضيهم عمليا. علاوة على ذلك، فإن عدم التواجد الفعلي في الأرض أو زراعتها ، خلق في نظر السلطة الإسرائيلية «حاجة» إلى سن قوانين أخرى، للمصادقة على عملية استيلاء إسرائيل على الأراضي وتحويلها بشكل أساسي إلى سلطة التطوير، ووزارة الزراعة، وذلك بحسب أنظمة الطوارئ (فلاحة الأرض واستعمال مصادر المياه غير المستغلة) لعام ١٩٤٨. كما أصدرت السلطات الإسرائيلية أنظمة الطوارئ (المناطق الأمنية) لعام ١٩٤٩، والتي فوضت وزير الدفاع صلاحية الإعلان عن معظم المناطق القريبة من الحدود الشمالية مع لبنان والحدود الشرقية مع الأردن (في منطقة المثلث) باعتبارها «مناطق أمنية» وبالتالي منع دخول أو خروج أي شخص منها، وحتى إلى طرد أي شخص يتواجد فيها بدون تصريح. وقد استخدم وزير الدفاع صلاحيته هذه لمنع دخول وحتى طرد الفلسطينيين الذين يسكنون في القرى الواقعة ضمن «المناطق الأمنية»، كما في حالات مثل قرى «إقرث» و«الغابسية» في منطقة الجليل.

التعريف الفضفاض لكلمة «الغائب»

مستخدمة أنظمة الطوارئ الخاصة بأملاك الغائبين لعام ١٩٤٨، وفيما بعد، قانون أملاك الغائبين لعام ١٩٥٠، أعلنت السلطات الإسرائيلية غالبية الشعب الفلسطيني «غائبين»، وقامت بمصادرة أراضيهم وأملاكهم الخاصة باعتبارها «أملاك غائبين». إن الاستخدام المكثف لهذه القوانين والأنظمة، والتعريف الشامل والفضفاض لـ «الغائب»، قد ساهما في خلق مشكلة/ظاهرة «الغائبين الحاضرين» و«الفلسطينيين المهجرين» الذين منعوا من العودة إلى قراهم رغم كونهم مواطنين إسرائيليين.

وينص قانون أملاك الغائبين أن «أملاك الغائبين» يجب أن تدار من قبل «حارس أملاك الغائبين». وتشير المادة ١٩(أ) منه، إلى أنه عندما تكون «أملاك الغائبين» عبارة عن أراض، فلا يسمح للحارس ببيعها، أو نقل ملكيتها إلى طرف ثالث. على أية حال، تواصل المادة نفسها الإشارة إلى أنه: «إذا تم إنشاء سلطة التطوير حسب قانون الكنيست، يُسمح عندها للحارس ببيع الملكية إلى سلطة التطويرهذه وبسعر لا يقل عن سعرها الرسمي». وبعد ستة أشهر من سن قانون أملاك الغائبين، تم إنشاء «سلطة التطوير» هذه من خلال قانون سلطة التطوير (نقل الملكية) لعام ١٩٥٠. ويقدّر مجموع الأراضي التي قام حارس أملاك الغائبين بإدارتها، حتى العام ١٩٥٩، بحوالي ٣,٢٥٠,٠٠٠ دونم، قام الحارس بتحويل ملكية أغلبها إلى سلطة التطوير التي قامت بدورها بوضعها تحت تصرف ولمنفعة المهاجرين اليهود.

المصادقة على الممارسات غير القانونية في مصادرة الأراضي

قام الكنيست الإسرائيلي بسن قانون استملاك الأراضي (تصديق إجراءات وتعويض) لعام ١٩٥٣، لأغراض المصادقة وإضفاء الشرعية على عمليات مصادرة غير قانونية و/أو سيطرة غير قانونية على أراض جرت بين الأعوام ١٩٤٨-١٩٥٤، أي قبيل سن هذا القانون. وكان الهدف المعلن من وراء سن هذا القانون هو «المصادقة» بأثر رجعي، على عمليات السيطرة على الأراضي التي تعود ملكيتها للعرب، التي تمت لأغراض عسكرية أو أمنية أو لاستخدامات المستوطنات اليهودية الموجودة في السابق أو المبنية حديثاً. وبحسب المادة رقم (٢) من هذا القانون، فإن عمليات السيطرة الأراضي التي تمت قبيل سن القانون، ستصبح قانونية إذا ما قام وزير المالية بإصدار شهادة خطية بتوفر ثلاثة شروط تراكمية: الأول، أن العقار لم يكن تحت التصرف الفعلي للمالك بتاريخ ٢ نيسان ١٩٥٢. والثاني، استخدام أو تخصيص العقار «لأهداف تطويرية هامة، لأغراض الاستيطان، أو لأغراض أمنية». والشرط الثالث، أن العقار لا تزال الحاجة إليه قائمة لدواعي أحد الأغراض سابقة الذكر. وبعد توقيع الشهادة المذكورة، يصبح هناك برهانٌ دامغ على قانونية وشرعية عملية اكتساب تلك الأرض، ومن ثم تعهد ملكية الأراضي المعنية إلى سلطة التطوير بشكل أوتوماتيكي.

مصادرة الأراضي «للمنفعة العامة»

وتبعاً لما سبق، قامت السلطات الإسرائيلية بمصادرة أراضي العرب «للمنفعة العامة» مستندةً على قانون الأراضي (استملاك للمنفعة العامة) لعام ١٩٤٣، وهو قانون انتدابي ورثته إسرائيل واستمرت في تفعليه. ويعتبر هذا القانون بحد ذاته قانوناً محايداً، إلا أن إسرائيل استخدمته بشكل عنصري/تمييزي، حيث تمت، في معظم الحالات، المصادرة «للمنفعة عامة»، إلا أن هذه الأراضي استخدمت لاحقاً لمنفعة الشعب اليهودي فقط. على سبيل المثال، ادعت إسرائيل أن عملية مصادرة ١٢٠٠ دونم من السكان العرب في الناصرة عام ١٩٥٣، تمت لغرض بناء مكاتب حكومية لخدمة المواطنين كافة، ثم تبيّن بعد ذلك، أن ٨٠ دونم فقط استخدمت لبناء المكاتب الحكومية، وأن باقي الأراضي استخدمت لبناء عدة آلاف من الوحدات السكنية التي أصبحت لاحقاً نواة الناصرة العليا اليهودية.

خلق المعوّقات القانونية لمنع الفلسطينيين من استعادة أراضيهم

استخدمت السلطات الإسرائيلية استراتيجية ذات مرحلتين لإحكام سيطرتها على الأراضي الفلسطينية. المرحلة الأولى، انتزاع الأرض وفرض الهيمنة عليها، ليس عسكرياً فقط، بل كذلك من خلال استخدام «الأساليب القانونية»، مثل القوانين والأنظمة. البعض منها كان الانتداب البريطاني قد سنّها سابقاً ومن ثم أعادت حكومة إسرائيل تفعيلها، إلا أن الأغلب منها يعتبر «صنعاً إسرائيلياً». والمرحلة الثانية، نقل القرى الفلسطينية المصادرة والأراضي الخاصة، تلك التي أعلن عنها «كأملاك غائبين» أو «كأملاك مهجورة» إلى الأيدي اليهودية وبأسرع وقتٍ ممكن، ومنع إعادة نقل «الأراضي المُسَيطر عليها» إلى الجماعات المعادية، مثل الفلسطينيين العرب.

وقد تم تحقيق المرحلة الأولى باستخدام عدة أدوات قانونية، وكانت الأداة القانونية الرئيسة، بهذا الخصوص، قانون أملاك الغائبين، والذي من خلاله تم السماح لحارس أملاك الغائبين بنقل «أملاك الغائبين» إلى سلطة التطوير. ومن ثم قامت سلطة التطوير بنقل ملكية هذه الأراضي إلى «عميدار» (شركة حكومية مسؤولة عن توطين اليهود) وإلى المنظمة الصهيونية العالمية، والقادمين اليهود الجدد، وبالتالي خلق مستوطنات يهودية جديدة على أراضي القرى الفلسطينية السابقة. الأدوات القانونية المهمة الأخرى التي استخدمت لغرض تحقيق «السيطرة القانونية» على الأراضي الفلسطينية والتي سبق ذكرها هي، قانون استملاك الأراضي (تصديق إجراءات وتعويض) لعام ١٩٥٣، والذي يخوّل وزير المالية بتعيين ملكية الأراضي المصادرة إلى سلطة التطوير؛ وقانون الأراضي (استملاك للمنفعة العامة) لعام ١٩٤٣. وكي يتم تأمين بقاء السيطرة على الأرض على المدى البعيد، ضَمِن المُشرع الإسرائيلي أن تصبح كافة الأراضي المصادرة من الفلسطينيين جزءا من «ميكاركيعي يسرائيل» (أراضي اسرائيل)، والتي تشمل: أ) الأراضي المملوكة و المسجلة باسم دولة إسرائيل. ب) الأراضي المملوكة و المسجلة باسم الصندوق الوطني اليهودي. ج) الأراضي المسجلة باسم «سلطة التطوير».

وتشير المادة (١) من قانون أساس : أراضي إسرائيل للعام ١٩٦٠، إلى أن ملكية «الأراضي الإسرائيلية» غير قابلة للنقل بالبيع أو أي طريقة أخرى. لقد ضمن هذا النظام القانوني الاستيلاء على الأرض و استخدام اليهود الحصري لمعظم «أراضي إسرائيل».

استمرار مصادرة الأراضي العربية بعد «يوم الأرض»

استمرت السياسة الإسرائيلية المتبعة في مصادرة الأراضي العربية وبناء المستوطنات اليهودية الجديدة حتى بعد «يوم الأرض» (١٩٧٦). و تحت شعار «يشوف هاجاليل» أو «إعادة توطين الجليل» (وتعني عمليا: «تهويد الجليل»)، تم بناء عشرات المستوطنات الجديدة. علاوة على ذلك، تم الاستيلاء على آلاف الدونمات من بدو النقب انسجاما مع قانون استملاك

(التتمة ص ـ ٢٠)

مسؤول إسرائيلي عنصري يدعو الفلسطينيين في إسرائيل إلى الرحيل عن بلادهم!!!

تل أبيب-وفا (٢١ تشرين اول ٢٠٠٤٧). دعا نائب الوزير في الحكومة الإسرائيلية، ميخائيل رتسون، المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، إلى الرحيل عن بلادهم إذا لم تعجبهم حياتهم في ظل سياسة التمييز العنصري الإسرائيلية. وكان رتسون، وهو من قادة حزب الليكود، يرد من على منصة الكنيست أمس، على مشروع قانون طرحه نواب حزب التجمّع الوطني الديمقراطي يتعلق بدائرة أراضي إسرائيل. وراح رتسون يتحدث عن سياسة إسرائيل المميّزة، وقال: «إن العرب في إسرائيل يعيشون أفضل من أي شعب عربي في العالم»، ورد على أعضاء الكنيست العرب، «لا أفهم ما الذي تفعلونه أنتم العرب في بلادنا، طالما أنّ الحياة في ظل سياستنا لا تعجبكم.

ارحلوا..». «هي أراضينا الواقعة شمال [مستوطنة] عومر تقدم للكيبوتسات بزراعتها وبالتالي تريد الدولة ترحيلنا».

الكنيست لا تمانع: مشروع قانون عنصري لإقامة بلدات يهودية حصرية في اسرائيل

القدس-وكالات (تشرين أول ٢٠٠٤). سمحت رئاسة الكنيست الإسرائيلي لعضو الكنيست تسفي هندل، من حزب «الاتحاد القومي» اليميني المتطرف، بطرح مشروع قانون حظي بدعم نواب من أحزاب «الليكود» و«شينوي» و«شاس»، يهدف الى «إتاحة إقامة بلدات يهودية انطلاقاً من أهداف قومية، ومنع تسرب بعض العرب إليها». وقد صوتت الكنيست في الرابع والعشرين من تشرين ثاني، بالقراءة التمهيدية على مشروع القانون الا أنه أي مشروع القانون لم يحصل على الأغلبية. وينص مشروع القانون سالف الذكر على وجوب تعديل قانون دائرة أراضي إسرائيل، ليسمح من خلاله بتخصيص أراضي لإقامة تجمعات سكنية صغيرة، لا يتعدى عدد العائلات فيها ٥٠٠ عائلة، على أن يسكنها «ابناء قومية معينة فقط» وعدم السماح لابناء قوميات أخرى بشراء أراض في هذه التجمعات السكنية (في إشارة واضحة الى المواطنين الفلسطينيين داخل اسرائيل.

أفكار عنصرية تنشر باسم جامعة حيفا

الطيبة-«بانوراما» (تشرين أول ٢٠٠٤). بعث عضو الكنيست محمد بركة، رئيس الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة برسالة احتجاج الى رئيس جامعة حيفا ورئيس مجلس أمناء الجامعة، احتج فيها على استخدام البروفيسور أرنون سوفير اسم الجامعة لنشر وثيقة وكتاب حول «الخطر الديمغرافي على اسرائيل». وقال بركة أنه تسلم كتابا ورسالة موقعة باسم أرنون سوفير على ورق رسمي يحمل اسم جامعة حيفا موجهة الى أعضاء الكنيست والوزراء ورؤساء الأحزاب يهدفان الى ترهيب الجمهور اليهودي في اسرائيل من التزايد السكاني الطبيعي في عدد المواطنين الفلسطينيين في اسرائيل. وأكد بركة أنه يرى خطورة في استمرار نشر خطابات سوفير ودعواته للطرد الجماعي (الترانسفير) وهو يغطيها بعباءات أكاديمية لجامعة حيفا.

أوامر بترحيل سكان قرية تل عراد غير المعترف بها في النقب

أم الفحم-«صوت الحق والحرية» (تشرين أول ٢٠٠٤). وزعت وحدات الهدم عشرات الانذارات لسكان قرية تل عراد غير المعترف بها في النقب تطالبهم بالتوجه الى مكاتب الداخلية الإسرائيلية وذلك لكي يتسنى لمكتب وحدات الهدم أخذ التفاصيل الشخصية للمواطنين كي يتم تقديم لوائح اتهام ضدهم ومطالبتهم بالرحيل عن هذه الأراضي. ويعيش في قرية تل عراد أكثر من ألف نسمة، وتمنع اسرائيل عنهم المياه حيث يضطر الأهالي لجلب المياه في صهاريج من مسافة مصادر مياه تبعد عشرة كيلو مترات. ويقول عودة النباري، أحد سكان القرية: «لقد تم ترحيلنا من أراضينا التاريخية في العام ١٩٥٤، ومع ذلك ما زالوا يطاردوننا».

أخبار ونشاطات

إحياء يوم العودة في الأردن

القدس- «القدس» (١٣ كانون اول ٢٠٠٤). أكدت لجنة الدفاع عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين في الأردن على ضرورة حق العودة باعتباره حقا مقدساً للاجئين الفلسطينيين لا يسقط بالتقادم ولا يخضع للمفاوضة أو التنازل. وقالت اللجنة في بيان لها صدر في عمان أمس بمناسبة يوم العودة؛ لقد تم إحياء هذا اليوم من خلال إقامة ملتقى وطني أردني شاركت فيه النقابات المهنية ولجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة الوطنية ولجنة فلسطين النقابية. هذا وصدر عن الملتقى الوطني مذكرة حول حق العودة.

اللاجئون في سوريا يحيون ذكرى قرار التقسيم ويوم التضامن مع الشعب الفلسطيني

بيروت-«الحرية» (٥ كانون أول ٢٠٠٤). بدعوة من اللجنة التنسيقية في سوريا لمؤتمر حق العودة (لندن) أقيم في قاعة خالد نزال في مقر المركز الثقافي الفلسطيني في مخيم اليرموك في الثامن والعشرين من تشرين ثاني، ندوة بعنوان «رؤية قانونية.. من قرار التقسيم إلى مشاريع التوطين». تحدث فيها عدد من المختصين والخبراء القانونيين. كما أقامت اللجان والمؤسسات الأهلية الناشطة في مجال الدفاع عن حق العودة في سورية ملتقى تضامني في الثلاثين من تشرين ثاني، بمشاركة ممثلي أحزاب سورية وفصائل فلسطينية ومؤسسات ولجان أهلية وجمهور من أهالي مخيمات دمشق للاجئين الفلسطينيين، بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

هل هنالك حق...

التهجير الكام...

بقلم: تي...



حذر المقرر الخاص لهيئة الأمم المتحدة حول أوضاع حقوق الإنسان في المناطق المحتلة، في أيلول من عام ٢٠٠٣، حذر من أن بناء الجدار الفاصل («العنصري») في الضفة الغربية يخلق جيلا جديدا من اللاجئين و المهجرين. وتقدر هيئة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الفلسطينية أن حوالي ربع مليون فلسطيني سيتأثرون من المرحلة الأولى لبناء الجدار في شمال الضفة الغربية. وسيتضاعف عدد المتأثرين تباعا كلما امتد الجدار حول مدينة القدس متجها نحو جنوب الضفة الغربية.

وغالبا ما يُنظر إلى الجدار باعتباره وسيلة جديدة من وسائل الاحتلال العسكري الإسرائيلي. فيما أصبحت عملية إزالة الجدار رمزا جديدا لقضية إنهاء الاحتلال وآزالته. كما أن مطالبة الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة محكمة العدل الدولية عام ٢٠٠٣ بتقديم مشورتها حول النتائج القانونية الناجمة عن الجدار وقرار المحكمة الذي تلاه بعد ستة أشهر يقتصر على المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧. إلا أنه يوجد حقيقة مخفية أخرى كامنة وراء الجدار، وهي ان الجدار هو ايضا وسيلة جديد لتهجير الفلسطينيين عن أرضهم.

من هم اللاجئون الجدد؟

نحو ثلثي عدد المتأثرين بشكل من الأشكال من المرحلة الأولى لبناء الجدار ليسوا بلاجئين. أما الثلث الباقي منهم فهم من لاجئي عام ١٩٤٨، أي الفلسطينيين الذي هجروا من ديارهم وقراهم وسعوا إلى اللجوء «المؤقت» في مناطق فلسطين التي لم تخضع للسيطرة الصهيونية الاسرائيلية وعرفت لاحقا بأراضي الضفة الغربية وقطاع غزة.

لقد خلقت المرحلة الأولى من عملية بناء الجدار، والتي تمتد من حاجز سالم في الشمال الغربي لمحافظة جنين إلى محافظات طولكرم وقلقيلية ومن ثم إلى قرية مسحة في منطقة سلفيت، خلقت ما يسمى بتسعة كانتونات، أي مناطق معزولة بفعل الجدار. وهذا يشمل خمس كانتونات غرب الجدار، وتشمل أربعة عشر تجمع سكني، أربعة منها شرقي الجدار مباشرة. وتقدر هيئة الأمم المتحدة تأثر ٣٣ تجمع سكني آخر، أقرب شرقا بطريقة ما، بسبب مصادرة الأراضي، وشبكات الري، والبنى التحتية.

وسوف يتأثر ما يزيد عن مائتي وعشرون ألف شخص بنسب متفاوتة جراء المرحلة الأولى من بناء الجدار. يعيش ٦ ٪ منهم (أو نحو ١٣٦٣٦ شخص تقريبا)، في المناطق الواقعة غرب الجدار، ومنهم ١٨٧٠ شخص من لاجئي عام ١٩٤٨، فيما يعيش ٦٣ ٪ من المتضررين (١٣٨٥٩٣ شخص) في المناطق الواقعة شرقي الجدار، ومنهم ٦٧٢٥٠ لاجئ. أما سكان المناطق الأخرى المتأثرة من الجدار فيقدر عددهم بنحو ٦٩٠١٩ (٣١٪)، ومنهم ٧٣٥٥ لاجئ.

أما الأشخاص الذين تأثروا بطريقة أو بأخرى جراء بناء الجدار، مثلا من خلال عدم قدرتهم على الوصول إلى أراضيهم، وأماكن عملهم، ومدارسهم، وزيارة العيادات والمستشفيات، والإبقاء على الروابط العائلية، فتقدر أعدادهم بموجب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بما يزيد عن ألفي أسرة أو حوالي إثنا عشر ألف شخص هجروا من المناطق التي اعترضها الجدار. وبحسب ما ورد على لسان محافظ قلقيلية، فقد غادر المدينة نحو أربعة آلاف شخص بسبب الجدار.

لاجئون أم مهجرون في الداخل؟

للوهلة الأولى، قد يعتبر الفلسطينيون الذين تم تهجيرهم في الضفة الغربية جراء عملية بناء الجدار أفرادا مهجرين في الداخل. إن الصفة التي تحدد ماهية الأشخاص



المهجرين في الداخل هي عدم عبورهم أية حدود معترف بها دوليا. وبينما لا يعترف المجتمع الدولي بمسار الجدار باعتباره حدودا دولية بين دولة إسرائيل والدولة الفلسطينية المستقبلية، فإن السؤال الواجب طرحه هو ما اذا كان الجدار يخلق حدودا بحكم الواقع (de facto)، والتي في الواقع تخلق أشخاصا لاجئين وليسوا مهجرين في الداخل. وتدعي إسرائيل بأن الجدار ذو طبيعة مؤقتة، وقد صمم تحديدا لدواعي أمنية، بينما يشك مراقبو هيئة الأمم المتحدة بصحة هذه الفرضية في معرض تعليقه على الجدار. قبل عام تقريبا (أيلول ٢٠٠٣)، أشار جون دوجارد، المقرر الخاص لهيئة الأمم المتحدة إلى «أن الجدار يتضمن كافة المؤشرات الدالة على أنه بناء دائم وغير مؤقت». إن حقيقة ضمه لنصف سكان المستوطنين في الضفة الغربية والقدس الشرقية تشير إلى أنه صمم لأغراض ترسيخ وضع المستوطنين بشكل أكبر. إن ما يجري يشير وبشكل قوي إلى أضرار عملية الضم بحكم الواقع.

ويشمل هذا البناء الدائم، الجدران والأسيجة والبوابات ونقاط العبور التي يراقبها الجنود الإسرائيليون، بالإضافة إلى نظام التصاريح والذي بموجبه يجب أن يقوم كافة الفلسطينيون الذين يعيشون فيما يسمى بالمناطق المعزولة أو الذين يرغبون بالدخول إلى هذه المناطق بتقديم طلب للحصول على التصاريح اللازمة من قبل الإدارة العسكرية الإسرائيلية، بينما لا يُطلب من الإسرائيليين الحصول على هذه التصاريح لدواعي الدخول إلى هذه المناطق. وحسب تقارير هيئة الأمم المتحدة، فقد أشار الجنود الإسرائيليون في معرض شرحهم عن إجراءات الدخول الجديدة إلى هذه المناطق في الجزء الشمالي من الضفة الغربية، أشاروا إلى هذه المناطق وفي عدة مناسبات إلى أنها مناطق «إسرائيلية».

وبشكل مختصر، يبدو أن الجدار مزود بكافة العناصر التي تتطلبها الحدود القائمة بحكم الواقع (de facto) بين إسرائيل و الضفة الغربية. ويتحلى الفلسطينيون المقيمون في المناطق المعزولة التسع التي أنشأت جراء المرحلة الأولى من الجدار بوضع إقامة خاص بهم يختلف عن باقي الفلسطينيين الذي يعيشون في مناطق أخرى من الضفة الغربية. إن هؤلاء الفلسطينيون الذين هجروا حقا من هذه المناطق وهؤلاء الذين يعيشون خارج هذه المناطق ولا يستطيعون الوصول إلى أراضيهم. وقد يبدو عمليا أنهم لاجئون وليسوا مهجرون في الداخل. فبينما نجد أن الحالة الأولى قامت «بعبور الحدود» فعلا، إلا أن الحالة الأخيرة تشير إلى قيام «الحدود» باعتراض مسار اللاجئين.

إن تحديد ما إذا كان الفلسطينيون المهجرون بسبب الجدار هم لاجئون أم مهجرون في الداخل تعتبر مسألة هامة بقدر ما تحدد نظام وأليات الحماية المطلوبة. ويندرج اللاجئون ضمن معاهدة اللاجئين لعام ١٩٥١، وتعتبر مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) مسؤولة عن توفير الحماية لهم. ولأسباب تعود إلى خصوصية قضية اللاجئين الفلسطينيين، والتفسيرات الخاصة بمسؤولية وصلاحيات وكالة غوث وتشغيل اللاجئين، ولجنة التوفيق الدولية، لا توجد أية آلية قادرة على توفير الحماية للاجئين داخل الضفة الغربية، بمن فيهم الذين هجروا بسبب بناء الجدار.

وفي الوقت نفسه، لا يندرج المهجرون في الداخل ضمن نطاق معاهدة اللاجئين لعام ١٩٥١، ولا يوجد أي معاهدة تشير إلى حقوق المهجرين في الداخل أو إلى الالتزامات المصاحبة من قبل الدول، بالرغم من أن المبادئ التوجيهية حول المهجرين في الداخل لعام ١٩٩٨، و التي تعتبر غير ملزمة، تشير إلى إرشادات عالمية بخصوص حماية المهجرين في الداخل. أي أن المسائل العالقة والخاصة بصلاحيات هيئة الأمم المتحدة والمسؤولية التنظيمية للهجرة الداخلية، لا تزال تساهم في وضع العراقيل أمام إمكانية وضع شروط فعالة خاصة بالحماية الدولية للمهجرين في الداخل. ولم يتم الاعتراف بمنظمة واحدة على الأقل، يمكن القول أنها تمتلك صلاحية محددة في تقديم الحماية الدولية للمهجرين في الداخل.

إحتلال أم تطهير عرقي؟

إن القليل الذي نعرفه عن هذه التجمعات المتضررة من الجدار، هو أنه إضافة لوجود فلسطينيين من اللاجئين وغير اللاجئين فيها، فإنها تشمل أيضا فلسطينيي ١٩٤٨ الذين فقدوا أراضيهم وكافة مصادر رزقهم (أي أراضي القرى التي ضُمت إلى «الجانب الإسرائيلي» من خط الهدنة أو «الخط الأخضر»)، إلا أنهم لم يهجروا من منازلهم و قراهم. كما تشمل هذه التجمعات المهجرين في الداخل جراء حرب عام ١٩٦٧، بالإضافة إلى القرى التي فقدت أراضيها للمستوطنات اليهودية خلال السبع والثلاثين عاما الماضية. بمعنى آخر، فهذه ليست المرة الأولى التي يفقد فيها هؤلاء المهجرون أراضيهم و مصادر رزقهم.

لقد تم عزل حوالي ثلث القرى التي تأثرت من المرحلة الأولى لبناء الجدار عن أجزاء كبيرة من أراضيهم الواقعة قرب خط الهدنة عام ١٩٤٩. ويشمل هذا، ثلاث قرى واقعة في المناطق الغربية من الجدار، وخمس قرى واقعة في المناطق الشرقية من الجدار، بالإضافة إلى ثلاث عشر قرية أخرى لم يتم تطويقها بالجدار بعد، إلا أنها ستفقد مساحات من أراضيها، بالإضافة إلى تعرضها إلى أضرار أخرى نتيجة بناء الجدار. لقد تعرض موقعا واحدا على الأقل لتهجير داخلي رئيسي عام ١٩٦٧، و قد فقدت معظم المواقع أراضيها للمستوطنات اليهودية.

ـا لاجئـون جـدد؟

ـن وراء الجـــدار

ـري رمبل

تقدير الأراضي المصادرة، عام ١٩٤٨ - ١٩٤٩

القرى المتضررة من المرحلة الأولى لبناء الجدار

جنين	غير لاجئين	العائلات اللاجئة	الأراضي المصادرة عام ١٩٤٨ - ١٩٤٩ (بالدونم)×
برطعة الشرقية	٣٤٠٤	١٥٠	٩٤٣٥
رمانة	٣١٨٦	٣١٣	٩٧٤٠
عانين	٣٥١٤	٥٤	٣٧٣٠
زبوبة	٢٠٠٧	٢٤٣	١١٧٤٦
تعنك	١٠٣٥	٣٤	٢٧٣٠٦
زبدة	٧٨٥	١٩	٣٦٠
المجموع	١٣٩٣١	٨٣١	٦٢٣١٧
طولكرم			
باقة الشرقية	٣٨٦٩	١٤٠	٣٦
النزلات	٢٣٦٦	٥٠	١٧
فرعون	٣٠١٦	٨٠	٢٤٢٩
قاقون	٨٢٦٣	١٠٧	١٣٠٦٠
دير الغصون	٨٩٤٢	١١٧	١٢٩٣٢
عتيل	٩٨٣١	٣٣٠	١٠٨
علار	٦٥٠٣	٧٠	١٥٤
زيتا	٢٩٧١	١٢٠	٤٧٦٧
كفر جمال	٢٤١٥	٢١	٥٥٨٩
كفر صور	١١٨٥	١٢	٢٠٥٩
المجموع	٤٩٣٦١	١٠٤٧	٤١١٥١
قلقيلية			
قلقيلية	٤١,٦١٦	٣٩٠٠	١٦١٠٧
حبلة	٥,٧٢٥	٤٤	٤١٥٩
كفر ثلث	٤,٠٦٢	٢٧	١٤٥٠
جيوس	٣,٠٧٨	٢٣	٥٨
فلامية	٦٥٨	٥	٧
المجموع	٥٥,١٣٩	٣٩٩٩	٢١٧٨١
المجموع الكلي	١١٨,٤٣١	٥٨٥٩	١٢٥٢٤٩

المصادر: «أراضي القرى والبلدات الفلسطينية الواقعة خارج المناطق التي احتلتها إسرائيل حسب اتفاقات الهدنة عام ١٩٤٩»، الملحق الخامس. سامي هداوي، الحقوق والخسائر الفلسطينية عام ١٩٤٨. لندن: كتب ساقي، ١٩٨٨، صفحة رقم ٢٢٤ - ٢٢٨، أثر المرحلة الأولى من بناء الجدار على اللاجئين المسجلين لدى وكالة غوث وتشغيل اللاجئين.

١ دونم = ١٠٠٠ متر مربع.

يوجد حوالي ١١٨٤٣١ شخص من بينهم ٥٨٥٩ لاجئ، من مجموع القرى التي فقدت أراضيها عام ١٩٤٨ وتأثرت من بناء الجدار. بمعنى آخر، ما يزيد عن ٥٠ ٪ من الفلسطينيين المتأثرين من الجدار هم من قرى فقدت أراضيها لإسرائيل بسبب موقع خط الهدنة عام ١٩٤٩.

إن الحقيقة الخفية هذه تتحدى الافتراض الضمني الذي يدعي أن الجدار هو فقط عبارة عن احتلال إسرائيلي للضفة الغربية. ففي الواقع، يجب أن يُنظر إلى الجدار باعتباره جزءا من عملية منهجية دفعت بما يزيد عن نصف الشعب الفلسطيني خارج موطنهم التاريخي، و٢٠ ٪ منهم مهجرين داخل إسرائيل والمناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧. علينا أن نتساءل مَن بالتحديد الذي يقوم بدفع الآخر إلى البحر الشهير. لقد أشار جون دوجارد و بوضح في تقريره الأخير المقدم إلى لجنة حقوق الإنسان، أشار إلى ثلاثة أهداف وراء جدار الفصل الإسرائيلي: أولا، ضم المستوطنين والمستوطنات الى إسرائيل،و ثانيا مصادرة الأراضي الفلسطينية وثالثا تشجيع الهجرة الفلسطينية من خلال منعهم من الوصول إلى أراضيهم و إلى مصادر المياه، و من خلال الحد من حرية حركتهم.

وهي الاهداف الثلاثة للسياسة الصهيونية تجاه الفلسطينيين منذ أن قررت الحركة إقامة الدولة اليهودية في فلسطين منذ ما يزيد عن قرن من الزمن. وهي حقيقة غالبا ما تغيب عن أعين منظمي الحملات ضد بناء الجدار. كما أن فهم هذه الحقيقة المخفية يطرح السؤال حول الإمكانية الواقعية لهدم الجدار وإنهاء الاحتلال دون التطرق إلى الطبيعة الفعلية لدولة إسرائيل.

تيري رمبل هو منسق وحدة الأبحاث والأعلام في بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين. وهو ايضا باحث زميل ومرشح لنيل شهادة الدكتوراة في كلية الدراسات التاريخية، السياسية والاجتماعية في جامعة إكسيتير، بريطانيا. نشر هذا المقال في العدد ٢٣ من مجلة «المجدل» التي يصدرها مركز بديل باللغة الانكليزية، أيلول ٢٠٠٤. ترجمت المقال عن الانكليزية: رنا موسى.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:

جدار الفصل العنصري هجّر أكثر من ألفي أسرة فلسطينية

قال الجهاز المركزي للإحصاء أن إسرائيل هجّرت ٢١٧٣ أسرة من المدن والقرى والبلدات الفلسطينية من خلال إقامتها لجدار الفصل العنصري على حساب الأراضي الفلسطينية. وكان الجهاز المركزي قد أصدر في الرابع من كانون أول الجاري التقرير الربعي الثاني لأثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وبالتحديد أثرها على توزيع السكان وخصائصهم الديمغرافية، والأوضاع المعيشية للأسر والأفراد ومستويات الفقر، وقطاع التعليم، وقطاع الصحة، وسوق العمل، والاقتصاد الفلسطيني بمختلف قطاعاته.

ويلاحظ من خلال البيانات التي يعرضها التقرير، أن المجتمع الفلسطيني يعاني من مشاكل عديدة، منها كثافة سكانية مرتفعة، ومعدلات بطالة مرتفعة، وارتفاع معدلات الفقر، وصعوبة في الوصول إلى المدارس والجامعات والمرافق الصحية، وتدمير في المباني والمنشآت والبنية التحتية، خسائر في الاقتصاد الوطني.

تهجير السكان:

وفق ما جاء في التقرير، فقد هجرت إسرائيل ما مجموعه ٢,١٧٣ أسرة تشمل ١١٤٦١ فرداً من المدن والقرى والبلدات الفلسطينية التي تأثرت بالجدار، منهم ٦٣٧٩ من الذكور و ٥٠٨٢ من الإناث. ويلاحظ من التقرير، أن محافظة القدس كان لها النصيب الأكبر من عمليات التهجير، إذ هجر منها ١١٥٠ أسرة تضم ٥٩٢٠ فرداً، مما يعني أن الحكومة الإسرائيلية تركز بشكل أساسي على هذه المدينة التي تدور حولها مفاوضات مضنية لاعتراف إسرائيل بالقسم الشرقي منها كعاصمة للدولة الفلسطينية.

حجم السكان وتوزيعه

وأورد التقرير، أن عدد السكان المقدر في الربع الثاني من العام ٢٠٠٤ في الأراضي الفلسطينية بلغ ٣٨٠٥ ملايين نسمة، منهم ١٩٢٨ مليون ذكر و١٨٧٧مليون أنثى، بنسبة جنس مقدارها ٧,١٠٢ ذكور لكل مائة أنثى. ويتوزع السكان حسب ما جاء في التقرير بواقع ٢٤٠٨ مليون في الضفة الغربية، منهم ١٢٢١ مليون ذكر و١١٨٧ مليون أنثى، بنسبة جنس مقدارها ٨,١٠٢ ذكر لكل مائة أنثى وحوالي ١٣٩٧ مليون في قطاع غزة منهم ٧٠٧ ألف ذكر و٦٩٠ ألف أنثى، بنسبة جنس مقدارها ٥,١٠٢ ذكر لكل مائة أنثى.

أثر الجدار على قطاعي التعليم والصحة في المناطق التي تأثرت به:

وبينت نتائج المسوح التي نفذها الجهاز مؤخراً، حول أثر جدار الضم والتوسع على التجمعات الفلسطينية التي يمر من أراضيها، أنه تم عزل ٢١٩٥٨ فرداً غرب جدار الضم والتوسع، إضافة إلى ٤١٧٧٤ فرداً تم عزلهم في تجمعات محاطة بالجدار، و١٤٩٤٩ فرداً يقيمون في تجمعات فصلها الجدار إلى أجزاء. وبلغ عدد التجمعات الواقعة غرب الجدار، والتي لا يتوفر فيها مدارس أساسية للذكور أو للإناث ١٤ تجمعاً من إجمالي ١٩ تجمعاً تقع غرب الجدار، بينما لا تتوفر المدارس الثانوية للذكور في ١٧ تجمعاً من هذه التجمعات، و١٦ تجمع لا تتوفر فيها مدارس ثانوية للإناث، بينما تتوفر مدارس مختلطة في ٧ تجمعات من هذه التجمعات.

وبينت نتائج مسح أثر الإجراءات الإسرائيلية على الأوضاع الاقتصادية للأسر الفلسطينية، والتي تمثل الربع الثاني من العام ٢٠٠٤، أن ٤٠,١٪ من الأسر في الأراضي الفلسطينية شكل لها الحصار الإسرائيلي عائقاً للحصول على الخدمات الصحية، منها ٤٨,٥٪ في الضفة الغربية و٢٣,٤٪ في قطاع غزة، وأفادت ٤٥,٣٪ من الأسر، أن ارتفاع تكاليف العلاج شكل لها عائقاً في الحصول على الخدمات الصحية

مخيمات لبنان تحيي يوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني

بيروت-«الحرية» (٥ كانون أول ٢٠٠٤). أحيت جماهير اللاجئين الفلسطينيين في المخيمات والتجمعات الفلسطينية في لبنان اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في التاسع والعشرين من شهر تشرين الثاني، باعتصامات وفعاليات نضالية متنوعة. وكانت القوى والفصائل الفلسطينية قد نظمت اعتصاما في العاصمة اللبنانية بيروت أمام مقر الأمم المتحدة (الاسكوا) بحضور صفوة من ممثلي الأحزاب اللبنانية والفصائل الفلسطينية ومؤسسات وأبناء المخيمات في بيروت وألقى النائب مروان فارس رئيس لجنة حقوق الإنسان في البرلمان اللبناني كلمة دعا فيها الدولة اللبنانية إلى إعطاء الحقوق الإنسانية للاجئين الفلسطينيين في لبنان. كما دعا الفصائل الفلسطينية إلى تمتين وحدتها الوطنية. وسلم المعتصمون مذكرة إلى المسؤول الإعلامي في الأمم المتحدة نجيب فريجي الذي تلا مقتطفات من رسالة الأمين العام للأمم المتحدة. كما نظمت الفصائل الفلسطينية اعتصاما آخرا في البقاع بحضور ممثلين للفصائل الفلسطينية وأحزاب وهيئات مجتمعية. وبدعوة من اتحاد الشباب الديمقراطي الفلسطيني (أشد) في لبنان، ومركز إدوارد سعيد الثقافي، عقدت في مخيم البص ندوة سياسية حول هذا الموضوع.

صدور الجزء الثاني من موسوعة جرح النكبة ضمن مشروع إحياء الذاكرة الفلسطينية

أم الفحم-وفا (٢٤ تشرين ثاني ٢٠٠٤). صدر عن مركز الدراسات المعاصرة في أم الفحم مؤخراً الجزء الثاني من كتاب «جرح النكبة» ضمن مشروع إحياء موسوعة الذاكرة الفلسطينية. ويأتي «جرح النكبة»، تتويجاً لعمل دام أكثر من عامين، أجرى خلالها فريق مميّز من الباحثين الميدانيين من جميع الأراضي الفلسطينية ومن الشتات، مسحاً ومقابلات مع فلسطينيين عايشوا وعاصروا النكبة، وشاهدوا ممارسات المنظمات اليهودية، ضد أبناء شعبنا الفلسطيني عام ١٩٤٨. ويقع الكتاب في ٤٦٨ صفحة من الحجم المتوسط.

أمسية فنية لترميم وتفعيل بيت إميل توما في حيفا

بيت لحم- بديل (٢٢ تشرين ثاني ٢٠٠٤). تحت «عنوان »بيت اميل توما، بيت للجميع« افتتحت حملة التبرعات لترميم وتفعيل بيت المفكر والمؤرخ الفلسطيني د. إميل توما وتحويله الى متحف للتراث الفلسطيني بأمسية فنية قدمها كوكبة من الفنانين عزفا وغناء على خشبة مسرح الميدان في حيفا، وذلك بدعوة من اللجنة الشعبية لترميم وتفعيل بيت اميل توما ومعهد اميل توما للدراسات الفلسطينية والاسرائيلية. وتقدر تكلفة الترميم وتفعيل بيت توما بحوالي ٣٠٠ ألف دولار. هذا، وحضر الأمسية مئات الشخصيات الفنية والتربوية والثقافية والاجتماعية والسياسية.

قراءة في الائتلاف الفلسطيني لحق العودة

بقلم: أنور حمام

ربما أن حركة العودة كحركة شعبية أهلية مستقلة بحاجة الى بحث متخصص للتأريخ لها كحركة أصبحت واقعا فلسطينيا، وحدثا ملموسا في كل أماكن التواجد الفلسطيني، لكن هذا المقال في هذا المستوى سيحاول جاهدا معالجة أهم المحطات التي برزت ضمن حركة العودة منذ اتفاقية أوسلو ١٩٩٣، وصولا الى تشكيل الائتلاف الفلسطيني لحق العودة كرافد أساسي داخل إطار حركة العودة الجماهيرية، مع الإتيان على واقع هذا الائتلاف، شركاؤه وفعله والمطلوب منه مستقبلا.

أوسلو ورد فعل اللاجئين

فقبل أن يجف حبر اتفاق أوسلو الذي أجل النظر في قضايا جوهرية كالقدس والدولة والحدود واللاجئين، استشعر اللاجئون حجم التحدي والمخاطر التي تهدد مصيرهم ومستقبلهم وحقوقهم التاريخية بالعودة والتعويض واستعادة الممتلكات، من هنا جاءت مجموعة من المبادرات التي انطلقت لتشكل لجان للدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين، وكانت دعوات خالد الحسن من أولى الدعوات التي انطلقت لتنذر بأن على اللاجئين التوحد، الى حد دعوته الصريحة الى ضرورة وجود حزب للاجئين، وبدأت الفصائل الفلسطينية تحذر من شطب حق العودة، لكن دعواتها ظلت شعارا وخطابا قلما ترجم فعلا وواقعا على الأرض (بسبب المآزق التي عاشتها هذه الفصائل سياسيا وفكريا وتنظيما)، مما استدعى الى ضرورة وجود حركة جماهيرية تعبر عن مصالحها وحقوقها كحركة لاجئة، فبدأت عديد الاجتماعات واللقاءات وورشات العمل تعقد في الداخل الفلسطيني والشتات من أجل الإجابة على إشكالية أساسية ألا وهي: «كيفية صيانة حقوق اللاجئين؟» من هنا كانت الدعوة في صيف عام ١٩٩٤ للقاء في مخيم عسكر لمندوبين من كافة مخيمات الضفة الغربية ونشطاء داخل القرى والمدن الفلسطينية ليتم تشكيل ما عرف في حينه «بلجنة الدفاع عن المخيمات» ومن ثم تم تطوير التسمية لتصبح «لجنة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين»، تلا ذلك الدعوة لعقد مؤتمرات مناطقية للاجئين من أجل بلورة خطاب العودة ولتوحيد الجهود في أوساط اللاجئين، ومن هنا جاء عقد مؤتمر الفارعة ١٩٩٥ ومؤتمر الدهيشة ١٩٩٦، وهي مؤتمرات أريد لها أن تضع خطابا واضحا وعقلانيا في كل القضايا التي تهم اللاجئين كالعودة والتعويض والعلاقة مع وكالة الغوث والتسوية وحدودها، والمخيمات واحتياجاتها، تبع ذلك إطلاق حملة للدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين ١٩٩٦ بمبادرة من اتحاد مراكز الشباب في المخيمات فلسطين، وتنامي الفعل ليشمل أبناء القرى المهجرة داخل الخط الأخضر الذين ارتابوا من المفاوضات التي تجاهلتهم وغضت النظر عنهم مما دفعهم لتشكيل «لجنة الدفاع عن حقوق المهجرين داخل الخط الأخضر»، والذين يبلغ تعدادهم ٢٥٠٠٠٠ مهجر، ونظموا مسيرة العودة ١٩٩٥، والتي شارك فيها أكثر من ٣٥ ألف مهجر من أبناء هذه القرى، لتصبح مسيرة العودة عرفا سنويا باتجاه قرية مدمرة، وفي ذات الفترة تم تأسيس اللجان الشعبية للخدمات في مخيمات الضفة وغزة، على أساس التوافق الوطني، لتصبح هذه اللجان ذات ارتباط يومي بالهموم الداخلية للمخيمات وتعمل تحت سقف دائرة شؤون اللاجئين (م.ت.ف) والتي كانت تعرف سابقا بدائرة شؤون العائدين، وتم استنهاض واستحداث لجان متخصصة وقطاعية داخل المخيمات كمراكز النشاط النسوي ومراكز المعاقين، ومراكز الشباب(التي كانت مغلقة بقرار من الحكم العسكري الإسرائيلي)، لتضع ضمن أولوياتها موضوع العودة كهدف يعمل الجميع من أجل إنجازه، وأيضا شكلت ولادة مراكز ثقافية داخل المخيمات نقلة جديدة كمركز يافا ومركز إبداع، فيما في نهاية العام ١٩٩٧م تم تأسيس مركز بديل لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين كنتيجة لتوصيات المؤتمرات الشعبية آنفة الذكر، وجرى تأسيس مراكز ومؤسسات كمركز شمل، ووحدة دراسات اللاجئين في جامعة النجاح والقدس المفتوحة، وبدأت داخل أوسط اللاجئين تتشكل جمعيات بأسماء المدن أو تجمعات للقرى المدمرة، كجمعية اللد الخيرية والعباسية ويازور وبيت نبالا ويافا وغيرها، واستشعارا بأهمية موضوع العودة فقد تم تشكيل لجنة اللاجئين كإحدى اللجان الرئيسية في المجلس التشريعي الفلسطيني، وما تبهعا كذلك من تشكيل للجان عليا ولجان شعبية للدفاع عن حق العودة كالتجمع الشعبي للدفاع عن حق العودة في قطاع غزة، ولجان أخرى منبثقة عن التنسيق الفصائلي.

وفي الشتات بدأت تتكاثف الجهود داخل أوساط اللاجئين في المخيمات وخارجها من أجل إيجاد لجان وهياكل قادرة على الدفاع عن حقوقهم، فتم تأسيس «اللجنة العليا للدفاع عن حق العودة في الأردن» والتي هي منبثقة عن مجموعة من أحزاب سياسية أردنية١٩٩٩، ومجموعة عائدون لبنان وعائدون سوريا عام ٢٠٠٠ ، وكانتا وما زالتا ذات تنسيق ولقاء دائم، وتشكل الإطار الأكثر فاعلية داخل أوساط اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات سوريا ولبنان، حيث أخذت عائدون على عاتقها مسألة توعية اللاجئين حول حقوقهم، وجاء مؤتمر العودة وتقرير المصير -بيروت ١٩٩٦ كمحصلة لجهد العديد من الفاعلين في هذه اللجان، وفي نفس السياق جاء تشكيل لجنة العودة في السويد والدنمرك وفرنسا واليونان وألمانيا وهولندا وبريطانيا وفي أمريكا الشمالية(الولايات المتحدة وكندا مؤتمر بوسطن نيسان ٢٠٠٠) كلجان منبثقة عن الجاليات الفلسطينية في الشتات أو كلجان مستقلة في أحيان أخرى، وتضم نشطاء ومثقفين لهم ارتباط وثيق بالدفاع عن العودة، وتعمل هذه اللجان على تغطية مستويات متعددة كالعمل مع برلمانيين من أجل تشكيل لوبي ضاغط على إسرائيل في البرلمانات الدولية، وأسهمت هذه اللجان بشكل أساسي في العديد من المؤتمرات وورشات العمل والإصدارات التوثيقية التي تخص حالة اللجوء، ككتاب حق العودة الذي كان خلاصة للجنة تقصي الحقائق البريطانية، وإسهام هذه اللجان بعملية التعريف بقضية اللاجئين داخل الأوساط الدولية لما تملكه من قدرة أكبر على تفهم الواقع الأوروبي والأمريكي، كما وتسهم في تشجيع الأجيال الشابة المولودة في الشتات على تعزيز العلاقة بالوطن عبر حملات التضامن مع الانتفاضة وتنظيم المهرجانات وإحياء المناسبات الوطنية كذكرى النكبة والتقسيم وصدور القرار ١٩٤، ومذابح صبرا وشاتيلا، ودير ياسين، ويوم اللاجئ العالمي، ويوم اللاجئ والمخيم الفلسطيني، إضافة الى تنظيمها لزيارات ميدانية ومخيمات صيفية للشبيبة لكي يتعرفوا عن كثب على أصولهم الاجتماعية والثقافية والتاريخية.



اللقاء التنسيقي الخامس للإئتلاف الفلسطيني لحق العودة، غينت، تشرين اول ٢٠٠٤.
(تصوير: تينيكا دازه)

من أين جاءت فكرة الائتلاف

لا أحد ينكر أن مركز بديل لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين لعب دورا مركزيا وكان هو صاحب الأسبقية في طرح فكرة عقد لقاء تنسيقي لبعض فعاليات اللاجئين في الوطن والشتات من أجل الجلوس وتدارس الوضع، ومحاولة إيجاد صيغ عملية لما يطرحه واقع اللجوء من تحديدات، وما يتطلبه من جهود، رغم أن هناك دعوات كانت تصدر من جميع الفاعلين في مجتمع اللاجئين لضرورة عقد تنسيق، لكن بديل كمؤسسة هي من ترجم هذه الفكرة الى واقع عملي، فكان اللقاء التنسيقي الأول الذي عقد في أكتوبر ٢٠٠٠ في قبرص بحضور مجموعة من اللجان وهي «مركز بديل»، ولجان العودة في السويد والدنمرك واليونان وألمانيا ومركز يافا الثقافي ولجنة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين، واتحاد مراكز الشباب في مخيمات فلسطين واتحاد مراكز النشاط النسوي في مخيمات الضفة الفلسطينية، ومجموعتي «عائدون» سوريا ولبنان ، «واللجنة العليا للدفاع عن حق العودة- الأردن»، ويمكن القول أن هذا اللقاء شكل محطة أساسية لحركة العودة، وكان اللقاء على قاعدة أن حق العودة حق ذو أبعاد قانونية وسياسية وأخلاقية وإنسانية وتربوية واجتماعية وثقافية، وانه حق لا يمكن التنازل عنة أو مقايضته، وان لم يقرر هذا اللقاء رسميا ولادة الائتلاف الفلسطيني لحق العودة إلا أنه أكد على ضرورة استمرارية اللقاء من أجل مزيد من التنسيق في الفعاليات ومن أجل توحيد خطاب العودة ليصبح أكثر عقلانية، مع وضع تصور لعمل برنامج مشترك بفعاليات محددة.

تشكيل الائتلاف

وجاء اللقاء التنسيقي الثاني والذي عقد في بروكسيل- بلجيكا ٢٠٠١ ليعلن عن ميلاد الائتلاف كجسم جماهيري تنسيقي لمجموعة من اللجان الفاعلة في حركة العودة، محدداً منذ البداية انه ليس جسم تمثيلي بل هو كإطار قرر ومنذ لحظته الأولى التأكيد على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وان عمله كائتلاف يصب في مسألة الدفاع عن حقوق اللاجئين المتمثلة بالعودة واستعادة الممتلكات والتعويض، وهو كإطار شعبي يسعى لخلق حالة من الوعي حول حقوق اللاجئين، ووضع مجموعة من الفعاليات المنسقة بين كافة أطراف الائتلاف، ومهما يكن فقد حقق الائتلاف حالة تضامن وتوحد غير مسبوق داخل

(التتمة ص ـ ١٩)



اللقاء التنسيقي الخامس للإئتلاف الفلسطيني لحق العودة، غينت، تشرين اول ٢٠٠٤.
(تصوير: تينيكا دازه)

جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين تنظم المزيد من الجولات الى القرى المهجرة

بيت لحم-بديل (تشرين ثاني ٢٠٠٤). نظمت جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين داخل اسرائيل جولة في الثالث من تشرين أول في منطقة الحولة قضاء صفد. زار المشاركون من خلالها قرى الجاعونة، والبويزية، والصالحية ودوارة، والمفتخرة، واستمعوا الى شرح عن نضال الفلسطينيين من هذه المنطقة قبل وخلال عام ١٩٤٨. وقد شارك في هذه الجولة العشرات من الفلسطينيين من مناطق الجليل وحيفا والناصرة. كما نظمت جمعية المهجرين في السابع والعشرين من تشرين الثاني، جولة أخرى إلى قرى قضاء عكا، تم خلالها زيارة قبور الشهداء الثلاثة في مدينة عكا ، محمد جمجوم، وعطا الزير، وفؤاد حجازي، الذين اعدموا على يد قوات الانتداب البريطاني في العام ١٩٣١ في سجن عكا، ثم زيارة قرى المنشية والسميرية، والحميمة، والكابري، والنهر، والتل وموقع معركة الكابري، التي حدثت في ٢٧ تشرين ثاني ١٩٤٨ وقتل فيها ٤٧ من قوات الهاغاناه. وقد شارك في هذه الجولة العشرات من الفلسطينيين من قرى ومدن الجليل.

منظمة زوخروت الاسرائيلية تنظم جولة الى حيفا العربية

بيت لحم-بديل (٦ تشرين ثاني ٢٠٠٤). منظمة زوخروت (تذكرن) الاسرائيلية والتي تعنى برفع الوعي الاسرائيلي من قضية النكبة الفلسطينية قامت في السادس من تشرين ثاني بتنظيم جولة في حيفا العربية، وذلك للتعرف على ماضي وتاريخ مدينة حيفا وحاضرها. وكان العشرات من الإسرائيليين من منطقة تل أبيب وحيفا قد حضروا هذه الجولة، التي انتهت بمحاضرة حول هذا الموضوع قدمها د. محمود يزبك، المحاضر في كلية الشرق الأوسط في جامعة حيفا.

مثقف من قرية المجيدل المهجرة يعكف على تأليف كتاب عن قريته

الناصرة-وفا (٣١ تشرين اول ٢٠٠٤). يعكف الأستاذ نمر خطيب، بالتعاون مع عدد من مثقفي قريته المهجرة المجيدل، على تأليف كتاب عن قريته. وقال خطيب لـ« وفا»: إنّه اتفق مع عدد من مثقفي القرية على أن يجمعوا مواد الكتاب، موضحاً أن هذه المواد ستتوزع على التاريخ والاجتماع - العادات والتقاليد وحياة القرية منذ فترة الانتداب البريطاني على فلسطين، حتى تمكنت العصابات الصهيونية من تفريغها من أبنائها بالقوة.

الائتلاف الفلسطيني لحق العودة عقد لقاءه التنسيقي السنوي الخامس

انعقد اللقاء التنسيقي السنوي الخامس للائتلاف الفلسطيني لحق العودة في مدينة غينت البلجيكية، في في السادس من تشرين أول الماضي بمشاركة ممثلين عن مؤسسات ولجان وإتحادات فلسطينية من أعضاء الائتلاف من فلسطين (الضفة والقطاع، وداخل الخط الأخضر)، لبنان، سوريا، أمريكا الشمالية، كندا، ومن مختلف الدول الأوروبية.

وكانت قد افتتحت أعمال اللقاء في يومه الأول بجلسة تقييم لسير عمل مختلف لجان الائتلاف وفعالياته، وتم استعراض مختلف النشاطات والبرامج التي تم انجازها في العام ٢٠٠٤، واستمع الحضور لنشرة مفصلة من مندوبي اللجان والمؤسسات حول نشاطاتهم وجهودهم المبذولة لتثبيت وتطوير لجان العودة في كل من فلسطين وسوريا ولبنان والأردن وأوروبيا وأمريكا الشمالية وكندا. كما استعرض المجتمعون صورة الأوضاع السياسية والاجتماعية في فلسطين عامةً وفي قطاع غزة خاصة في ظل ما يشهده القطاع من هجمة احتلالية شرسة وأوضاع إنسانية مأساوية.

واصل الائتلاف مناقشاته التي داورت حول محاور أساسية تركزت على تقييم العمل الإداري وآليات التنسيق والمتابعة لعمل الائتلاف وكيفية تعزيز عملية الاتصال والعلاقات بين لجان الائتلاف المتعددة والمنتشرة حول العالم، حيث تم الاتفاق على آلية لحفظ أرشيف الائتلاف وكيفية تعميم المعلومات والمنشورات الصادرة عن الحملة العالمية للدفاع عن حق العودة على كافة الأعضاء.

وكذلك ناقش المجتمعون أوراق عمل تقدمت بها العديد من اللجان المشاركة في اللقاء، منها ورقة العمل التي تقدمت بها مجموعات عائدون في سوريا ولبنان، والتي تناولت قضية تطوير وتعزيز وتوحيد خطاب العودة، وكذلك الوسائل والآليات الضرورية لعملية المتابعة والتنسيق من أجل خلق بنية تنظيمية قادرة على النهوض بهذا الخطاب. وبعد مناقشة الورقة رفعت التوصيات وتم اعتماد هذه الورقة كورقة عمل للائتلاف.

وناقش المجتمعون اللائحة الداخلية للائتلاف وضرورة تطويرها وكذلك برنامج عمل الائتلاف للعام ٢٠٠٤-٢٠٠٥، وتواصلت النقاشات إلى أن أقرّ المجتمعون بهذه اللائحة والبرنامج. وصدر في نهاية اللقاء بيان ختامي (أنظر أدناه) حيّا المجتمعون من خلاله الصمود البطولي للشعب الفلسطيني، وطالبوا بضرورة إسراع الهيئات والمنظمات الدولية ومجلس الأمن لتوفير حماية دولية للمخيمات والقرى والمدن الفلسطينية المحتلة، وأكد المجتمعون في بيانهم الختامي على رفض شعبنا لكل الحملات والدعوات المشبوهة والمأجورة التي يقودها بعض الخارجين عن الصف الوطني تجاه إجهاض حق العودة، وكذلك أكدوا على الثوابت الوطنية الفلسطينية وعلى رأسها حق تقرير المصير وحق العودة إلى الديار والممتلكات الأصلية داخل الخط الأخضر، والحق وفي التعويض عن الأضرار التي لحقت بهم على مدار أكثر من ٥٦ عاماً من التشرد.

كذلك حيّا المجتمعون في بيانهم الختامي الأسرى الفلسطينيين وأهالي الأسرى والشهداء والجرحى، وأرسلوا برقية للأسير حسام خضر الذي شارك في أعمال اللقاء من خلال رسالة بعثها من خلف القضبان في زنازين الاحتلال. وفي نهاية البيان، أوصى المجتمعون بضرورة تواصل لقاءات كافة الأطر واللجان والاتحادات والمنظمات وجميع الفعاليات العاملة على تعزيز الحق الفلسطيني في العودة إلى الديار.

البيان الختامي الصادر عن اللقاء التنسيقي الخامس للائتلاف الفلسطيني لحق العودة

غينت - بلجيكا ٦-١٠ تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٤

عقد الائتلاف الفلسطيني لحق العودة لقاءه السنوي التنسيقي الخامس في مدينة غينت- بلجيكا في الفترة الواقعة ما بين ٦-١٠ تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٤. وجاء انعقاد هذا اللقاء في ظل ظروف حرجة للغاية تشهدها القضية الفلسطينية عامةً، وقضية اللاجئين خاصة، على المستويات كافة. ففي فلسطين يتصاعد القمع الصهيوني ضد الشعب الفلسطيني وخاصة في مخيمات الصمود جباليا ورفح وجنين وبلاطة وعايدة وطولكرم، وكافة المخيمات في الضفة والقطاع، وذلك في ظل تخاذل عربي رسمي مخجل وصمت دولي مطبق، فضلا عن تبني أمريكي مكشوف لسياسة شارون وحكومته الإرهابية الساعية إلى شطب الحقوق الوطنية الفلسطينية المشروعة عبر إجهاض أي إمكانية حقيقية لقيام دولة فلسطينية ذات سيادة كاملة، وعبر توسيع الاستيطان ومصادرة الأراضي في محاولة لخلق حقائق سياسية على الأرض، بهدف تكريس الأمر الواقع.

وقد ناقش المجتمعون على مدار فترة انعقاد اللقاء أوضاع الائتلاف العامة في الفترة الفاصلة بين اللقائين السنويين، وناقشوا واقع وظروف عمل أعضاء الائتلاف في الساحات المختلفة، وفي ذات السياق عقد الائتلاف لقاءً مشتركا مع شبكة الدعم القانوني لمركز بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، بهدف رفع وتيرة التنسيق من أجل توفير الأرضية القانونية اللازمة للارتقاء بمستوى عمل الائتلاف فضلا عن تعزيز المقاربة القانونية لقضية اللاجئين على المستويين المحلي والدولي.

وقد أولى الاجتماع اهتماما خاصا للأوضاع الداخلية للائتلاف حيث تم مناقشة اللائحة الداخلية، وإجراء بعض التعديلات عليها في ضوء تجربة العمل للأعوام المنصرمة، وفي ظل الاقتراحات المقدمة من بعض الأعضاء، وفي هذا الصدد أقر اللقاء السنوي الخامس تشكيل لجنة تنسيق تتكون من أربعة أعضاء يمثلون مختلف مناطق تواجده (فلسطين، أوروبا، الدول العربية المضيفة وأمريكا الشمالية)، بالإضافة إلى مركز بديل منسقا للائتلاف لحين انعقاد اللقاء الدوري القادم.

وانطلاقا من المناقشات والمداولات التي دارت خلال اللقاء فيما يتعلق بحق العودة والمخاطر الحالية التي تتهدده، يؤكد أعضاء الائتلاف على ما يلي:

١- حق الشعب الفلسطيني في العودة الى دياره وممتلكاته والتعويض عن خسائره المادية ومعاناته النفسية جراء النكبة، حق تاريخي وقانوني يستند الى مبادئ القانون الدولي قبل استناده الى قرارات الأمم المتحدة، وفي المقدمة منها القرار ١٩٤، والذي يتضمن ثلاثة حقوق متكاملة وهي «العودة واستعادة الممتلكات والتعويض»، وان طرح التعويض كبديل عن العودة يشكل تشويها لمضمون القرار ١٩٤ ويستهدف تمرير مشاريع التوطين والتهجير والدمج والاذابة الرامية الى اغلاق ملف اللاجئين وطي صفحة العودة الى الأبد.

٢- يرتبط حق العودة ارتباطا وثيقا بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وهذا الحق الذي يعتبر قاعدة إلزامية في القانون الدولي، فالشعب الفلسطيني حتى اليوم لم يتمكن من ممارسة حقه في تقرير المصير بسبب عدم توفر شرط أساسي وهو وجود الشعب الفلسطيني على أرضه، وهذا غير ممكن إلا بممارسة حق العودة، حيث يتميز وضع الشعب الفلسطيني من وجهة نظر القانون الدولي بوجود فجوة بين تشتته الجغرافي ووحدته القانونية، وهذه الفجوة لا يمكن زوالها إلا بتحقيق وحدة الأرض والشعب من خلال تطبيق حق العودة كحق وطني.

٣- التمسك بوحدة قضية اللاجئين في إطار وحدة الأرض والشعب في فلسطين التاريخية وفي المنافي والرفض القاطع لكل محاولات تجزئة هذه القضية بين« لاجئ» و « نازح » و « مهجر»، وتحت أي ذريعة من الذرائع أو أي ظرف من الظروف.

٤- ضرورة توحيد خطاب العودة، على قاعدة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، والارتقاء بمستوى هذا الخطاب لكي يكون خطابا توحيديا قادرا على تجنيد طاقات الشعب الفلسطيني، بكل هيئاته ومؤسساته السياسية والاجتماعية، فضلا عن ضرورة توسيع آفاق هذا الخطاب ليشمل الأبعاد الثقافية والتربوية المتعلقة بمختلف مناحي حياة المجتمع الفلسطيني، وحتى لا يظل هذا الخطاب مقتصرا على البعدين السياسي والقانوني فحسب، بما يحد من آفاق عمل حركة العودة.

٥- الحفاظ على الطابع الأهلي لحركة العودة، بوصفها حركة شعبية تعكس مصالح اللاجئين وتعبر عن حقوقهم وبالأخص حقهم بالعودة، دون الدخول في معترك التمثيل السياسي، انطلاقا من أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، هذا مع الحرص الشديد على التنسيق والتعاون مع جميع فصائل العمل الوطني الفلسطيني على صعيد الأنشطة المتعلقة بحق العودة. فحركة العودة ليست بديلا عن الحركة الوطنية الفلسطينية في تحمل عبء القضية الفلسطينية وقضية اللاجئين، وليست بديلا عن برنامج فصائل العمل الوطني في إطار منظمة التحرير الفلسطينية وبرنامج الإجماع الوطني.

٦- تصليب البنى التنظيمية للجان العودة في كل ساحة من ساحات العمل وتوسيع المشاركة الشعبية في نشاطاتها وخاصة من قبل فئة الشباب، وكذلك إطلاق الحوار وتبادل الأفكار والمعلومات فيما بينها بهدف تطوير وبلورة صيغة تنظيمية جامعة لعملها تكون قادرة على مجابهة التحديات التي تواجهها قضية العودة.

٧- الحاجة الى بذل المزيد من الجهود المنظمة لطرح الصعوبات التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون في بعض الدول المضيفة من أجل منحهم حماية مؤقتة فعالة تؤمن حقوقهم المدنية والإنسانية الأساسية إلى حين أن تتم عودتهم، وهنا تأتي ضرورة ارتباط الخطاب العربي الرسمي والشعبي بشأن رفض التوطين بمسألة الحقوق المدنية للاجئين الفلسطينيين في الدول المضيفة وخاصة لبنان، حتى لا يصبح هذا الخطاب معادلاً موضوعياً للتهجير.

٨- الحاجة للعمل من أجل تعريف المجتمع الدولي على ثغرات الحماية التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون، وعلى الإمكانيات الكامنة لمعالجتها، وفي هذا السياق نؤكد على ضرورة توسيع دور الانروا ومفوضية الأمم المتحد السامية لشؤون اللاجئين، وتفعيل لجنة التوفيق الدولية، بهدف تأمين الحماية الدولية الفاعلة للاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون داخل مناطق عمليات الانروا وخارجها، فالحماية الدولية للاجئين ينبغي أن تنضبط لمعايير القانون الدولي ولا تتأثر بالظروف والتغيرات السياسية.

كما ناقش أعضاء الائتلاف خطة العمل للعام القادم وأقروا في هذا السياق مجموعة من الأنشطة والتي أهمها:

١- تعزيز الانتماء للأرض والهوية الوطنية الفلسطينية لأجيال العودة عبر إقامة معسكرات صيفية على أرض فلسطين للشباب والناشئة من المقيمين في فلسطين التاريخية والشتات.

٢- إحياء يوم اللاجئ العالمي، بهدف توجيه الأنظار الى حقوق اللاجئين الفلسطينيين، الذين يشكلون النسبة الأكبر والأقدم من لاجئي العالم.

٣- العمل في الساحة الدولية على التعريف بالائتلاف الفلسطيني لحق العودة، وأهدافه واستراتيجيات عمله، بهدف تعزيز الحملة الدولية للدفاع عن حقوق اللاجئين بالعودة واستعادة الممتلكات والتعويض.

٤- تعزيز البعد الثقافي والتربوي لخطاب العودة من خلال إنتاج مادة تربوية موجهة للأطفال والناشئة، بالتنسيق مع الجهات المتخصصة في عمل المواد.

٥- هذا فضلا عن مواصلة إنتاج المواد الإعلامية الداعمة لثقافة العودة وإحياء المناسبات الوطنية وخصوصا ذكرى النكبة والمذابح الإسرائيلية منذ العام ١٩٤٨.

وإذ يتوقف المجتمعون أمام التضحيات والبطولات اليومية التي يسطرها شعبنا، نقف إجلالا وإكبارا وإكراما لأرواح شهدائنا الأبرار، ونحيي أسرانا البواسل الفلسطينيين والعرب القابعين في سجون العدو الغاشم.

المجد للانتفاضة
المجد والخلود لشهدائنا الأبرار
وإننا لعائدون

بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين/فلسطين.
لجنة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين/ فلسطين.
الكونفدرالية الاوروبية للجان الدفاع عن حق العودة، بولندا، الدنمرك، فرنسا، النرويج، السويد.
تحالف حق العودة إلى فلسطين- أمريكا الشمالية.
مجموعة عائدون/ لبنان.
جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين داخل الخط الأخضر.
مجموعة عائدون/ سوريا.
إتحاد مراكز الشباب الاجتماعية- مخيمات اللاجئين فلسطين.
اللجان الشعبية-فلسطين
اتحاد مراكز النشاط النسوي-مخيمات الضفة الفلسطينية

إحياء الذكرى الثامنة والأربعين لمجزرة كفر قاسم

كفر قاسم-وفا (٢٩ تشرين اول ٢٠٠٤). احيا الآلاف من قرية كفر قاسم ومنطقتها، الذكرى الثامنة والاربعين لمجزرة كفر قاسم الرهيبة، التي ارتكبها رجال حرس الحدود الاسرائيلي باوامر عليا انتهت بقتل ٤٩ مواطنا عربي فلسطيني، وذلك عشية العدوان الثلاثي على مصر، بهدف ترويع الجماهير العربية الفلسطينية في اسرائيل وفي المثلث خاصة ودفعها على الرحيل. وشهدت القرية في إحياء ذكرى المجزرة اضرابا شاملا في المحال التجارية وجميع مرافق الحياة، والتقي عند الثامنة والنصف من الصباح ، أبناء القرية ومنطقتها، اضافة الى قوى يسارية يهودية في المسيرة التقليدية، التي انطلقت من مركز البلدة -الميدان - الى النصب التذكاري. ثم اقيم مهرجان خطابي تحدث فيه عدد من الشخصيات.

مجلس الإدارة المنتخب لمركز بديل يعقد اجتماعه الأول

بيت لحم-بديل (١٦ تشرين أول ٢٠٠٤). عقد مجلس الإدارة المنتخب للمركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين «بديل» إجتماعه الأول بحضور أعضاء المجلس ولجنة الرقابة. وناقش الاجتماع مجموعة من القضايا التي تخص خطط العمل الإداري والمهني في المركز. كما طرحت على جدول أعمال الاجتماع قضية توزيع المناصب والمهام الادارية لمجلس الإدارة. وقد خَلِصَ الاجتماع إلى الإتفاق على توزيع المناصب الإدارية داخل مجلس الإدارة على النحو التالي:

رئاسة مجلس الإدارة ستكون بالتناوب بين السيدين سالم أبو هواش ود.عبد الفتاح أبو سرور، أما السيد تيسير نصر الله فسيشغل منصب نائب رئيس المجلس، والسيد عدنان عجارمة أميناً للصندوق، والسيد ناجي عودة أمين سر المجلس، والسيد أنور حمام مسؤولا للجنة العلاقات العامة والإعلام. كما تم الاتفاق على أن يشغل السيد عفيف غطاشة منصب رئيس لجنة الرقابة الداخلية. هذا وناقش مجلس الإدارة التوصيات والقرارات المتعلقة ببرنامج العمل والوضع المالي وكيفية تطبيق الخطط السنوية التي صادقت عليها الجمعية العامة للمركز، كما تطرق الاجتماع الى كيفية تفعيل المبادرات الشعبية في أوساط اللاجئين وسبل تعزيز حملة الدفاع عن حقوق اللاجئين، وتدعيم الجانب القانوني منها، وتعزيز دور الائتلاف الفلسطيني لحق العودة فيها. وأخيرا، تداول الاجتماع آليات وطرق متابعة العمل على صعيد الدراسات والبرامج الانتظامية لمركز بديل.

الفلسطينيون في أوروبا يقاضون مجرمي الحرب الإسرائيليين ويطالبون بالعودة

لندن-مركز العودة الفلسطيني (١١ تشرين اول ٢٠٠٤). تقدمت المحامية اللبنانية مي الخنسا مع عدد من المحامين الأجانب بوكالتها عن عدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين، بدعوى أمام القضاء الإسباني ضد رئيس الوزراء الاسرائيلي أريئيل شارون، وعدد من القيادات الاسرائيلية كشمعون بيريس، وشاؤول موفاز، ودافيد ليفي، وموشي ارينس، وبنيامين نتنياهو، وإيهود براك، وغيرهم ممن اشتركوا وما زالوا يشتركون في ارتكاب المجازر على الأرض الفلسطينية وضد الشعب الفلسطيني». وتشير الخنسا الى «إن القضاة المشرفين على القضية قد أحالوها إلى النائب العام المختص في مدريد للنظر في الدعوى الجنائية التي يتم النظر بها وفق القانون الدولي حسب اختصاص القضاء الإسباني، بعد أن بينوا أن أفعال المدعى عليهم تشكل جرائم وأهمها جرم الطرد والتهجير..» وكان أهم مطالب المدعين إصدار قرار بإعادتهم إلى أرضهم فلسطين، وتعد هذه أول دعوى قضائية تقام أمام مرجع قضائي دولي بموضوع إلزام دولة إسرائيل بإعادة الشعب الفلسطيني إلى أرضه.

مهرجان رابطة فلسطين بالنمسا: زيتوننا أعلى من جدارهم

لندن-مركز العودة الفلسطيني (٢ تشرين أول ٢٠٠٤). احتشد نحو ألفي شخص في العاصمة النمساوية فيينا، تحت شعار «زيتوننا أعلى من جدارهم»، وهو المهرجان الرابع عشر الذي تحييه رابطة فلسطين في النمسا، وذلك بمشاركة عدد من الشخصيات العربية، والساسة وقادة منظمات غير حكومية وجمعيات اهلية، وحشد من المثقفين.

إعلان بيروت لمناهضي الحرب والعولمة يؤكد على حق العودة

بيروت-«وكالات» (٢١ أيلول ٢٠٠٤). اختصر «إعلان بيروت» بصفحة واحدة، في حين تألفت المسودة من ست صفحات، وقد أكد ممثلو أكثر من خمسين بلدا على حق العودة للاجئين الفلسطينيين، وطالبوا بإطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين والعراقيين في سجون الاحتلال. وتعهد المشاركون بمواصلة النضال ضد احتلال العراق وفلسطين، وضد العولمة التي تقودها الشركات وضد الدكتاتوريات. واعتبروا ان العراق وفلسطين تحولا إلى ساحتي المواجهة الرئيسيتين بين منطق العدوان وخيار المقاومة.

بعثة مركز بديل لتقصي الحقائق الى قبرص

ضمن خطة عمله الثلاثية الممتدة من ٢٠٠٢ إلى ٢٠٠٤م أنجز مركز بديل ثلاث زيارات دراسية لنشطاء من فلسطين والمنافي، حيث ركزت الزيارات الدراسية على أبعاد أساسية تتعلق بحق عودة اللاجئين واستعادة الملكية والتعويض.

الزيارة الأولى انطلقت في العام ٢٠٠٢ إلى البوسنة ودرست الواقع الميداني لعودة اللاجئين البوسنيين إلى قراهم ومدنهم التي هجروا منها اثناء الصراع المسلح، على خلفية اتفاق رعاه الاتحاد الأوروبي والناتو.

بينما توجهت الزيارة الثانية في العام ٢٠٠٣ إلى جنوب أفريقيا وركزت على استعادة الأملاك والاراضي وإعادة المهجرين واللاجئين في ظل نظام ديمقراطي وطني.

فيما انطلقت الثالثة والأخيرة ضمن الخطة الثلاثية المذكورة أعلاه في ٢٢-١١-٢٠٠٤ إلى قبرص ولمدة أسبوع لدراسة خطة عنان لحل الصراع في الجزيرة بين طرفيه القبرصي اليوناني والقبرصي التركي، حيث بدأت القضية القبرصية بارزة بحدة بعد الاحتلال التركي لثلث الجزيرة عام ١٩٧٤ ونتج عنه تشريد مواطنين قبارصة من الطرفين والسيطرة على أملاكهم ومستحقاتهم في الجانبين.

وتقررت الزيارة لدراسة أبعاد الخطة في مجالي اللاجئين والمهجرين القبارصة ضمن خطة عنان والتي كان من الضروري دراستها ميدانيا، نتيجة عرضها للاستفتاء الشعبي في كلا الطرفين حيث صوت ٧٦٪ من القبارصة اليونان ضدها، فيما صوت ٦٥٪ من القبارصة الأتراك لصالحها.

تم ترتيب الزيارة للوفد الدراسي ميدانيا من قبل مؤسسة اند يكس للحوار وهي مؤسسة قبرصية أهلية تسعى لحل القضية القبرصية على أساس مبادئ العدل والقانون الدولي والإنساني.

وخلال الأسبوع جرت لقاءات مكثفة شملت أطراف رسمية مثل وزارة الخارجية القبرصية وممثلين لأحزاب سياسية في الجانبين اليوناني والتركي، وكذلك لقاءات مع نشطاء عمل أهلي من الجانبين. ومع أفراد في تجمعات اللاجئين والتي يطلقون عليها اسم «استيت». وعقدت أيضا لقاءات مع ممثلي الأمم المتحدة، بالإضافة إلى جولة في المنطقة العازلة بين شمال وجنوب الجزيرة والتي يتمركز على جانبيها الجيش التركي والقبرصي اليوناني فيما تقوم قوات فصل دولية تابعة للأمم المتحدة بتسيير دورياتها في تلك المنطقة، قادة الجولة مع شرح مفصل لطبيع٠٠ة العمل فيها ضابط بريطاني من قوات الأمم المتحدة.

وننشر أدناه مساهمتين لإثنين من أعضاء بعثة مركز بديل لتقصي الحقائق الى قبرص تحوي انطباعاتهما حول الزيارة والقضية وارتباطها بالقضية الفلسطينية عموما واللاجئين الفلسطينيين خصوصا.

التجربة القبرصية وفلسطين

بقلم: وجيه عطا الله

إن البحث عن حلول متوازنة ما بين القانون الدولي والسياسة لحل الصراعات باتت غير مقبولة وغير مستصاغة لأطراف الصراع في المناطق الساخنة والتي تشهد صراعات حول السيادة والموارد والعودة والمطالبة بالأملاك الفردية لأحد طرفي الصراع. فلم تعد الحلول تُبنى على حساب طرفي الصراع دون الآخر مقنعة، خاصة إذا جاءت مقنّعة بأقنعة حقوق الإنسان والأمن، فحقوق الإنسان مغيبة لأصحاب الحق وحاضرة ومحفوظة بحجم اكبر من حجم المغتصب للحقوق.

والمسألة الحاضرة هنا، ربما تأتي في مثال ما يدور بين ما يعرف بحقوق الأقليات على حساب حقوق الأغلبية. فالدارس والباحث لما يدور في البوسنة وجنوب أفريقيا وقبرص على سبيل المثال لا الحصر يلي تجسيداً لمنطق القوة أكثر ما تجسده القوانين الدولية ومبادئ حقوق الإنسان.

ومراجعة سريعة لما صدر عن الأمم المتحدة بما يعرف اليوم بخطة عنان الخامسة لتسوية المسألة القبرصية ما بين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين والتي جاءت بعد ٣٠ عاماً من تفجر الصراع بين الأغلبية اليونانية (التي إستوطنت الجزيرة في العام ١١٨٣) وبين الأقلية التركية (والتي إستوطنت الجزيرة في العام ١٥٧٠) وما نتج عن هذا الصراع من حروب كانت قد قسمت الجزيرة إلى دولتين قبرصية يونانية تحظى بإعتراف دولي وقبرصية تركية مكبلة بإعتراف أنقره وحيدة.

فما أن طرحت خطة عنان على الطرفين حتى أيدها القسم التركي ورفضها اليوناني باستفتاء شعبي إستطاع الحزب اليساري الحاكم «أكيل» أن يصنع من اللاء للحظة سياسية ذكية كورقة ضغط شعبي أمام العالم في وقت أيد الخطة وقبل بها في أورقة الحزب الداخلية. إن الخبرة التي يمكن أن نستفيد منها من المثال أعلاه في واقع الصراع الفلسطيني الاسرائيلي هي تجنيد الرأي العام الفلسطيني إلى معرفة حقوقه الفردية وحق عودة اللاجئين الفلسطينيين كمفتاح لحل الصراع الذي طوى ٥٦ عاماً حتى يومنا هذا.

إن حق العودة وإستعادة الأملاك مسألتان دقيقتان لا يمكن لأي حل تجاوزها لكونها الأساس في بناء جسور الثقة في أي تعايش بين طرفي الصراع في المستقبل ومرهون بتقرير المصير لصاحب الحق. إن الأجيال قد تتسامح إلا في مسالة الحقوق الطبيعية كالعودة إلى الديار وإستعادة الأملاك، وعليه فإنه من الطبيعي أن تأخذ سيناريوهات الحلول الدولية البعد الزمني بين البداية التي أزهقت الأرواح وزعزعت إستقرار مئات الآلف البشر الذين باتوا لاجئين وبين الجيل الثاني الذي كيف نفسه في المنافي منتظراً سلاحه الحق وقرارات الشرعية الدولية والاخيرة مجمدة إلى إشعار آخر.

عن نقل الصراع من بين طرفيه إلى طرف من أطرافه لإحداث صراع داخلي بين مؤيد ومعارض لخطة حل ما تحت شعار الواقعية وتبدل السياسة الدولية والتي باتت سياسة للحصول على تأييد رسمي وشعبي تحت شعار معلن «الديمقراطية» وحقيقة الأمر شتان ما بين المواقف والقرارات الممثلة رسمياً ومواقف الأغلبية الشعبية والتي تجد نفسها أمام خيارات أحلاهما مر.

كيف لنا أن نقارن ما بين تجارب الشعوب التي ما زالت مسألة عودة اللاجئين وإستعادة الملكية تحتل حضوراً كبيراً في الأمثلة الدولية وهي ملفات مفتوحة على جدول أعمال هيئة الأمم بانتظار تطبيقاً لقرارات العدل الدولي تحاول الأخيرة رؤيتها برؤى متوازنة للمصالح السياسية من خلال تحالفات تقفز عن مبادئ العدل إلى التسوية وما بين قضية اللاجئين الفلسطينيين والتي تميزت بحجمها وطول عمرها وتعدد قرارات الشرعية فيها أمام سياسة القوة وفرض سياسة الأمر الواقع من قبل إسرائيل؟

إن الدرس المستفاد من قراءة التجربة القبرصية هو كيفية خلق الظروف لنمو رأي عام شعبي فلسطيني يلعب دوراً ضاغطاً باتجاه رفع أداء القيادة الفلسطينية عن طريق تصليب مواقفها من جهة وأن يكون ورقة ضغط قوية تخفف الضغوطات والاملاءات على القيادة الفلسطينية من الجهة الأخرى، بتجنيد الرأي العام الفلسطيني إلى معرفة حقوقه الفردية وحق العودة اللاجئين الفلسطينيين كمفتاح لحل الصراع الذي طوى ٥٦ عاماً حتى يومنا هذا.

وجيه عطا الله هو سكرتير اتحاد مراكز الشباب في مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية، وعضو في بعثات مركز بديل لتقصي الحقائق إلى البوسنة والهرسك (٢٠٠٢) وجنوب أفريقيا (٢٠٠٣) وقبرص (٢٠٠٤).

خطة عنان... الكأس المر أمام القبارصة اليونان

بقلم: جميل النمري

بدأت الأمم المتحدة مع القضية القبرصية قبل ٣٠ عاماً بقرار يطلب انسحاب قوات الاحتلال التركي وعودة اللاجئين إلى بيوتهم وانتهت خطة عنان وقبول الأمر الواقع بانقسام الجزيرة إلى كيانين.

لقد سرنا على طول المنطقة الحرام أو الخط الفاصل الذي يقسم العاصمة نيقوسيا إلى نصفين الشمالي التركي والجنوبي اليوناني فيما كان الضابط البريطاني رئيس الوحدة التابعة للأمم المتحدة يشرح لنا عملهم وأنظارنا تجول على جانبي الطريق وفي الأزقة القديمة المتفرعة عنها. وقبل أسابيع تساءلنا عن سر رفض الجانب القبرصي لخطة عنان التي طرحت على الاستفتاء الشعبي مع أن هذا الجانب سعى على الدوام لمشروع حل سياسي يعيد توحيد الجزيرة وينهي الاحتلال التركي.

لقد أتاح لنا مركز بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين فرصة طيبة لإطلالة معمقة على القضية. والمركز هو مؤسسة فلسطينية متخصصة في قضايا المواطنة واللجوء وتأخذ بكل جدية مسالة التثقيف بالابعاد القانونية وتدرس السوابق وتواكب المعالجات الدولية لقضايا اللاجئين والمواطنة في النزاعات وتوثيق ذلك في خدمة الموضوع الفلسطيني.

وكما هو معروف فقد دخلت القوات التركية قبرص واحتلت الثلث الشمالي من الجزيرة في العام ١٩٧٤ اثر حركة انقلابية خرقاء ضد الرئيس الشرعي مكاريوس أعلنت انضمام الجزيرة إلى اليونان، فشل الانقلاب واستقال جنرالات اليونان وانتهى الحكم العسكري هناك لكن الجزيرة استمرت تعاني من الاحتلال حتى الآن. وخلال الأعوام الثلاثين الفائتة جرت مياه كثيرة تحت الجسور، فقد انسحب القبارصة الأتراك إلى داخل الجزء الشمالي وبقي بحدود ألف منهم فقط في الجنوب وجاء من تركيا مهاجرون استوطنوا في الجزء الشمالي واستولت حكومة الجزء الشمالي التي لا تعترف بها سوى تركيا على أملاكهم رسمياً.

هؤلاء اللاجئون يريدون العودة إلى بيوتهم أو التعويض العادل عن أملاكهم أيا كان الحل السياسي وقد اشتهرت قصة تلك السيدة التي رفعت قضية أمام المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان وجاء قرار المحكمة بعد سنوات من المتابعة الحثيثة والمعقدة يحمّل حكومة تركيا بصفتها قوة احتلال مسؤولية عدم تمكن السيدة من الوصول إلى أملاكها واستخدامها ويغرمها مبلغاً عن ذلك ثم



بعثة مركز بديل لتقصي الحقائق الى قبرص، تشرين ثاني ٢٠٠٤ (تصوير: بديل)

يطلب منها دفع مليون دولار بدل استخدام تلك الأملاك، واستعادة حقها في أملاكها كاملة.

وقد يوضح ذلك لماذا تترك إسرائيل بيوتا في عكا أو خرائب قرى دون مساس تحت وضع قانوني هو «حراسة أملاك الغائب» وهو ما كان يثير عجب كثيرين من هذا الحرص لدولة الاغتصاب والاستيطان الصهيوني. فدولة الاغتصاب هذه لا تعمل بارتجال وجهل، وعلى عكس إسرائيل فان دولة شمال قبرص التركية ليس معترف بها دولياً وقررت جزافاً اخذ أملاك مواطنين وتطويبها لآخرين، ولا شك أن الإسرائيليين وقبل إنشاء الدولة كانوا يعرفون جيداً القوانين الدولية الخاصة بالملكية الفردية وحقوق المواطنين أو اللاجئين في زمن الحرب.

مع ذلك فان الحل السياسي الذي تقدمه خطة عنان على الاعتراف بالأمر الواقع مع حلول معقدة لإنقاذ مبادئ القانون الدولي حول اللاجئين والملكية لا تؤدي لتغيير ديمغرافي جوهري على الوضع القائم. سياسياً تقر الخطة بوجود كيانين قبرصي تركي على الثلث الشمالي وقبرصي يوناني على الباقي لكل منهما حكم ذاتي «برلمان وحكومة» ويتحدان فيدرالياً من خلال مجلس نيابي مقسم بنسبة الثلث للأتراك وثلثين لليونانيين ومجلس شيوخ مناصفة لضمان التكافؤ السياسي على غرار مجلس شيوخ الولايات المتحدة الأمريكية. وهنالك مجلس رئاسة من ستة أشخاص مقسم أيضا بنسبة ثلث إلى ثلثين يتناوب على رئاسته قبرص تركي ثلث المدة أي أن الخطة تحسب نسبة تقسيم الجزيرة على كل عناصر الحل. والحل يقر مبدئياً بعودة اللاجئين شريطة أن لا تتجاوز نسبة ثلث سكان الشمال.

مقارنة مع الوضع قبل الاحتلال فهناك انقلاب جوهري وأبدي في وضع الجزيرة التي حافظت على طابعها اليوناني حتى خلال قرون الحكم العثماني، فالأقلية التركية تعود بالأصل إلى بقايا الحكام والموظفين الأتراك. وبعد الاستقلال كان هؤلاء ينتشرون في كل أنحاء الجزيرة وليس لهم منطقة خاصة ولم تتجاوز نسبتهم ١٢٪ من السكان. وبموجب الخطة ستصبح الجزيرة الآن ثنائية القومية وثنائية الكيانية والحكم وبنسبة الثلث للأتراك بقبول الخطة لمواطنة الأتراك الذين جاؤوا بعد الاحتلال وعددهم ضعف عدد المواطنين الأصلين من القبارصة الأتراك.

في الواقع أن خطة عنان وهي الطبعة رقم ٥ ظلت طبعة بعد أخرى تقترب من الأتراك حتى أصبحت مقبولة منهم ومرفوضة من القبارصة اليونان. لا القوة في جانب والحق في الآخر والاحتلال يستريح منذ ٣٠ عاماً على الجزء الشمالي ولن ينتهي إلا باعتراف بالكيان التركي فيه وما تتمخض عنه من تغيرات ديمغرافية، ويبدو أن الجانب القبرصي اليوناني عجز عن تجرع هذا الكأس المر رغم تلهفه على حل سياسي يعيد وحدة الجزيرة وينهي الاحتلال التركي. لكن الخطة وقد وصلت هذا الحد فليس مرجحاً أن ترجع إلى الوراء والموافقة التركية أصبحت موجودة إذ صوتت الأغلبية في القسم الشمالي لصالحها وهي ستبقى هناك بانتظار الجانب اليوناني وخمسة بلايين يورو يعتقد أنها أملاك من ستعود لهم ملكيتهم أو تعويض من ذهبت أملاكهم لآخرين.

جميل النمري هو كاتب وصحفي في جريدة «العرب اليوم» الصادرة من العاصمة الأردنية عمان، وهو رئيس الهيئة الأردنية للثقافة الديمقراطية ورئيس المجلس العام لحزب اليسار الديمقراطي الأردني وعضو المجلس الأعلى للاعلام في الأردن. شارك النمري في بعثة مركز بديل لتقصي الحقائق الى قبرص في تشرين ثاني ٢٠٠٤. وورد هذا المقال في جريدة «ألعرب اليوم» بتاريخ ٢٧ تشرين ثاني ٢٠٠٤.

تقرير عن اللقاء الثالث لشبكة مركز بديل للدعم القانوني

نحو تطوير برنامج قانوني لحماية حقوق اللاجئين الفلسطينيين

غينت - بلجيكا، تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٤

على مدار ثلاث سنوات من العمل المتواصل والجهد الحثيث عمل خبراء قانونيون فلسطينيون وعرب ودوليون، لتطوير وتعزيز آليات البحث والمناصرة والخبرة القانونية لمركز بديل، بالإضافة إلى تحضير كتاب إرشادي حول حماية اللاجئين الفلسطينيين وحقوقهم في كل المنافي والمهاجر. ففي عامي ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤ نفذت شبكة مركز بديل للدعم القانوني، أربع مؤتمرات لملتقى الخبراء عقدت في كل من غينت- بلجيكا، وجنيف-سويسرا، والقاهرة-مصر، وحيفا. كما شاركت الشبكة بالعمل في إطار العديد من هيئات ولجان الأمم المتحدة.

وتعقد شبكة مركز بديل للدعم القانوني لقاءاتها سنويا، حيث عقدت اللقائين الأول والثاني في جنيف، فيما عقدت لقاءها الثالث في غينت في تشرين أول/ أكتوبر من هذا العام. واعتبر اللقاء الثالث للشبكة مميزا لأنه تصادف مع عقد اللقاء الخامس للائتلاف الفلسطيني لحق العودة، في نفس المكان، ولذلك سنحت لنا الفرصة لأول مرة لعقد جلسات عمل مشتركة بين الشبكتين.

وقد ناقش النشطاء من الائتلاف وأعضاء الشبكة، كيفية وإمكانية استخدام قرار محكمة العدل الدولية الخاص بجدار الفصل العنصري، في قضايا تتعلق بأملاك وحقوق اللاجئين الفلسطينيين وتطوير برنامج عمل في هذا السياق. وفحص آليات عملية وقانونية لتدعيم الحملات المحلية والعربية والدولية المختصة بمقاطعة ومعاقبة وسحب الاستثمارات من إسرائيل. وتداول الطرفان في برامج ومشاريع العمل للسنة القادمة ٢٠٠٥ في مختلف المنافي والمواقع.

كما جرت المداولات حول كيفية الاستفادة المتبادلة للإطارين في سبيل تعزيز وتطوير حماية حقوق اللاجئين الفلسطينيين المتمثلة في العودة إلى الديار واستعادة الملكية والتعويض عن الخسائر المادية والمعنوية التي لحقت باللاجئين الفلسطينيين على مدار ما يربو على نصف قرن. وفي نهاية الجلسة المشتركة اجمع الإطاران على أن يتم تنظيم اللقاء الدورية السنوية لهما في نفس الزمن والمكان لكي تعقد جلسات عمل مشتركة تعطى زمنا كافيا للتداول في القضايا والأجندة المشتركة بعمق.

شبكة مركز بديل للدعم القانوني

تتكون شبكة مركز بديل للدعم القانوني من حوالي ٧٠ عضو ناشط متطوع في مختلف المجالات، وهم من المتخصصين في القانون الدولي وقانون اللاجئين الدولي، والقانون الإنساني، وخبراء في استعادة حقوق الملكية وحقوق السكن، وخلفياتهم الوظيفية متعددة فمنهم من يعمل في الأونروا، والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة، وفي الجامعات والمعاهد ومنهم أيضا من يعمل في شركات قانونية خاصة. وعمل العديد من أعضاء الشبكة سابقا على المستوى الدولي في مجال عودة اللاجئين واستعادة الملكية، في منطقة البلقان، وجنوب أفريقيا، وتيمور الشرقية، وأماكن أخرى. كما يعمل قسم منهم على ملفات خاصة لطالبي اللجوء السياسي من الفلسطينيين في أوروبا وأمريكا الشمالية، وبعضهم عمل في طواقم المفاوضات الفلسطينية، وأيضا كمحامين مدافعين عن الفلسطينيين في المحاكم الإسرائيلية.

ويظل الجامع المشترك بين كل أعضاء الشبكة، عدا عن الجهد التطوعي، هو العمل على تعزيز وإسناد حقوق اللاجئين الفلسطينيين، على أساس القانون والشرعة الدولية وقرارات الأمم المتحدة وفي مقدمتها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤، وتثبيت حق العودة إلى الديار الأصلية واستعادة الملكية والتعويض على مختلف المستويات.

مخيم بلاطة: ظروف اقتصادية وسياسية صعبة تذكر ببدايات اللجوء

خاص بحق العودة

بات الفقر والبطالة من أبرز السمات التي تميز مخيم بلاطة، أحد اكبر مخيمات اللاجئين قرب مدينة نابلس.

فإذا كانت تداعيات الانتفاضة قد تسببت بضربات قاسية للاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، يجمع أكثر من رأي أن المخيمات كان لها نصيب الأسد من الفقر، والأعداد المتزايدة من العاطلين عن العمل، اضافة إلى المشاكل اليومية التي تعانيها المخيمات وأبرزها الاكتظاظ، وتردي الظروف المعيشية.

يقول تيسير نصر الله مسؤول لجنة الدفاع عن اللاجئين «منذ انتفاضة الأقصى كان على المخيم أن يواجه نسبة بطالة عالية، وبسبب محدودية سوق العمل في الضفة الغربية لجأ عدد كبير ممن فقدوا عملهم في إسرائيل للعمل على بسطات داخل المخيم أو في مدينة نابلس، محاولين كسب رزقهم للإيفاء بالتزاماتهم اليومية».

ويؤكد صبري ذوقان عضو اللجنة الشعبية لخدمات مخيم بلاطة، هذا الرأي قائلا «لمخيم بلاطة حصة الأسد من نسبة البطالة بين سكانه بالنسبة لغيره من مخيمات الضفة الغربية، حيث تفوق نسبة البطالة في مخيم بلاطة ٣٥٪، بينما تبلغ نسبة الفقر ٦٧٪، وذلك حسب إحصائيات الوكالة واللجنة الشعبية لخدمات المخيم».

ويضيف: «على سبيل المثال ترعى اللجنة الشعبية لخدمات المخيم العديد من المشاريع التشغيلية لسكان المخيم، فحال الإعلان عن الحاجة إلى ١٠٠ عامل، يتهافت على اللجنة أكثر من ٤٠٠ طلب لعمال يعيلون عائلات بأكملها.!».

ويضيف «يضطر العامل في هذه المشاريع للعمل أسبوعا ليحصل على ٦٠ شيكل يوميا، وبعد هذا الأسبوع سينتظر أشهرا طويلة قبل أن يأتي دوره في الحصول على أسبوع آخر للعمل».

ويبلغ عد سكان المخيم نحو ٢١.٠٠٥ نسمة، نسبة كبيرة جدا منهم كانت تعتمد على العمل داخل إسرائيل كعمال «مياومة»، يصل دخل العامل منهم إلى ٢٠٠ شيكل يوميا.

والى جانب الأحوال الاقتصادية المرهقة التي يعاني منها السكان، هناك الازدحام الكبير الذي يشهده المخيم يوما بعد يوم جراء التفجر السكاني المتزايد وبقاء المساحة كما هي عليه منذ أن جرت إقامة المخيم.

يقول ذوقان «أنشأت وكالة الغوث مخيم بلاطة في ١٩٥٠ على ٢٥٠ دونما، حيث كان التعداد السكاني حينها لا يتجاوز ٧ آلاف نسمة، وبقيت المساحة على ما هي عليه حتى وصل عدد سكانه حاليا حسب إحصائية الوكالة إلى ٢١ ألفا وخمسمائة نسمة، طبعا يجب اقتطاع المساحة التي بنيت عليها المرافق العامة مثل المدارس والمركز الصحي».

ويستطرد «يمكن للإنسان أن يتصور الانعكاسات السلبية لهذا الاكتظاظ على السكان وتحديدا الأطفال، في ظل غياب كامل لأي مرفق ترفيهي للتنفيس عن الأطفال والشباب».

وينوّه نصر الله إلى «أن الفقر والبطالة والاكتظاظ السكاني الهائل في ظل غياب أية وسيلة للتنفيس عن الناس هو الذي يقف وراء كثرة المشاحنات والمشاكل الاجتماعية التي تتفجر بين الحين والآخر بين سكان المخيم».

ويشكو سكان المخيم من عدم تناسب الخدمات المقدمة لهم وعدد السكان، حيث تشكو الحاجة رسمية الغزاوي من الخدمات الصحية التي تقدمها وكالة الغوث.

وتقول: «لا يوجد سوى مركز صحي واحد في المخيم، وهناك طبيبان فقط يستقبلان مئات من المرضى يوميا، ويضطر المريض للانتظار لساعات حتى يصل دوره، والذي عادة ما يكتفي بكتابة وصفة طبية حفظناها عن ظهر قلب».

ويعلق ذوقان قائلا «المركز الصحي الوحيد الموجود في المخيم لا يكفي الأعداد المتزايدة من السكان ولا يفي باحتياجاتهم الصحية، حيث يوجد طبيبان يستقبلان أكثر من ٥٠٠ مريض ومراجع يوميا، في فترة الدوام الرسمي ٨ صباحا وحتى ٢ ظهرا، وهناك أحيان كثيرة لا يعرف فيها الطبيب وجه المريض، حيث ينهمك في كتابة «الروشته الطبية»، دون أن يعير اهتماما للمريض».

ويضيف «والخدمات الطبية التي توفرها مستشفيات المدينة على حساب الوكالة أصبحت نادرة، وعلى سبيل المثال حالات الولادة كانت تغطى سابقا على حساب الوكالة في مستشفى رفيديا الحكومي في مدينة نابلس أما الآن فقد توقف هذا الأمر، ويجري تحويل حالات الولادة إلى مستشفى الوكالة في مدينة قلقيلية، التي لن يغامر أي من السكان في محاولة الوصول إلى هناك بسبب الحواجز العسكرية الإسرائيلية».

وينعكس الازدحام السكاني في الصفوف المدرسية المكتظة بالطلاب، وما نتج عن هذا الازدحام من وجود نظام الدراسة المسائي، والصفوف الدوارة حيث لا يوجد لبعض الصفوف غرفة صفية فيضطر المعلمون إلى التنقل بين الغرف الصفية والمكتبة والمختبر لتدريس الطلاب.

ويوجد في مخيم بلاطة مدرستان للإناث، وثلاث مدارس للذكور، حيث يبلغ مجموع الطلاب والطالبات ٣٢٠٠ طالب وطالبة، في حين يدخل الصف الأول الأساسي كل عام نحو ٥٠٠ تلميذ وتلميذة.

ويشير ذوقان إلى أن «هناك اكتظاظا هائلا في الصفوف المدرسية مما ينعكس على الطلبة سلبا، بالإضافة إلى عدم توفر الشروط اللازمة في الغرف الصفية، فعلى سبيل المثال مدرسة بلاطة للإناث آيلة للسقوط ولا تتوفر فيها شروط العقار الجيد، وتم بناؤها منذ أوائل الخمسينيات، وبالنسبة لمدارس الذكور هناك ثلاث مدارس للذكور في بناية واحدة».

ويقول «وجّهنا صرخات للوكالة لتوجه رسالة بدورها للمانحين لبناء مدرسة للذكور للتخفيف من حدة الازدحام، ولكن لم نجد أية استجابة حيث نسمع تبرير وكالة الغوث الدائم بتراجع الدعم المقدم من المانحين والعجز المادي المترتب عليه».

ومنذ أن بدأت انتفاضة الأقصى سقط في مخيم بلاطة ١٢٠ شهيدا، ومئات الجرحى، ونحو ٣٠٠ معتقل، بالإضافة إلى ما تكبده أهالي المخيم من خسائر مادية فادحة في الاجتياحات المتكررة التي تشنها قوات الاحتلال الإسرائيلي عليه بلا انقطاع.

وبالرغم من سوء الأوضاع الاقتصادية والظروف المعيشية في المخيم، إلا أن وجودها يبقي قضية العودة طازجة في أذهان سكانه من اللاجئين، حيث تعتبر قضية العودة من أهم القضايا الفلسطينية.

يقول الحاج صالح (٧٥عاما) الذي ينحدر من قرية سلمة قضاء يافا وهو يشير إلى راية سوداء رفعت يوم وفاة الرئيس ياسر عرفات: «كان قائدا ورمزاً لقضية فلسطين، لم يساوم يوما على قضية اللاجئين وأكيد لن يأتي بعده من يساوم على هذه القضية التي تخص ملايين اللاجئين في فلسطين والشتات».

بدوره يقول علاء وهو طالب جامعي: «قد يرى البعض أن قضية العودة حلم، لكننا تربينا على أنها القضية رقم واحد في حياتنا، هكذا ربانا آباؤنا الذين هجروا قسرا من يافا وحيفا وهكذا سنربي أبناءنا الذين يلعبون الآن في أزقة المخيم الضيقة».

ويضيف نصر الله «بالنسبة لحق العودة كان الرئيس الرحل ياسر عرفات يشكل ضمانة لحق العودة، فلم يوقع الرئيس طيلة حياته على اتفاقية تفرط بحق العودة، ورحيله الآن خلق حالة من القلق من قبل اللاجئين على مصيرهم، وهم يدركون أن الموقف أكثر خطورة لغياب الرئيس، بالرغم من تأكيدات أبو مازن بالسير على خطوات الرئيس الراحل إلا أن الجميع متخوفون من مستقبل لا يعرفون ماذا يحمل لهم».

لجان حق العودة في أوروبا تؤسس الكونفدرالية الفلسطينية لحق العودة في أوروبا

بيت لحم-بديل (أيلول ٢٠٠٤). اجتمع في مدينة فلاردينجين في هولندا ممثلون عن لجان حق العودة في أوروبا في الفترة الواقعة ما بين ٢٤-٢٦ أيلول الماضي من أجل متابعة آخر التطورات التي طرأت على حملة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين في أوروبا. وكان نحو ٢٥ مندوبا قد حضروا الى اللقاء ضمن ثمانية وفود من دول أوروبية مختلفة من أجل متابعة تأسيس الكونفدرالية الفلسطينية لحق العودة والتي تم وضع أسسها في برلين في نيسان الماضي، وذلك من أجل العمل على تدعيم حقوق اللاجئين الفلسطينيين في القارة الأوروبية، والضغط على صناع القرار والرأي العام الأوروبيين من أجل نصرة حقوق الشعب الفلسطيني ومنها حقوق اللاجئين الفلسطينيين. ونوقشت خلال اللقاء جملة من القضايا التي تهم لجان حق العودة في أوروبا والكونفدرالية الفلسطينية لحق العودة وقضية اللاجئين الفلسطينيين على وجه العموم. كما ناقش المشاركون في اللقاء البنية التنظيمية للكونفدرالية، والسبل الكفيلة بتطويرها في المستقبل، حيث ناقش المجتمعون الآليات المتعلقة بالعضوية والانتساب الى الكونفدرالية، وتم تشكيل لجنة تنفيذية تكون من مهامها وضع لائحة تنظيمية ومتابعة تنفيذ قرارات الكونفدرالية وهي مكونة من ثلاث دول هي ألمانيا الدانمارك والسويد.

البنك الدولي: ٧٤٪ من الفلسطينيين يعيشون تحت خط الفقر

رام الله-الأيام (٢٤ تشرين ثاني ٢٠٠٤). اكد البنك الدولي ان الاقتصاد الفلسطيني وبعد مرور أربع سنوات على انطلاقة إنتفاضة الاقصى «لا يزال يغوص في حالة من الركود الاقتصادي العميق» مشددا على ان هناك «ضرورة اجراء تخفيف في حالات الاغلاق الداخلية وذلك لتنشيط الاقتصاد الفلسطيني، اذ ان هناك علاقة وثيقة بين حالات الاغلاق وصحة الاقتصاد الفلسطيني». ويشير التقرير، «انخفضت مستويات المعيشة للفلسطينيين بصورة كبيرة فعلى الرغم من استقرار الوضع الاقتصادي في العام ٢٠٠٣ فان حوالي ٧٤٪ من الفلسطينيين يعيشون تحت خط الفقر» وأضاف «ليس بمقدور ٦٠٠ الف فلسطيني تلبية احتياجاتهم الاساسية من المأكل والملبس والمأوى للبقاء على قيد الحياة وباتت هذه الفئة من الفلسطينيين (الاشد فقرا) والتي تواجه ما يعرف بالفقر الحاد اكثر عرضة للصدمات الاقتصادية بصورة مطردة اذ يقل مستوى انفاقها عن دولار ونصف الدولار اميركي في اليوم للفرد». ويكشف التقرير عن انه بالرغم من ان الاقتصاد الفلسطيني قد شهد انتعاشا في العام ٢٠٠٣ فان هذا الانتعاش الاقتصادي كان قصير الاجل وقال «لا يزال الاقتصاد الفلسطيني يعاني ركودا حادا مقارنة بمستواه قبل اندلاع الانتفاضة اذ تؤدي حالات الاغلاق الى اعاقة النشاط الاقتصادي وتقييد حركة الناس والبضائع».

د. كرمة النابلسي تتحدث عن مشروع سيفيتاس-أسس المشاركة الشعبية:

صـوت اللاجئـين الفلسـطينيين يجـب أن يُسـمع

بقلم: فكتور قطان

تعتبر د. كرمة النابلسي، الأستاذة الجامعية بكلية نوفيلد في جامعة أوكسفورد البريطانية من الشخصيات الاعتبارية الفلسطينية في بريطانيا، وهي محط أنظار شبكات التلفزة فيما يتعلق بمتابعة الشان الفلسطيني. ومع ذلك، فان النابلسي التي شغلت في السابق العديد من المناصب في منظمة التحرير الفلسطينية، تبدو منشغلة اليوم بأحد أكبر المشاريع التي قامت بها ويدعى سيفيتاس (Civitas).

سيفيتاس، والتي تلفظ مع تشديد حرف السين، تعني باللاتينية الدولة الديمقراطية، والمواطن، والمدينة، والصالح العام. ويعتبر سيفيتاس مشروع دراسة لقنوات الاتصال التي يحتاجها اللاجئون الفلسطينيون والمجتمعات المتواجدة في المنافي للتواصل الفعال مع ممثليهم الوطنيين والمحليين، والوكالات الدولية ومجتمعات اللاجئين الأخرى باستخدام منهجية خاصة للمشاركة. ويقوم بدعم هذا المشروع اللجنة الأوروبية للشؤون الخارجية ويدار من قبل كلية نوفيلد بجامعة أوكسفورد.

وتعود فكرة سيفيتاس إلى العام ١٩٩٩ في ذروة ما يسمى «عملية أوسلو للسلام» عندما لم تكن مسألة اللاجئين مطروحة على طاولة المفاوضات. عندها خطر ببال النابلسي وإيرني روس، عضو البرلمان البريطاني، أهمية وجود لجنة برلمانية شاملة لتقصي الحقائق حول قضية اللاجئين الفلسطينيين. وقد شارك روس في لجنة ماكبرايد لتقصي الحقائق خلال الاجتياح الإسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢، بمرافقة البروفيسور ريتشارد فولك من جامعة برينستون، كما قالت النابلسي: «لقد كان هدف اللجنة حقيقة الذهاب والتحدث مع اللاجئين أنفسهم الذين تم تجاهلهم من قِبَل الجميع، والقيام بما كان يعتبر راديكاليا في ذلك الوقت، والذي تمثل بسؤال اللاجئين عما يدور في أذهانهم، وسماع آرائهم حول القضايا المتعلقة بهم، حيث لم يتحدث معهم أحد، بل كان الجميع يتحدث عنهم، وقد أصبحوا في الحقيقة مجرد أشياء في مفاوضات الوضع النهائي».

ويتألف غالبية التقرير البرلماني الشامل الذي حمل اسم «حق العودة» من البراهين الشفهية التي ذكرت على لسان اللاجئين العاديين في كافة المخيمات الموجودة في منطقة الشرق الأوسط. وقد كانت هذه أول مرة منذ العام ١٩٤٨ تذهب خلالها لجنة لتقصي الحقائق إلى الشرق الأوسط لمساءلة اللاجئين أنفسهم حول ماهية طموحاتهم وتطلعاتهم وآمالهم. وقد أبلغ اللاجئون اللجنة بأن منظمة التحرير الفلسطينية «دون شك» تعتبر ممثلا عنهم، إلا أنهم أوضحوا أنهم يريدون تمثيلا أفضل مما تقدمه المنظمة حاليا. كما أنهم شعروا بأن وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا)، الوكالة الدولية المسؤولة عن تقديم الإغاثة لهم، يتم تحجيمها وبأنها بحاجة إلى دعم و إسناد. وقد أوضح اللاجئون رغبتهم على وجه الخصوص، في المشاركة في عملية المفاوضات، كما أشارت النابلسي.

«لقد تمثل المفهوم المقبول حتى الآن داخل المجتمع الدولي بأنك لا تريد التحدث مع اللاجئين، ولا تريد سماع ما يريدون قوله، لأنهم يقفون حجر عثرة في الطريق، وهم العائق الوحيد أمام «الصفقة» كما قالت النابلسي أيضا، «إن الشيء الأكثر دهشة والذي واجه أعضاء البرلمان هو مدى رغبة الفلسطينيين في المضي قدما، وفي المشاركة، والدخول في حوارات حول الحل اللازم، مثل «أنا أعرف بوجود فندق على أرضي، لكني لا أمانع بأن آخذ غرفة فيه». وقد لا يكون ذلك عمليا، إلا أنه يظهر أنواع المحاصصة التي يرغبون في تطبيقها في حال تم التعامل معهم باحترام وفي حال معالجة حقوقهم».

وفي كانون الثاني من العام ١٩٩٦، دعم الاتحاد الأوروبي الانتخابات الفلسطينية التي جرت في الضفة الغربية و قطاع غزة، إلا أن هذه الانتخابات عانت من فجوات رئيسية جدا، حيث أنها لم تشمل معظم الفلسطينيين، بل قامت باستثناء الملايين من اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في المخيمات داخل لبنان و سوريا و الأردن.

وتتابع النابلسي: «لقد طرح وفد منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن أهمية حدوث الانتخابات أينما وُجدت مجتمعات للاجئين الفلسطينيين، وأهمية مشاركة كافة الفلسطينيين في الكيان السياسي الفلسطيني، وفي مشروع بناء الدولة وفي رسم الأفكار والمبادئ والأسس السياسية للدولة بكافة الطرق، إلا أنهم استُثنوا من عملية الانتخابات، وباعتقادي فإن ذلك عبر عن قصر في النظر».

كما تم توجيه أحد الاقتراحات التي تضمنها التقرير إلى الاتحاد الأوروبي والذي تم مطالبته بتسهيل عملية المشاركة لمن يرغب من اللاجئين كي يتمكنوا من المساهمة في العملية السلمية. وذهبت النابلسي إلى الاتحاد الأوروبي برفقة التقرير الصادر عن لجنة تقصي الحقائق وشرحت لهم فكرتها. وأوضحت لهم أن العملية السلمية حتى الآن كانت «غير منطقية بشكل كبير، وغير عملية»، حيث أشارت «لقد كان مثاليا جدا لو توقع اختفاء اللاجئين عن وجه الكرة الأرضية، وإذا كنت تريد سلاما فعليك عقد السلام مع الأشخاص المعنيين. إذا، ما رأيكم بإيجاد طريقة إيجابية وبناءة لضم هؤلاء الأشخاص»؟.

وقد سألها المسؤولون في الاتحاد الأوروبي حول سبل تحقيق ذلك، فأوضحت لهم بأن البحوث الأكاديمية والمسوحات التي تم تنفيذها في عقد التسعينات من القرن الماضي داخل مخيمات اللاجئين فضلت خيار إعادة التوطين للاجئين. وكما ورد على لسانها «لقد تم تعليق قضية اللاجئين ولن يتم التعامل معها أبدا». و قد قامت هذه المؤسسات باستخدام استطلاعات الرأي والمسوحات في معظم الأحيان. كما أوضح اللاجئون للجنة البريطانية لتقصي الحقائق عن مدى غضبهم تجاه استطلاعات الرأي والمسوحات وكافة النتائج المتعلقة بها، حيث أن اللاجئين لا يثقون بها بسبب شعورهم بالتلاعب فيها من حيث قراءتهم لنتائج لا تعكس حقيقة تفكيرهم. لهذا، شعرت النابلسي بأفضلية سؤال اللاجئين أنفسهم حول نوعية بنى الاتصالات التي يفضلونها (والتي لا يمكن تطبيقها عن طريق استطلاعات الرأي) بل من خلال منهجية ديمقراطية وأصيلة.

كما أوضحت النابلسي أنه ليس من شأن الاتحاد الأوروبي أو الخبراء أو أي شخص آخر تحديد النقاط التي يرغب اللاجئون في نقاشها، حيث أننا لسنا بحاجة إلى هذه الخدمات «كما ولو أنك تقدم خدمات خاصة بالانتخابات أو بناء المجتمع المدني، أنت عندها لا تقول للناس كيف يتصرفوا أو يفكروا. أنت تساعدهم فقط في توفير الهياكل والمنتديات التي تمكنهم من تحقيق ذلك لأنفسهم. لذا، نحن لن نسألهم عما ينوون فعله في المستقبل، و ما هي آراءهم، و ما هي الحقوق المهمة لهم، حيث أن ذلك شأنهم مع ممثليهم. ولذلك فهم يحتاجون إلى قنوات اتصال آمنة». وأوضحت النابلسي: «إن الهدف من هذه الخدمة، حقيقة، هو توفير البنى والهياكل المناسبة التي تم تجزئتها وتدميرها خلال الحروب المتتالية والناجمة عن اتفاق أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية المؤقتة، بالإضافة إلى القيود الخارجية والاقتصادية المختلفة. ولم تظهر هذه العوامل بسبب أخطاء مارسها الفلسطينيون، بل بسبب سوء حظهم، فهم الآن في وضع لا يسمح لهم بالتواصل والحصول على تمثيل جيد مع جميع الهيئات الوطنية والمؤسسات الدولية الموجودة هناك لخدمتهم. ويعتبر الفلسطينيون ديمقراطيون بطبيعتهم، فنحن لا نريد تعلم الديمقراطية لأننا شعب ديمقراطي أصلا، حيث يوجد لدينا أحزابا واتحادات وحياة مدنية مترابطة ونشيطة إلا أننا نفتقد الى المساحة الآمنة التي تمكننا من ممارسة هذه الديمقراطية نتيجة الحرب، ونتيجة الدمار».

وقد ذهبت النابلسي إلى شرح الفروقات بين «سيفيتاس» والدراسات البحثية الأخرى، حيث قالت «إن الفرق في هذه الدراسة البحثية التي تختلف عن غيرها من الدراسات حتى يومنا هذا، أنها تعتمد على المداولات التشاركية في اختيار البنى والهياكل التي يحتاجها اللاجئين. ولا يحتاج غالبية الأشخاص في الغرب إلى تصميم المؤسسات الخاصة بهم، حيث أن ذلك غير مطلوب من الأفراد بشكل عام لأن هذه الهياكل والقنوات تنشأ وتنمو حولهم، وعادة ما يكون هناك العديد من المؤسسات التي يمكنهم الانضمام إليها والموجودة أصلا من أجل خدمتهم، ولا يمكن تحقيق عنصر الأصالة إلا إذا تمكن الأفراد من تصميم و تحديد الهياكل و قنوات الاتصال التي يرغبونها، بحيث يصبح الهيكل أو القناة الصحيحة والملائمة للمجتمع المحدد في خدمة الاحتياجات المحلية».

بمعنى آخر، «ما يحتاجه اللاجئون في برلين يختلف عما يحتاجه اللاجئون في مصر، وقد يختلف أيضا عما يحتاجه اللاجئون في جنوب لبنان. لذا، فإن الاحتياجات تتعلق بمكان التواجد. كما أن على منظمة التحرير الفلسطينية الإجابة على مختلف الاحتياجات والأولويات الخاصة بمختلف المجتمعات الفلسطينية للاجئين والذين يعانون معظمهم من حرمان شديد وفقدان للحقوق الإنسانية». واستأنفت النابلسي بالقول «سوف يساهم ذلك في بناء جسر بين طبقات المجتمع السياسي هذه، كما سيساهم في خدمة اللاجئين من خلال قيامهم بشرح احتياجاتهم عن طريق لسان حالهم، كما ستخدم وبشكل متساو مؤسساتنا الوطنية والتي تحتاج إلى تدعيم و ترسيخ عن طريق هذا التسلسل وهذه العلاقة».

وفي كل جلسة حوار، سوف يكون هناك رئيسا للجلسة وأشخاصا لتدوين الملاحظات والبنى التي يختارها اللاجئون. بعد ذلك، يتم إرسال النتائج إلى أوكسفورد لأغراض تضمين النتائج في التقرير الذي سوف يحدد في كافة أنحاء العالم. وقد أشارت النابلسي إلى الحضور والمشاركة الفعالة من قبل النساء خلال الاجتماعات التجريبية التي عُقدت في كل من لبنان والأردن «يجب أن أذكر أنهن كن رائعات (قد يكون ذلك تحيزا من طرفي)، و لكن النساء كن واضحات جدا وتحدثن بطريقة واقعية وكن براغماتيات وعمليات وبناءات».

ثم أشارت النابلسي إلى «ضرورة الضغط على الأشخاص وتبيان أن هذا لن يؤدي إلى تبديل أو تغيير المجتمع السياسي الحالي وما حوله من مؤسسات وأحزاب، كما لن يؤدي إلى التدخل في البنى الحزبية أو الاتحادات أو المنظمات غير الحكومية - بل بالعكس، سوف تساهم هذه العملية في تدعيم وترسيخ هذه المؤسسات، لأن العملية تشمل كافة فئات المجتمع الفلسطيني. ويقوم تقييم الاحتياجات بطرح أسئلة حول أنواع قنوات الاتصال التي يرغب اللاجئون باستعمالها في التواصل مع الهيئات المختلفة التي تقدم لهم الخدمات، وأيضا في التواصل مع مجتمعات اللاجئين الأخرى. نحن لسنا بصدد عقد انتخابات، ولسنا بصدد استبدال أو تغيير الممثلين، لأنهم موجودون أصلا. هذه العملية تعتبر عملية مساندة ومساعدة فقط من خلال استجواب الأفراد أنفسهم حول نوعية الهياكل التي يرغبونها، ثم نحضر هذه الاحتياجات والاقتراحات ونبدأ عملية الحشد والتعبئة لأغراض تنفيذها».

واختتمت النابلسي بالقول «سوف يكون هذا المشروع سجلا شفهيا مميزا يكشف الحالة التي وصلنا إليها كشعب حتى هذه اللحظة. كما سيكشف ماهية رغبات الجميع وماهية أحلامهم، وأين هم في هذه اللحظة الهامة من نضالنا، وما هي احتياجاتهم، حيث أن جميع هذه التساؤلات لم يتم التطرق إليها أبدا».

فكتور قطان هو مدير مرصد الإعلام العربي في لندن. عمل قطان من خلال البرنامج الإنمائي (Tokten) التابع لهيئة الأمم المتحدة باحثا قانونيا لدى بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين خلال فترات من أعوام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٤. ترجمت المقال عن الانكليزية: رنا موسى



جانب من ورشة عمل للدكتورة النابلسي في مخيم الدهيشة، كانون ثاني ٢٠٠٤. (تصوير: بديل)

مشروع سيفيتاس: أسس للمشاركة الشعبية

بقلم: تيسير نصر الله

لم أكن أتوقع أن الجلسة التي دعيت إليها من خلال مركز بديل عام ٢٠٠٠ في مركز شباب مخيم عايدة للقاء أعضاء من البرلمان البريطاني، والجلسة الثانية مع نفس الطاقم في مقر لجنة الدفاع عن حقوق اللاجئين في مخيم بلاطة في نفس العام سيؤسس عليها لاحقاً لقاءات أخرى، لمتابعة التوصيات التي خرج بها الطاقم البريطاني. فقد دعيت مجدداً لحضور ورشة عمل أكاديمية في ليماسول بقبرص، تحت عنوان: «أسس للمشاركة الشعبية»، والتي دعت إليها كلية نوفيلد بجامعة أكسفورد البريطانية، وحضرها مجموعة من اللاجئين الفلسطينيين في دول الشتات والمنفى.

وكانت هذه اللقاءات بمثابة فرصة ذهبية لي لسماع المشاكل التي يعاني منها اللاجئون الفلسطينيون في الشتات عموماً بعد عودة القيادة الفلسطينية إلى أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة منذ عام ١٩٩٤، وحالة القلق المشروع التي تساورهم نتيجة الإهمال الكبير الذي يعانون منه والخوف من المجهول الذي يلاحقهم مع مرور السنين. كما كان اللقاء مناسبة أخرى لتبادل المعلومات وتقييمها مع المشاركين في الورشة والذين جاءوا من مختلف أنحاء اللجوء الفلسطيني.

تقرير لجنة تقصي الحقائق البرلمانية البريطانية

لقد صدر التقرير الخاص بلجنة تقصي الحقائق حول خيار اللاجئين الفلسطينيين المنبثقة عن البرلمان البريطاني في آذار ٢٠٠١ حمل عنوان «حق العودة»، بعد أن التقى ممثلين عن اللاجئين الفلسطينيين في الدول المضيفة، وهي الأردن وسوريا ولبنان والسلطة الوطنية الفلسطينية. وخلص التقرير آنذاك إلى مجموعة من التوصيات المهمة تحث الإتحاد الأوروبي على تعزيز وتقوية دور وكالة الغوث الدولية «الأونروا»، وضمان مشاركة اللاجئين في أي عملية تهمهم، والمساعدة على ربطهم مع ممثلهم الشرعي بالطرق التي يختارونها هم أنفسهم، بالإضافة إلى ترسيخ حق العودة وتطبيقه كحل وحيد لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين. واستند المشروع على سماع وجهات نظر اللاجئين أنفسهم في كل التجمعات التي زارها أعضاء البرلمان البريطاني، وكنت لا اخفي هواجسي وتخوفاتي من أي دور يمكن أن تلعبه بريطانيا. فبريطانيا هي سبب مشكلتنا الفلسطينية ولا يمكن تبرأتها من المأساة التي أصابتنا منذ مطلع القرن الماضي. إلاّ أن التقرير الذي صدر عن لجنة تقصي الحقائق البرلمانية البريطانية كان موضوعياً وتوثيقياً ويخدم حق العودة، لأنه استمع إلى شهادات حيّة من اللاجئين وممثليهم عن مواقفهم ومشاكلهم وتطلعاتهم نحو المستقبل.

جامعة اوكسفورد والمشروع الجديد

وبعد أربع سنوات من زيارة الوفد البرلماني البريطاني، عادت كلية نوفليد بجامعة أوكسفورد لمتابعة توصيات ذلك التقرير، بأسلوب علمي وأكاديمي، معتمدةً بذلك على الأدلة التي قدمها اللاجئون أنفسهم، ومستخدمةً منهجية مشابهة لمنهجية تقرير اللجنة من خلال اللقاء المباشر مع اللاجئين وممثليهم في دول الشتات والاغتراب ولكن على نطاق أوسع، ومستندةً على قاعدة أن اللاجئين يرون في تطبيق القرار ١٩٤ الخاص بحق العودة حلاً عادلاً لقضيتهم، وأن المشاركة الحقيقية هي التي يسمح فيها للناس بالتعبير عن آرائهم بشكل مباشر وديمقراطي وليس من خلال استطلاعات الرأي.

وأستطيع القول أن هدف مشروع جامعة أوكسفورد هو منح اللاجئين الفلسطينيين وتجمعاتهم في مناطق اللجوء الفرصة لتحديد هياكلهم وآلياتهم من أجل الاتصال مع الجهات المعنية والتعريف بأولوياتهم، بعد إن إستند على أن الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني هو منظمة التحرير الفلسطينية، ولكن المشكلة التي برزت مع دخول قيادة المنظمة الى الداخل هي أن ملايين الفلسطينيين الذين يعيشون عبر أجيال عديدة في مخيمات اللاجئين وفي الشتات خارج الضفة الغربية وقطاع غزة لم يعد لهم أية آليات للاتصال ببعضهم البعض أو بممثلهم الشرعي سوى من خلال الممثليات والسفارات الفلسطينية والتي تعاني من مشاكل كثيرة.

وقد أستثني ثلثي الشعب الفلسطيني ممن يعيشون في الخارج بموجب الترتيبات السياسية الجديدة التي خلقتها اتفاقيات أوسلو من المشاركة بالانتخابات الرئاسية والتشريعية للسلطة الوطنية الفلسطينية التي جرت عام ١٩٩٦، وكذلك حرموا من القيام بدور فاعل بإقامة هياكل مدنية ومؤسساتية ومن كافة المظاهر السياسية والمدنية لعملية بناء الدولة والمجتمع المدني، وحرمت بعض التجمعات الفلسطينية من زيارة أي مسؤول فلسطيني منذ عام ١٩٩٤ وحتى الآن، للاستماع إلى مشاكلها وهمومها، وتركت الجاليات تعيش حالة الإهمال والتآكل وانتظار ما ستقرره مباحثات الوضع النهائي التي لم تبدأ بعد، ويبدو أنها لن تبدأ أبداً.

مخاوف مشروعة

إعتقد البعض ان المشروع يهدف إلى البحث عن ممثل شرعي جديد للفلسطينيين، أو تحريض التجمعات الفلسطينية في الشتات على ممثلها الشرعي، أو انه يريد تسويق عملية توطين جديدة للاجئين، وذلك انطلاقا من «عقلية المؤامرة» التي لازمتنا طوال السنوات الماضية لرفض أي فكرة جديدة، خاصة وأن المشروع يستثني في مراحله المتعددة أي ذكر للاجئين المقيمين على أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، وكأنه يعتبر مشكلتهم قد حلّت بعد عودة القيادة للداخل.

لذا فإن المخاوف مشروعة، وربما تزداد حدّة لدى البعض بعد وفاة الرئيس ياسر عرفات والذي شكّل عبر السنوات الأربعين الماضية ملاذاً وخيمةً يستظل بها الفلسطينيون في شتى أنحاء العالم، رغم ما أكده القائمون على المشروع بأن هدفهم في المحصلة النهائية هو تأسيس قاعدة بيانات لجمع المعلومات عن حجم وموقع وبنية التجمعات والجاليات الفلسطينية في أنحاء العالم، والتي ستشارك في إسماع صوتها وممارسة تقييم حاجاتها الخاصة، لطرحها على القيادة السياسية للشعب الفلسطيني بفاعلية أكبر.

إن الجديد في المشروع هو البحث عن هياكل مدنية لتسهيل مشاركة اللاجئين الفلسطينيين في القضايا الرئيسية التي تهمهم، وبالتالي إبتداع خطوات لهم للمشاركة في صنع القرار بشكل إيجابي وبنّاء.

إنني أعتقد، بما لا يدع مجالاً للشك، أننا أحوج ما نكون لمعرفة مشاكلنا والوقوف عندها بكل جرأة، وعدم دفن رؤوسنا في الرمال، بل مواجهة الأسئلة الصعبة بثقة عالية في النفس، وأعتقد أن المشروع الأكاديمي المسمى «سيفيتاس» سيساهم في تسليط المزيد من الإضاءات على مشاكلنا وإحتياجاتنا، بمقدار مساهمته في إستفزازنا وإستنفار طاقاتنا ونحن نبحث عن حلول لتلك المشاكل والأسئلة الصعبة، ولكن هذه المرة لن يجدي نفعاً الأسلوب التقليدي في مواجهة الحقائق، بل الأسلوب العلمي والديمقراطي.

تيسير نصر الله هو عضو المجلس الوطني الفلسطيني وعضو لجنة اللاجئين فيه، ومنسق اللجنة الشعبية للتضامن مع الأسير حسام خضر والأسرى الفلسطينيين، ورئيس مركز يافا الثقافي التابع للجنة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين في مخيم بلاطة، نابلس. السيد نصر الله هو أيضا نائب رئيس مجلس إدارة بديل/ المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين.

تتمة. قراءة في الائتلاف الفلسطيني لحق العودة

أوساط اللاجئين وبدأت بوادر التنسيق تؤتي ثمارها من حجم المشاركة الشعبية وفي ازدياد عدد اللجان الساعية للانضمام للائتلاف، ومن حجم النشاطات وتعددها وتطرقها للكثير من المحاور التي ظلت طويلا بدون معالجة حقيقية، كما وبدأ الائتلاف شيئا فشيئا يتحول لعنوان من عناوين العمل الفلسطيني في قضية محددة تخص اللاجئين وحقوقهم.

واستمر الائتلاف برؤيته التي أقيم من أجلها مع أن اللقاء الثالث في سانت مارين- الدنمرك ٢٠٠٢ جاء ليضبط طبيعة النشاطات والفعاليات التي على أطراف الائتلاف القيام بها، عبر عملية تقييمية شاملة ليتم التوصل الى ضرورة إيجاد نظام داخلي يحكم عمل الائتلاف ويحدد كافة القضايا التي تخصه كتجمع شعبي أهلي مستقل، يعكس آمال وطموح فئات واسعة داخل أوساط اللاجئين في المخيمات الفلسطينية في الأرض المحتلة وفي الدول المضيفة وفي أوروبا وأمريكا الشمالية.

الائتلاف من رد الفعل الى المبادرة

جاء اللقاءان الرابع والخامس واللذان عقدا في عامي ٢٠٠٣/ ٢٠٠٤ في لندن- بريطانيا، وغينت-بلجيكا على التوالي، ليمثلا قفزة جديدة في عمل الائتلاف، حيث تم وضع النظام الداخلي لعمل الائتلاف، وتم ضبط الكثير من المعايير التنظيمية التي تخص العضوية ولجان التنسيق والمهام والأهداف، وجرت عملية تقييم شاملة للقاءات السابقة وقراراتها، والى أين وصل الائتلاف وهل طبقت تلك القرارات والتوصيات، كل ذلك دفع نحو التفكير بجدية لوضع استراتيجية عمل وتحديد للمهام لكافة أعضاء الائتلاف، وجرى ضبط موضوعات تتعلق بالتواصل والاتصال بين الأعضاء، ومسألة التنسيق عبر تشكيل لجنة تنسيق تغطي فلسطين التاريخية وأوروبا وأمريكا الشمالية والدول المضيفة، وضبط الاجتماعات الدورية ومن يحضرها واليات تنفيذ ما يصدر عنها من قرارات وتوصيات تخص برامج وفعاليات سيشترك جميع أطراف الائتلاف على إنجازها، والعمل على التنسيق والتعاون مع أي جهة أخرى تعمل قي مجال الدفاع عن حقوق اللاجئين.

وترافق تطور عمل الائتلاف مع مجهودات كبيرة على مستوى المشاركة في فهم تجارب دولية أخرى في مسألة اللاجئين كحالة اللاجئين في البوسنة وفاقدي الأرض في جنوب أفريقيا واللاجئين في قبرص بين شطريه اليوناني والتركي، إضافة الى دراسات قانونية واجتماعية واقتصادية ومسوح تخص حالة اللجوء، كل هذه الدراسات التي تمت كان لأطراف الائتلاف والباحثين المتخصصين داخله مساهمة فاعلة فيها، وأيضا تطور الائتلاف الفلسطيني لحق العودة مع تطور في الحملة الدولية والشعبية للدفاع عن حق العودة، والتي كان أطراف الائتلاف رأس الحربة فيها، فقد توسعت دائرة لجان العودة لتشمل معظم الدول الأوروبية وصولا الى تأسيس «الكونفدرالية الأوروبية لحق العودة»، والتي أصبحت عنوانا شديد البروز في العمل الفلسطيني على الساحة الأوروبية، بحيث أصبحت فعاليات العودة أمرا يوميا، وحضورها أصبح يعبر عن الحضور الفلسطيني في الشتات لأن العودة كحق هي اللغة الوحيدة المشتركة بين جميع الفلسطينيين في الشتات، وأصبح الائتلاف يسير ضمن برنامج ساهم في وضعه كافة أعضاء الائتلاف، فقد تم تحديد مجموعة من الفعاليات والمهام المحددة التي لا بد من إنجازها سنويا، فمثلا لجنة المهجرين داخل الخط الأخضر يجري العمل حثيثا لإنجاز مشروع ضخم هو عبارة عن متحف مختص بتراث المهجرين، حيث سيضم المتحف مئات القطع التراثية التي كان أهل القرى المهجرة يستخدمونها، والكونفدرالية الأوروبية ستسعى بشكل جدي لرفع قضايا قانونية أمام المحاكم الأوروبية مطالبة باستعادة الممتلكات، ولجنة العودة في أمريكا الشمالية تبذل مجهودات من اجل تشجيع مقاطعة إسرائيل على جميع المستويات طالما ظلت لا تراعي حقوق اللاجئين، ومجموعة عائدون سوريا ولبنان تعمل بشكل خلاق من أجل إنجاز نشاطات مبدعة في اوساط اللاجئين، ولجنة الدفاع عن حقوق اللاجئين تسعى لتحويل مركز يافا الثقافي كفضاء ثقافي متخصص بموضوع اللاجئين مع التركيز على شرائح اجتماعية محددة داخل أوساط اللاجئين في مخيمات الضفة الغربية، وأيضا لجنة العودة في لندن لديها جهود مميزة للعمل مع برلمانيين بريطانيين للعمل على قضايا العودة لعمل لوبي ضاغط في هذا المجال، ودورها الرائد بالقيام بحملات شعبية في الشارع الإنجليزي، واللجان الشعبية للخدمات في مخيمات فلسطين تعمل على الأرض بشكل جيد، وتتناغم مع التطورات لحل إشكاليات يفرزها الإغلاق وجدار الفصل العنصري، وتعمل على تحسين الأحوال المعيشية عبر توفير لقمة العيش لعدد كبير من العمال، من خلال المشاريع التي تحصل عليها، ومركز بديل يركز حاليا على محاور تخص موضوع اللاجئين وتحديدا العمل الفكري والبحثي وجودته، والعمل المجتمعي داخل أوساط اللاجئين، والحملة الشعبية للدفاع عن حق العودة، وإصدار مجلات متخصصة كالمجدل وجريدة حق العودة، وينسق عمل الائتلاف ونشاطاته بجهد مميز، واتحاد مراكز الشباب يسعى بجد نحو إيجاد كتيبات متخصصة لطلبة المدارس تشرح وبشكل مبسط وعلمي موضوع اللاجئين من النكبة لليوم.

المطلوب مستقبلا من الائتلاف

مما لا شك فيه أن الجهد المبذول يحتاج الى مزيد من الجهد، فهناك مساحات لا زالت بحاجة الى تغطية وعمل، فهناك حاجة ملحة لإيجاد لجان عربية للدفاع عن حق العودة، ودمج غير الفلسطينيين في أوروبا والولايات المتحدة ضمن الحملة الدولية للدفاع عن حقوق اللاجئين، وهذا يتطلب خطابا عقلانيا وعلميا ومنفتحا، وهذا يدفع نحو التركيز على كون خطاب العودة ليس خطابا سياسيا فقط بل هو ذو أبعاد نفسية واجتماعية واقتصادية وتربوية وثقافية غاية في التعقيد وكل جانب من هذه الجوانب بحاجة الى معالجة حقيقية، والعمل على توسيع قاعدة حركة العودة داخل أوساط التجمعات الفلسطينية وخصوصا في أمريكا اللاتينية واستراليا، والوقوف بشكل صارم أمام كافة المبادرات التي لا تخدم الفلسطينيين وحقوقهم في العودة والتعويض واستعادة الممتلكات، والعمل بكل جد من اجل إبراز صوت اللاجئ الحقيقي، وأيضا ضرورة تدعيم الحملات الشعبية الدولية لفرض المقاطعة على إسرائيل حتى تستجيب لقرارات الشرعية الدولية واعترافها بحقوق اللاجئين الكاملة، وتعزيز العمل على الجانب القانوني والاستفادة من تجارب اللاجئين الأخرى، وهذا يتطلب أن يكون الائتلاف على تواصل دائم مع شبكات الدعم القانوني، وتسليط الضوء حول الواقع المعاش للاجئين فيما يخص قطاعات كالأطفال والمرأة والشباب، ومطلوب كذلك الحث الدائم على أن تعقد المؤتمرات السنوية للجان العودة وأن تجري على أسس ديمقراطية لانتخاب الهيئات، وأخيراً ضرورة تعزيز العمل مع كافة اللجان والهيئات الرسمية والشعبية كدائرة شؤون اللاجئين ولجنتي اللاجئين في المجلس الوطني والتشريعي، ومع كافة المبادرات الائتلافية الأخرى والتي تندرج أيضا ضمن حركة العودة، بل أنه آن الأوان أن يتم الضغط من أجل أن تكون لجان اللاجئين الفاعلة في فلسطين وأوروبا والدول المضيفة وأمريكا الشمالية ممثلة ضمن المجلس الوطني الفلسطيني.

أنور حمام هو باحث متخصص في سوسيولوجيا اللاجئين، ومرشح لنيل شهادة الدكتوراة من جامعة تونس الأولى، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية. يشغل السيد حمام منصب مدير دار الأمل للملاحظة والرعاية الاجتماعية، في وزارة الشؤون الاجتماعية، رام الله، ومنصب نائب مدير مركز يافا الثقافي في مخيم بلاطة للاجئين، وهو أيضا عضو مجلس إدارة بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين. وله عدة اصدارات حول موضوعة اللاجئين الفلسطينيين.

ذاكرة الجغرافيا والهجيج

قراءة في حكايات «وما نسينا» للكاتب سلمان ناطور

بقلم: عيسى قراقع

(الحلقة الأولى)

المعركة على فسحة الأمل:

نتناول في هذه المعالجة كتاب «وما نسينا» او «سيرة الشيخ مشقق الوجه» للكاتب الفلسطيني سلمان ناطور، وهو كتاب صادر عن مؤسسة تامر للتعليم المجتمعي ويقع في ١٣٩ صفحة.

والكتاب صادر عام ١٩٩٨ بمناسبة مرور خمسين عاما على النكبة الفلسطينية وهو عبارة عن حكايات عن واقع النكبة والتشريد الذي اصاب الشعب الفلسطيني بسبب الاحتلال الاسرائيلي عام ١٩٤٨ ويأتي على شكل قصص تروى على لسان الشيخ مشقق الوجه موجه لكل الاجيال الفلسطينية المصابة بسؤال النكبة...

وكنت قد قرأت جزءاً كبيراً من هذه الحكايات في مجلة الجديد التي كانت تصدر عن الحزب الشيوعي الاسرائيلي ووقتها كنت طالبا في الثانوية وظلت هذه الحكايات المبدعة راسخة في ذهني لسنوات طويلة، وكنت اتمنى ان اجدها ذات يوم مطبوعة في كتاب حتى تحقق ذلك...

والكتاب عبارة عن سيرة شعب اقتلع من ارضه والقي الى الغربة والشتات كتب بلغة تمزج بين الفصحى و العامية بلهجة فلسطينية صافية وطبيعية مما اضفى عليه جمالا وحساً صادقاً وحرارة انسانية تتفاعل في الوجدان وتنبض بكل ما هو محسوس الى الحد الذي استطاعت فيه لغة الحكايات ان تستدعي كل الغائبين والمشردين الى المكان في ملحمة جماعية راقية تستحق التقدير.

واستطيع القول ان سلمان الناطور استعاض عن الوطن المسلوب بفضاء اللغة المروية والحوار الشعبي فعبأ المكان بالحياة والحيوية، و برز في كل زاوية من زوايا الحكايات المستمدة من معاناة اللاجئين الانسان الفلسطيني صاحب البيت والحصان، صاحب البيدر والزيتون والفرح والطابون .

وقد احسست وأنا اقرأ السيرة ان الفلسطيني عاد الى موطنه، والتحم بمكانه وزمانه...

ويبدو أن الحديث الطويل لم ينته بعد والحكاية لم تتوقف وهي على لسان الارض المذبوحة التي كلما مر عام اخرجت من بطنها وجعاً على شكل طيور تعود الى الخراب تشير الى مجزرة هنا وهناك او الى شجرة وقرية مدفونة، ليظل السؤال مفتوحاً بين اصحاب الحق والغزاة، لم تنته المعركة ما دام في هذه البرّية المفعمة بالحنين صراخ انساني يسيطر على المكان...

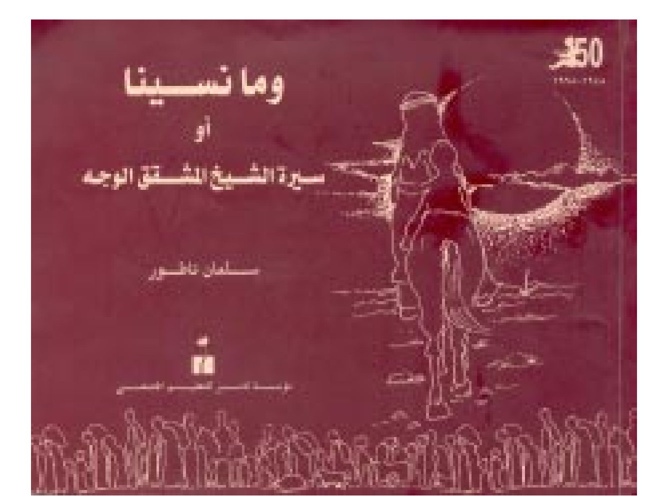
وحكايات سلمان الناطور تتجاوز مجرد الذكريات والبكاء على الاطلال، فهي استعانت بذاكرة الجغرافيا وليس بالجغرافيا لتعود الى فسحة الامل تستنطق الذات المسلوبة وهي تواجه الاخر في ملحمة انسانية عظيمة كل شيء فيها حقيقي وحيّ، حيث يعود الناس الى قراهم المهجرة المدمرة ويبدأون ترميم ما دمره المحتلون في عملية عودة جديدة الى الهوية والحياة.

(كأن المعركة هي فقط على فسحة الامل وان غداً لناظره قريب فكيف لا نلتقط الاشارة هذه الشيفرة التي تسمى الامل واللغة الواحدة بين المغترب في الوطن و المغترب في المنفى...)

ان حكايات الشيخ المشقق الوجه المعبر عن صوت الارض هي رواية فلسطينية نقيضة لرواية المستوطنين والمستعمرين، الذين اعتقدوا ان السيطرة على الجغرافيا ومسح المكان وتغيير الاسماء قد انهوا شعباً كان يعيش هنا، وهي ردّ على الهوية الصهيونية في صراع الوجود، هذه الهوية القلقة غير المستقرة التي تصطدم كل لحظة بزيتونة او بتينة او ببئر ماء...

وما دامت العلاقة بين المكان والذاكرة مترابطة الى درجة تتجاوز النسيان والتغييب فإن حق العودة للاجئين الفلسطينيين ممكن وقد تحقق بالفعل على لسان ابطال وشهود هذه السيرة .

(حين لا نقدر على التعامل مع الجغرافيا والحاضر نعود الى الذاكرة...وحين اردت ان اعرف ماذا حدث قبل خمسين عماً اقتحمت مملكة/



ذاكرة لشيخ مشقق الوجه تحدث اليّ، كان معي في رحلة طويلة اعتقدت في البداية انها تنتهي في المحطة الاولى ولكننا قطعنا الثانية وأخرى ولم نتوقف الى ان لفظ الشيخ المشقق الوجه انفاسه على شاطىء يافا.)

أيام الهجيج..ليش تركتوا البلد...

ايام الهجيج هي ايام النكبة والمذابح وطرد السكان الفلسطينين على يد العصابات الصهيونية عام ١٩٤٨ بعد تدمير القرى واحتلال الارض...وهي نقطة تحول في الحياة الفلسطينية حيث يحل شعباً غريباً محل الشعب الفلسطيني، يسكن بيوته ويسرق حقوله ويجلس في المكان بالقوة والسلاح والحرب...

فهل استطاعت القوة والامر الواقع من انهاء المعركة وتحقيق السيطرة وبلورة هوية نقيضة على انقاض هوية اصابها التدمير...؟

يبدو ان الامر ليس كذلك...فسؤال العودة لم ينكسر على شواطىء الموانئ وعلى بوابات الغربة والمنافي...بل ظل يتردد بشكل ثوري وعنيد على لسان الاجيال الفلسطينية كأن النكبة انتقلت من شخص الى اخر، فظلت حيّة ناطقة متمردة.

(كانت بلدنا عامرة، قرية مزهزهة برجالها ونسوانها واطفالها لكنهم مسحوها عن وجه الارض، حكاية الهجيج بتطول... نعيشها كل يوم... حيانا يأتي شباب صغار ويسألونا: ليش تركتوا البلد.)

خمسون عاماً والسؤال يلح على شكل ضجيج انساني، يستمد قوته وفعاليته من الذاكرة التي لم تمت...هي ذاكرة صارت هي الوطن، ذاكرة تتحدى ولغة لم تهدأ ولم تسكن في الشتات لتتحول الى حالة يأس...

واذا كان الغزاة قد استدعوا كل اسباب القوة والميثولوجيا واستخدموا كل اشكال الابادة من اجل الحفاظ على البقاء في وطن الميعاد المزعوم فإن الفلسطيني استدعى حكاية البلد ليواجه الرواية الصهيونية سلاحاً اخلاقياً وانسانياً يلاحق دولتهم العبرية الواقفة فوق بركان انساني يتململ تحت كيانهم انها معركة الانتظار...

(تظل عشرات القرى تنتظر عودة ابنائها وحتى وان مسحت عن وجه الارض وبقي منها مئذنة او حجارة كنيسة او أي اثر نسميه نصباً تذكاريا فستظل تحمل صورة حية عن عرس الست وردية وردية وعن زفة جمال الصالح وعن طوشة البيادر...

قلنا يا شيخ بعد عمر طويل شو رايح تترك لنا؟؟

ولا شي...

يمكن حكاية بلد...)

حكاية البلد تحولت من سردية الى ثورة، لان سؤال الاجيال لم يتوقف امام الواقع الجديد ولم تدفن الذاكرة لتصبح مجرد اسطورة بعيدة تتآكل يوماً بعد يوم... وهنا سقطت نظرية الامر الواقع لصهيونية وهي تكتشف ان الخيمة تتحرك نحوهم... وان المخيم لا زال يحمل اسماء القرى والحارات والحكايات الاولى... انها علاقة تجاذب بين الحاضر والماضي وبين المنفى والوطن، وبين الاسماء والفضاء.

ان سلمان ناطور في حكاياته الشعبية وهي تروى بلغة الفلاحين البسيطة ترسم افقاً آخراً للمستقبل، سماء اخرى صافية، ووطن غير مجزوء يحمله الضحايا اينما كانوا فوق الارض او تحت الارض...

حكايات من لحم ودم، بشر وشجر وحجارة، هذا هو الوطن... ومن يتنازل عن اصغر قرية او شارع او سقيفة فقد تنازل عن الوطن كله... هذه هي رسالة الارض.. رسالة الشيخ مشقق الوجه.

(قلنا للشيخ: ما هي حدود«عين حوض»؟ نزل عن السرير ووضع يده على كتف احدنا ومشى حافياً واشار بإصبعه نحو الشرق، هناك العراق الاحمر وحجر الشقيف ومن القبل:حجر السرج ومغارة الفرح ومن الغرب: لطبلة والمحجانة ومن الشمال: وادي فلاح...

قلنا له: الان اصبحنا نعرف خارطة فلسطين.)

الكوابيس:

حكايات وما نسينا توضح البعد السياسي للصراع الفلسطيني-الاسرائيلي...وهذا ما تشير اليه المنظومة الثقافية الاسرائيلية التي تسعى الى طمس اثار النكبة من الذاكرة الفلسطينية للوصول الى تسوية او ما يسمى حلاً للنزاع بعد ان اثبت الحل العسكري واسلوب الابادة فشله في اسقاط مطالبة الشعب الفلسطيني بحقه في عودته الى قراه وبيوته التي طرد منها عام ١٩٤٨...

ان النكبة لم تترك بعدها العميق والقاسي فقط على الفلسطينين بل تركت نفسها امام صلابة الذاكرة الفلسطينية على المجتمع الاسرائيلي والسكان الغرباء الذين جاءوا من كل بقاع الدنيا ليعيشوا فوق انقاضٍ تطاردهم إشباح سكانها الاصليين ليل نهار...كل شيء يذكرهم انهم محتلون ومغتصبون...لكل هذا يُصرّ القادة الاسرائيليون بإستمرار ان يتنازل الفلسطينيون عن حق العودة لاجل ان يستريح اليهودي المستعمر ويتحرر من حالة القلق والخوف الدائمين...

الاسرائيليون يتمنون ان يتوقف الشيخ مشقق الوجه عن سرد الحكايات...بل يتمنون ان لا يجد اجيالاً تستمع اليه، لانه بعد كل حكاية هناك فدائي...وهناك خطوة الى الامام...وفي كل حكاية كابوس مخيف يزعج دولة مسلحة وقوية تعيش في كل لحظة كأنها ستغرق في البحر...

وكلما كبرت السيرة وتواصلت كلما ازداد الرعب الاسرائيلي...لهذا حاولوا تخريب المناهج الفلسطينية، وحاولوا تغيير اسماء القرى والمدن العربية الى اسماء عبرية...فهم يشعرون ان المدينة ليست مدينتهم...

وهذا ما حدث مع احد اليهود المهاجرين الذي استوطن في قرية«سيريس» عندما جاءه الفلسطيني صاحب البيت ذات يوم ليقول له هذا بيتي...انا خلقت هنا...

(ويقال ان في الليالي المعتمة كانت تداهمه الكوابيس...فقد قرر ان يترك البلاد خشية ان يلاحقه الطيف الى كل مكان..)

كل ذلك لاننا ما نسينا

(يتبع في العدد القادم)

عيسى قراقع هو مدير عام جمعية نادي الاسير الفلسطيني في الضفة الغربية. حاصل على شهادة الماجستير في الدراسات العربية المعاصرة من جامعة بيرزيت وله مؤلفات عديدة ومنها: «الاسرى الفلسطينيون بعد اتفاقيات اوسلو»؛ «التعذيب في سجون الاحتلال الاسرائيلي»؛ «كيف تنام وقيدي يكبل حلمك»؛ «زوابع الخنساء في سجن النساء»؛ «زغاريد البلابل المقيدة» (شعر)؛ «حكاية الصامد بن البرتقال» (قصص)؛ «ذاكرة من ملح وحديد». كما نشر العديد من المقالات والابحاث في الصحف والمجلات.

تتمة - كيف إستولت إسرائيل على الأراضي الفلسطينية

الأراضي في النقب (اتفاقية السلام مع مصر) لسنة ١٩٨٠. إن الهدف الأساسي من وراء استمرار هذه السياسة هو تعزيز المدن والبلدات اليهودية الحالية، وربط المناطق السكنية اليهودية بعضها ببعض من جهة، وعزل وتطويق المناطق السكنية العربية ومنع توسعها لمنع تشكل امتداد عربي، من جهة أخرى.

خاتمة

عانى الفلسطينيون الذي يعيشون في إسرائيل، ليس من مصادرة أراضيهم لمنفعة السكان اليهود فقط، بل من سياسة التمييز التي تُمارس ضدهم في المجالات كافة بما في ذلك قدرتهم على تخطيط بلداتهم وقراهم، حيث لم يحصل أي تخطيط حقيقي في المناطق التي تسميها إسرائيل «الوسط العربي». وقد أخفقت حكومة دولة إسرائيل وبشكل متواصل في تلبية الحاجات التطويرية في القرى العربية، لذا، أصبح «البناء غير المرخص» و«غير القانوني» في هذه القرى ظاهرة لا محالة منها. وقد هدمت إسرائيل المئات من المنازل العربية بسبب بنائها خارج المسطحات الضيقة التي تحددها إسرائيل للقرى العربية. أخيرا، يجب أن نتذكر حقيقة عدم قيام حكومة إسرائيل ببناء أو المبادرة الى بناء بلدة أو قرية عربية واحدة منذ قيام دولة إسرائيل. بل بالعكس، «لم يتم الاعتراف» بعشرات القرى العربية من قبل وزارة الداخلية الإسرائيلية، و بالتالي بقيت تفتقر هذه القرى إلى الخدمات والبنية التحتية الأساسية، وتواجه هذه القرى، في حال قيام سكانها بتوسيع المساحات المبنية، قرارات الهدم الإسرائيلية والجرافات الحكومية.

في ظل ما سبق، يتطلب الحديث عن أية خطة جدية تهدف إلى تمكين/ تيسير عودة اللاجئين الفلسطينيين والمهجرين إلى وطنهم/ قراهم الأصلية و/ أو الحديث عن احتمالات حقيقية لاستعادة الأملاك، يتطلب قيام إسرائيل بإجراء تغييرات/ تعديلات مقترحة على قوانينها، بحيث يصبح بالإمكان إعادة نقل الملكية في أجزاء من «أراضي إسرائيل» مرة أخرى. كما يجب أن تتوفر جهود دبلوماسية فلسطينية (وبالأساس) دولية حقيقية لتحقيق الحل القانوني والسياسي (ضمن إطار اتفاق سلام) لقضية اللاجئين الفلسطينيين، شبيه بالحل بما توصلت إليه حالة البوسنة والهرسك، حيث تم إلزام حكومات البوسنة والهرسك وجمهورية صربيا، و من خلال «اتفاق دايتون» للسلام الموقع في باريس في شهر كانون الأول من العام ١٩٩٥ (الملحق ٧ من الاتفاق)، بتغيير و إلغاء بعض قوانينها لأجل تمكين اللاجئين من العودة إلى مواطنهم الأصلية هناك والمطالبة بممتلكاتهم أو بتعويضهم عن أملاكهم التي حُرموا منها ولا يمكن إعادتها إليهم خلال فترة النزاع.

أسامة حلبي هو محام وخبير قانوني، له العديد من المؤلفات القانونية. المقال هو ملخص لورقة عمل أعدها السيد حلبي باللغة الانكليزية وحملت عنوان «قوانين أراضي إسرائيل كأداة سياسية – قانونية: الاستيلاء على الأراضي العربية الفلسطينية ومصادرتها وخلق المعوّقات الطبيعية والقانونية لمنع إعادة الممتلكات مستقبلاً» قدمت الى الحلقة الدراسية الثانية لملتقى خبراء مركز بديل، بعنوان «استعادة حقوق الملكية والسكن في إطار الحل الدائم لقضية اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين»، ٢-٥ تشرين الأول ٢٠٠٣، جامعة جنيف/سويسرا. للحصول على ورقة العمل باللغتين العربية والانكليزية أنظر الى موقع مركز بديل على شبكة الانترنت: www.badil.org.

من هو محمد العدناني ؟

بقلم: يوسف عبد الرحمن خليفة

مولده ونشأته وتعليمه

هو محمد بن فريد خورشيد باشا الحسني وكنيته: أبا نزار والشاعر من أسرة خورشيد المعروفة. تلك الأسرة التي أبى أحد الأجداد فيها- وهو خورشيد باشا الحسني- إلا أن تنسب الأسرة كلها إليه في منتصف القرن التاسع عشر، ولما شب محمد عن الطوق ونظم الشعر كوالده وعرف أنه من أصل عربي، وأن كلمة (خورشيد) إلى العدناني نسبة إلى عدنان جد العدناني محمد خورشيد.

نشأت على هوى الفصحى صبيا — ومع شعرائها خضت العبابا
فلم تر غيرَ آي الله ورداً — فراح اللب يلتهم الكتابا
حملت إسم خورشيد ولم — تمت إلى الإكاسرة انتسابا
لقد ظلموك فالدم يعربي — من الزهراء سال سنى وطابا

ولد في مدينة جنين الفلسطينية في ١٩٠٣/٣/٢٦م. وكان والده حاكماً لمدينة جنين في العهد العثماني، فتلقى محمد علومه الابتدائية في مدن: جنين، طولكرم، غزة، دمشق، صيدا، وأتم دراسته في مدرسة الفنون الأمريكية في صيدا. وعملاً بوصية والده درس في جامعة بيروت الأمريكية الطب سنتين تحضيريتين وسنتين في كلية الطب، ثم إلتقى بأمير الشعراء أحمد شوقي وأنشده إحدى قصائده فلما سمعه أمير الشعراء أعجب بشعره وأصر عليه أن يترك دراسة الطب ويتوجه إلى دراسة الأدب فوافقه ودرس في كلية الآداب في الجامعة الأمريكية، وفاز بشهادة الآداب عام ١٩٢٧.

كان الشاعر العدناني رحمه الله يعد لإصدار المجلدين الثاني والثالث من ديوانه ولكن للظروف الامنية التي كان يعيشها بلبنان- مقر إقامته- فقد تعذر إصدارهما، والمجلد الأول متوفر في المكتبات.

عمله

عمل مدرساً في مدارس ومعاهد العراق وفلسطين، وعمل في جامعة حلب، ودار المعلمين ودار المعلمات فيها وعمل مديراً لكلية المقاصد في صيدا، كما وعمل مديراً لشركة المقاولات والتجارة (فرع المدينة المنورة). ومنذ عام ١٩٦٨ عاد إلى صيدا وتفرغ للإنتاج الأدبي حتى آخر أيام حياته.

جهاده

هاجم الشاعر الجيش الفرنسي الذي دخل صيدا عام ١٩٨١، وخلال دراسته في مدرسة الفنون الأمريكية بصيدا انذر بالطرد مرتين لإلقائه قصيدتين سنتي ١٩٢١و ١٩٢٢ هاجم بهما الاستعمار الفرنسي ودعا إلى الاستقلال والوحدة.

وأثناء دراسته في الجامعة الأمريكية طرد مع زملاء له لأنهم القوا خطباً في ٦/أيار عام ١٩٢٧ على قبور الشهداء الذين أعدمهم السفاح جمال باشا. وقد ألقى الشاعر العدناني يومها قصيدة حماسية عنيفة، أعتقله على أثرها الفرنسيين.

وفي العراق بعد تخرجه عمل مدرساً، واعتقل مرتين لتحريضه على الإنجليز الذين يحتلون العراق، مرة عندما أشترك في مظاهرة ضد اليهودي (الفرد موند) حينما زار العراق، واضطر هذا اليهودي أن يتأخر في الصحراء إلى الليل وليدخل بغداد متخفياً بعدما حطمت جميع أقواس النصر والزينة التي أقامها يهود العراق الذين كانوا يقيمون في مدينة بغداد.

شعره

الشاعر له رسالة يحرص أن يوصلها إلى غيره، خاصة الشاعر الملتزم بقضايا أمته ووطنه، والشاعر الحقيقي صاحب المبدأ لا يتحول عن مبادئه مهما كان الثمن، وهذا القول ينطبق على العدناني فكان شاعراً ملتزماً بقضايا أمته ووطنه طوال حياته فهو القائل:

فليس الشعر إلا الحق صرفاً — وما علَّمت شعري أن يداور
ومن لم تدفع الضيم المدمي — قوافيه، فما هذا بشاعر

الشاعر العدناني كتب في مختلف مواضيع الشعر من مدح ورثاء ووصف وهجاء وغير ذلك، وألقى عدة أناشيد كنشيد: القدس، فلسطين، الشهيد وغيره. والشاعر العدناني تقيد بعمود الشعر العربي الأصيل، لأنه يعتبر الشعر الحر الحديث شعراً هجيناً ليس فيه موسيقى، ويعتبر العدناني أن معظم الشعراء الذين يكتبون على الصورة الحديثة لم يلجأوا إلى هذا النوع من الشعر إلا ليستروا قلة المفردات العربية العالقة بأذهانهم.

والعدناني يعتبر هدم اللغة العربية، وضعضعة الكيان العربي والقضاء على الآمال الكبيرة المعقودة على الوحدة العربية. من الأسباب التي جعلته لا يقبل أن يكتب شعراً على صورة الشعر الحديث الخالي من قيود الوزن والقافية والإيقاع. ويقول «لو كنت كبعض شعرائنا الذين ينظمون الشعر الحديث لنظمت كل يوم معلقة يقومون لها ويقعدون ولملأت عشرات الرفوف بدواويني».

وللعدناني شعر قومي صادق العاطفة، ركز فيه على الوحدة العربية وأنها طريق التحرير. فشعره قوي وواضح ورقيق. وينبع صدق عاطفته من الآلام التي ذاقها من ضياع وطنه وتشرده مع أهله، ورؤيته الآف الشهداء الذين سقطوا دفاعاً عن أرض الإسراء والمعراج، فكل هذا أثرَ على شاعريته، فجاء شعره صادقاً قوياً، متيناً، لأنه صادر عن قلب مكلوم يحن دائماً إلى وطنه ويتمنى دائماً العودة فيقول:

يحن إلى فلسطين فؤادي — حنين البيد للسحب الغوادي
وتنزع شطرها روحي اشتياقاً — نزوع نفوس قومي للجهاد

وعندما وقعت هزيمة عام ١٩٦٧ لم يستطع عقل العدناني أن يتصور ما حدث فقضى بضعة أيام وهو في حالة شك وذهول وقلق نفسي وكتب قصيدته التي بعنوان (لا أصدق) منها هذه الأبيات:

أنا لا أصدق أننا — أمس هزمنا لا أصدق
قول يكاد اذا اليه — أصاخت الأرواح، يزهق
ويجمد الأنفاس في صدري — وفي ليلي، يؤرق

مختارات من شعره

قال في قصيدة تزيد أبياتها عن ثمانين بيتاً في رثاء الشهيد البطل عبد القادر الحسيني، قائد الجهاد المقدس بعد أن سقط شهيداً في معركة القسطل المجاورة للقدس ١٩٤٨/٤/٨م.

والقصيدة تحمل عنوان القائد الشهيد:

زغردي اليوم يا جنان الخلود — واهتفي بالنشيد تلو النشيد
جاء سبط الرسول طلق — الأسارير محاطاً بهالة التمجيد
شق للقسطل المنيعة درباً — عبَّدته عزيمة الصنديد
كان بين العداة ليثاً وحيداً — ورأوه في البطش غير وحيد
ليتني كالحبيب أقضي شهيداً — في ظلال من قسطل وبنود

مؤلفاته

من مؤلفات الشاعر العدناني: «أمير الشعراء شوقي»، «في السرير»، «الأعراب» (خمسة أجزاء)، «النحو البسيط»، «الروضة» (خمسة أجزاء)، «الطرائف» (سلسلة للأطفال)، «أقاصيص للأطفال»، «معجم الأخطاء الشائعة»، «معجم الاغلاط اللغوية المعاصرة»، «العدنانيات» ويضم دواوين شعر العدناني العديدة.

وفاته

توفي رحمه الله في بيروت في عام ١٩٨١م بعيداً عن موطنه الذي كان يتمنى أن يدفن فيه، فقد قال الشاعر:

حسب جسمي الصغير فيه ضريح — تحت غصنٍ عليه تشدو الحمائم
لا أبالي أفي جنين ثراه — أم ثراه في القدس، أو عين كارم

وقبل وفاته بعامين تقريباً خاطب الشاعر فلسطين قائلاً:

فداؤك يا فلسطين جناني — ولبي والقريض ونور عيني
سأدفن فيك موعدنا قريب — فحسبي ما ألاقي بعد بيني

مؤلفات عن حياة الشاعر العدناني وأدبه.

ألف عدد من الأساتذة كتباً عن حياة الشاعر وأدبه، منهم الدكتور عمر الأسعد والأستاذ صبحي عبيد والأستاذ رشاد رشيد أحمد والأستاذ فؤاد صالح السيد. وهذا عدا عشرات الكتب التي كتب أصحابها عن العدناني وغيره من الشعراء والأدباء خاصة المؤلفات التي تتحدث عن أعلام الفكر والأدب في الأردن وفلسطين.

خطة إسرائيلية جديدة - قديمة لشطب حق العودة وتوطين اللاجئين الفلسطينيين خارج ديارهم الأصلية

خاص بـ «حق العودة»

أفاد مصدر رفيع في وزارة الخارجية الإسرائيلية أن إسرائيل أعدت مقترحا جديدا لتوطين اللاجئين الفلسطينيين بعيدا عن ديارهم التي هجروا منها والواقعة داخل اسرائيل، حيث يرمي المقترح الإسرائيلي الجديد-القديم الى توطين اللاجئين في كل من قطاع غزة والضفة الغربية والدول العربية والغربية المختلفة، من خلال إنشاء صندوق دولي للمساعدات.

وتعول إسرائيل على تمويل دولي لبناء مساكن في المرحلة الأولى داخل مخيمات اللاجئين في قطاع غزة الذي يفترض أن «ينسحب» منه الجيش الاسرائيلي بموجب خطة فك الارتباط في العام ٢٠٠٥. وسيتم توسيع هذا التمويل لاحقا ليشمل مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية والدول العربية.

وكان مدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية، رون بروسور، قد صرح لإذاعة الجيش الإسرائيلي أن «خطة استيعاب اللاجئين هذه تخدم مصلحة اسرائيل والفلسطينيين والأسرة الدولية». وأضاف «من الضروري أن تسعى اسرائيل لحل مسألة اللاجئين بهدف تفادي المطالبة بعودتهم الى اسرائيل لاحقا».

إسرائيل «تطلب المساعدة» من المجتمع الدولي

وأشارت الاذاعة العسكرية نفسها إلى أن وزير الخارجية الاسرائيلي، سيلفان شالوم، توجه مؤخرا الى عدد من الدول المانحة والبنك الدولي مطالبا إياهم برصد أموال للمخطط الاسرائيلي. ونقلت الإذاعة عن مصادر سياسية اسرائيلية مطلعة قولها أن «اسرائيل ستطلب من دول العالم ان تستوعب لاجئين فلسطينيين في اراضيها»! وزعمت هذه المصادر انه «نشأت الان فرصة لازالة هذا الموضوع (أي قضية اللاجئين الفلسطينيين) عن جدول الأعمال اليومي ومن المباحثات المستقبلية حول الاتفاقات الدائمة» مع الفلسطينيين. وإدعت بأن «الفرصة» قد نشأت على أثر رحيل الرئيس ياسر عرفات، «الذي حاول تخليد قضية اللاجئين» كما أشارت المصادر.

وتأتي هذه التصريحات، في خضم زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي الى بروكسل واجتماعه مع قادة الاتحاد الأوروبي، حيث حثهم على «لعب دور أكبر في الشرق الأوسط». وصرح شالوم للصحفيين الثلاثاء الفائت أن الاتحاد الاوروبي يمكنه ان يساعد بالتوسط بين اسرائيل والدول العربية واستخدام نفوذه لقيادة ما اسماه «خطة مارشال» دولية للاستثمارات الجديدة في المنطقة.

الفلسطينيون يندِّدون بالخطة الاسرائيلية

وجاءت ردود الفعل الفلسطينية الرسمية والشعبية الأولية منددة بالكامل بمضمون الخطة الإسرائيلية الجديدة، واعتبروها محاولة إسرائيلية للحيلولة دون تطبيق حق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة الى ديارهم الاصلية التي هجروا منها، وذلك بموجب قرارات الشرعية الدولية وفي المقدمة منها قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم ١٩٤ الصادر في ١١ كانون الاول من عام ١٩٤٨، ومختلف مواثيق القانون الدولي.

وفي تعقيب أولي، جدد رئيس منظمة التحرير الفلسطينية محمود عباس (أبو مازن) خلال مؤتمر صحفي عقده في العاصمة السعودية الرياض، الثلاثاء الماضي، جدد رفض المنظمة لأي مقترحات لتوطين اللاجئين الفلسطينيين، قائلا أن «أي اقتراح بشأن توطين اللاجئين مرفوض تماما». وأضاف أبو مازن أن الحوار مع التنظيمات بلغ «مراحله الأخيرة واتخذ منحى جديا بشكل أستطيع القول أننا نقترب من التوصل إلى اتفاق شامل لترتيب أوضاع البيت الفلسطيني».

واعتبر المفكر والكاتب، د. عبد الله الحوراني، رئيس التجمع الشعبي للدفاع عن حق العودة، ومقره في غزة، إعتبر المبادرة الإسرائيلية تتويجا لجهود متواصلة بذلتها إسرائيل وحكومتها على مدار العامين الماضيين، برزت بشكل لافت منذ تحفظها على خارطة الطريق، بادعاء عدم «إسقاطها» لحق العودة للاجئين الفلسطينيين، ومن ثم تركيزها المتواصل على يهودية دولة اسرائيل وما يحمله من هدف أساس في قطع الطريق أمام عودة اللاجئين، واحتمالات تهجير جديد للفلسطينيين في اسرائيل، مرورا باصرار أرئيل شارون، رئيس الحكومة الاسرائيلية على رسالة ضمانات مكتوبة من الرئيس الأمريكي جورج بوش لاستبعاد حق العودة، وموافقة الولايات المتحدة على الموقف الاسرائيلي الرافض لهذا الحق. وهو ما يوحي الى أن اسرائيل تدرك أن الخطر الأساس يكمن في حق العودة. وقال الحوراني في حديث خاص لـ «حق العودة»: «إن اسرائيل تهدف من وراء هذه المبادرة الى إستثمار حالة العجز الفلسطيني والعربي غير المسبوق، وحالة الهيمنة الامريكية المساندة لاسرائيل من أجل فرض شروطها ومواقفها. ويشجعها بذلك خروج أصوات من الشارع الفلسطيني، تنازلت عن حق العودة للاجئين، واستمرارها بالعمل بالرغم من حالة الرد الشعبي العارم ضد مثل هذه المبادرات». وأضاف الحوراني: «يجب أن تشكل هذه المبادرة حالة إستنفار لكل المؤسسات الفاعلة في ميدان الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين كما يجب التوجه فورا إلى منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبار هذه المبادرة أول وأصعب امتحان تمر به القيادة الجديدة وهي تخطو خطواتها الاولى».

من جانب آخر، حذر النائب العربي في الكنيست الإسرائيلي د.أحمد الطيبي، رئيس الحركة العربية للتغيير، من خطورة المشروع الذي طرحه وزير الخارجية الإسرائيلي، وتعكف طواقم الوزارة على تحضيره، بشأن توطين اللاجئين في المخيمات. وقال الطيبي في بيان خاص، إن «هذا مشروع خطير ومرفوض، ويهدف إلى منع تنفيذ قرارات الشرعية الدولية حول حق العودة وقضية اللاجئين الفلسطينيين».

هذا وأصدرت لجنة الدفاع عن حقوق اللاجئين الفلسطينيين، ومقرها في مخيم بلاطة للاجئين، بيانا ندّدت فيه بالخطة الإسرائيلية الجديدة القديمة. وصرح البيان: «منذ النكبة إلى يومنا هذا وإسرائيل لم تقدم عرضاً جدياً لحل قضيّة اللاجئين، بل على العكس كانت مقترحاتها بهذا الخصوص على الدوام تنبع من رؤية عنصرية تتناقض مع القانون الدولي وحقوق الإنسان والحقوق الإنسانية والأخلاقية والقانونية للاجئين وفي مقدّمتها حق العودة واستعادة الممتلكات والتعويض، وفي هذا السياق تأتي الخطّة الإسرائيلية الجديدة - القديمة لشطب حق العودة».

مخيم الفارعة: نعم لحق العودة ورفض مطلق للتوطين والتعويض

خاص بحق العودة

إلى الشمال من مدينة نابلس على بعد ١٧ كيلومترا، وجنوب مدينة جنين ٢٥ كيلومترا يقع مخيم الفارعة، الذي استمد اسمه من إحدى أخصب الأراضي الفلسطينية والتي تعرف بوادي الفارعة.

ربما أكثر ما يميز هذا المخيم موقعه بين مدينتي نابلس وجنين، وإذا كانت لهذه الميزة فوائدها سابقا، إلا أنها بعد اندلاع انتفاضة الأقصى انقلبت للنقيض تماما، حيث أن الحصار المستمر على نابلس وجنين منذ أربعة أعوام ترك المخيم في عزلة بعيدا عن المرافق الصحية والتعليمية المهمة.

وحول نشأة مخيم الفارعة يقول خالد منصور أحد مؤسسي لجنة سنعود الهيئة الوطنية العليا لعودة اللاجئين وأحد الناشطين في لجنة المخيم، تأسس مخيم الفارعة ١٩٤٩ بمبادرة الصليب الأحمر ثم تكفلت وكالة الغوث بالاهتمام بالمخيم، وفي عامي ٥٥ و٥٦ تحول المخيم من الخيم إلى المباني الإسمنتية.

وربما يكون مخيم الفارعة من المخيمات النادرة التي لا تعاني بصورة خطيرة من الازدحام السكاني، حيث يبلغ عدد السكان ستة آلاف نسمة، موزعين على مساحة المخيم الأصلية التي أنشئ عليها والتي تبلغ ١٢٥ دونما.

ويقول «تسببت حرب ١٩٦٧ بنزوح نحو سبعة آلاف نسمة من المخيم إلى الأردن خوفا من الحرب، وعلى ما يبدو هذا هو السبب وراء قلة عدد اللاجئين مقارنة ببقية مخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة».

ويوجد في مخيم الفارعة مركز نشاط نسوي، ومركز شباب، ولجنة تكافل اجتماعي وأخرى لتأهيل المعاقين، وعيادة طبية يداوم فيها طبيب عام وطبيب أسنان، ومختبر وصيدلية، وكانت هذه المرافق الطبية تستقبل المرضى من السكان على مدى أربعة أيام في الأسبوع، ولكن بعد اندلاع انتفاضة الأقصى أصبحت تعمل طوال أيام الأسبوع.

وحول المشاكل التي يعاني منه مخيم الفارعة يقول أحمد العابد رئيس اللجنة الشعبية سابقا «ربما على النقيض من بقية مخيمات اللاجئين التي أقيمت في ضواحي المدن، فإن مخيم الفارعة بعيد عن أي] مدينة تمتلك كل المرافق الصحية والتعليمية والترفيهية التي يحتاجها السكان، قبل الإغلاقات والحواجز كان المخيم يبعد ١٧ كم عن مدينة نابلس أما الآن فإن المسافة على الأقل ٣٢ كم».

ويقول «حتى الآن لا يوجد في المخيم شبكة مجار عامة، حيث لا يزال هناك حفر امتصاصية لكل بيت، بالإضافة إلى وجود بوادر لازدحام سكاني بسبب كثرة الأزواج الشابة».

ويضيف «الاكتظاظ السكاني الذي لم يشكل مشكلة منذ سنوات بدأت خطورته تظهر الآن، حيث الازدياد الطبيعي للسكان وكثرة الأزواج الشابة ما حدا بالسكان للتوسع بشكل عمودي بالرغم من أن البيوت غير ممهدة لذلك وغير آمنة».

ولعل وجود نحو عشرين بئرا ارتوازية حول المخيم تابعة لأراضي طوباس، وانتشار المزارع الخصبة التابعة لأهالي طوباس وطلوزة خفف من حدة البطالة نسبيا.

ويقول أحمد أبو الحسن مدير العلاقات العامة في اللجنة الشعبية للمخيم «هناك نسبة بطالة عالية في المخيم حيث كانت غالبية الأيدي العاملة في المخيم تعمل في إسرائيل بمعدل «٢٠٠ شيكل يوميا» واتجه جزء كبير منها للعمل في المزارع القريبة في منطقة طوباس وطلوزة بأجر يومي لا يتجاوز «٥٠ شيكلاً».

وينوّه العابد «هناك انتشار كبير للبطالة والفقر، حيث يوجد الكثير من عائلات المخيم تعيش تحت خط الفقر، وتفوق نسبة البطالة ٧٠٪» وتنتشر بين العمال و حملة الشهادات العليا.

وتشكو المواطنة أم رأفت «من ازدحام المدارس واكتظاظها بالطلبة، وضيق المدارس وعدم توفر الشروط الصحية اللازمة فيها».

وحسب خالد منصور «فإن مدرسة الأولاد على سبيل المثال تعاني من اكتظاظ هائل، وعادة ما يكون إضافة غرف صفية جديدة على حساب الساحة والمقصف، إلى جانب استخدام المكتبة والمختبر كغرف صفية بديلة».

ومثل بقية المخيمات الفلسطينية يتعرض مخيم الفارعة إلى اعتداءات عسكرية إسرائيلية، نجم عنها استشهاد ١٢ مواطنا، وجرح واعتقال العشرات خلال انتفاضة الأقصى.

وتحظى قضية اللاجئين في مخيم الفارعة بقدسية لا ترقى لمستواها أية قضية أخرى، وإن كان هناك الكثير من القلق بعد وفاة الرئيس ياسر عرفات.

وحول ذلك يقول خالد منصور«أظهر استبيان عملت عليه بالتعاون مع مركز العودة، في أيار٢٠٠٣، اعتمد على عينات عشوائية أن ٩٥٪ من سكان المخيم مع حق العودة، وهناك تمسك شديد بحق العودة ورفض للتوطين والتعويض، مع التأكيد على أن قضية العودة جوهرية».

تقول هيام العايدي «عندما توفي الرئيس شعرنا بخيبة أمل كبيرة، خسارة لا يمكن الحديث حتى عن مدى فداحتها وتحديدا في هذا الوقت الدقيق، ومع ذلك يجب أن نتفاءل في أن يحمل لنا المستقبل بعض الأمل».

ويقول أحمد أبو حسن وهو لاجئ من قرية صبارين قضاء حيفا «وفاة الرئيس تركت فراغا كبيراً، لقد وجدنا أنفسنا أمام وضع خطير وتحديات كبيرة، الرئيس الراحل ياسر عرفات لم يجعل من حق العودة يوما قضية قابلة للتفاوض والنقاش، لأنه يدرك قدسيته بالنسبة لملايين اللاجئين، وأعتقد أن لا أحد يجرؤ على التنازل عن حق العودة المقدس والذي حافظ عليه الرئيس الراحل طيلة حياته».

وأضاف «حق العودة يورث من جيل إلى جيل، والجيل الحالي يدرك أهمية العودة وخطورة التنازل عن حق كلفهم الحياة في المخيمات».

ويقول حازم جعافرة (٢١ عاما) وتنحدر عائلته من الكفرين قضاء حيفا:«حق العودة لا يرتبط بأي إنسان حتى لو كان الرمز عرفات، هذا الحق مقدس لا يمكن لأي أحد التفكير في التنازل عنه، لا يمكن لأي شخص أن يمتلك الحق بالتنازل عن حق لملايين الفلسطينيين في مخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة، ومخيمات الأردن وسورية ولبنان، وحتى اللاجئين في كل دول العالم فكل واحد منهم يملك حقا في العودة».

ويضيف «قبل اندلاع انتفاضة الأقصى قامت عائلتي بزيارة قريتنا «الكفرين» لقد حولها الإسرائيليون إلى منطقة عسكرية مغلقة محرمة على الجميع حتى على الطيور، ومع ذلك أعلم أن هذه قريتي وهناك دفن جدي، وأمتلك هناك بيتا وأرضاً».

رسالة موجهة الى رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية من التجمع الشعبي الفلسطيني للدفاع عن حق العودة

الأخ / رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حفظه الله

مقدمة:

نتيجة للحوارات التي دارت حول الانتخابات المحلية وموقع المخيمات منها، فإننا في التجمع الشعبي للدفاع عن حق العودة والذي يضم غالبية الأطر العاملة في حقل اللاجئين، نقدم رؤيتنا من خلال المذكرة التي نضعها بين أيديكم، والتي تمثل نتاجاً لورشة العمل التي عقدت بمقر التجمع يوم ١١/٢٥ ولمجموع الحوارات التي دارت حول هذا الموضوع في مخيمات الضفة والقطاع، والتي تمثل رغبة اللاجئين أنفسهم آملين الأخذ بها والعمل بموجبها.

فقضية اللاجئين كما تعلمون تمثل جوهر القضية الفلسطينية وأساس الصراع العربي الإسرائيلي، والذي جاء نتيجة للاحتلال الصهيوني لأكثر من ثلاثة أرباع فلسطين في العام ١٩٤٨ واستيلائه على ما تبقى منها في العام ١٩٦٧، والآن وبعد أكثر من ستة وخمسين عاماً تمثل عمر النكبة، ونتيجة لما بلغه الكيان الصهيوني بدعم من الإدارة الأمريكية من القوة والهيمنة على المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط، تزداد المخاطر على قضية اللاجئين، وحقهم الثابت في العودة. كما تبرز مخاطر داخلية تهدد هذا الحق، تتمثل في بعض المبادرات التي تصدر عن أطراف فلسطينية مسؤولة وتمس بحق اللاجئين في العودة.

إن أهمية قضية اللاجئين تأتي من خلال بعدها الشمولي الممتدة آثاره على الشعب الفلسطيني بأكمله، والذي يعيش أكثر من نصفه خارج حدود فلسطين التاريخية، والذي يقيم غالبيتهم في ضيافة الدول العربية المجاورة ودول العالم المختلفة ودون أن يتمتعوا لأكثر من خمسة عقود بحقوقهم الطبيعية الإنسانية التي وهبها الله لبني البشر.

فقضية اللاجئين تمثل مركزية الصراع، وهي قضية تجمع كافة قوى العمل الوطني الفلسطيني على حقهم بالعودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا منها عام ١٩٤٨، وليس إلى أراضي السلطة الوطنية، والذي يمثل الأساس الذي قامت لأجله حركات المقاومة والجهاد في فلسطين، والذي من أجله لبى اللاجئون مع أبناء جلدتهم النداء، وانخرطوا في صفوف المقاومة والعمل الوطني، فكانوا وقودها وأكثر من تحمل أعباءها واكتووا بنارها.

إن الانتخابات على اختلافها خاصة أو عامة تعتبر من الحقوق الطبيعية التي يجب أن يمارسها الإنسان في اختيار ممثلين عنه سواء أكانوا ممثلين سياسيين أم لإدارة خدماتهم اليومية.

ولا نعتقد أن إجراء الانتخابات داخل المخيمات في فلسطين أو خارجها يؤثر على حق العودة أو يتعارض معه ولا نعتقد كذلك أن تحسين أوضاع المخيمات وتطوير حياة السكان فيها من عمران وتعليم وصحة وبنية تحتية سيلغي مطالبة اللاجئين عموماً وسكان المخيمات خاصة بحقهم في العودة إلى ديارهم واستعادة ممتلكاتهم.

كما لا نعتقد بوجود جهة قانونية محلية أو دولية ترفض فكرة الانتخابات في المخيمات، بل أن إجراءها في المخيمات سيخرجها من دائرة التهميش وسيخرجها أيضاً من دائرة الخوف من عمليات الدمج والتوطين في المدن المختلفة، وسيضع الأشخاص المنتخبين أمام مسؤولياتهم، وستكون الفرصة أمامهم لتحصيل حقوق المخيمات الضائعة والتائهة بين أصحاب الاجتهادات المختلفة، بل وستساهم العملية الانتخابية في رفع مستوى الخدمات التي ستقدم للاجئين من سكان المخيمات.

فمشاركة سكان المخيمات في العملية الانتخابية واجبة، ووجوبها بأن تجري فيها الانتخابات باعتبارها وحدات مستقلة للمحافظة على تماسكها وبقائها باعتبارها تمثل رمزا من رموز النكبة وشاهدا حيا على الجرم الذي حل باللاجئين وتاكيدا على تمسكهم بحقوقهم السياسية بل ودعوة صريحة ومباشرة للمجتمع الدولي لحل هذه القضية بمقتضى قرارات الشرعية الدولية، وعلى أن تجري الانتخابات في المخيمات وفق نظام خاص ولوائح يجري الإعداد لها وبما يتوافق مع الوضع السياسي والقانوني لها وبما يؤكد على مسؤولية وكالة الغوث الدولية (الأونروا) عن الخدمات الأساسية التي تقدمها للمخيمات وعدم المساس بها وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة وفي مقدمتها القرار ١٩٤ والقرار ٣٠٢ المنبثق عنه والقاضي بإغاثة اللاجئين الفلسطينيين إلى حين حل قضيتهم على أساس القرار المشار إليه، وبما يؤكد بأن م. ت. ف «دائرة شؤون اللاجئين» تمثل المرجعية السياسية لها أو (الإطار المرجعي العام للمخيمات الفلسطينية ومن خلالها يجري التنسيق مع كافة الوزارات والهيئات الحكومية المختلفة.

توصيات حول الانتخابات المحلية وموقع المخيمات منها

١. التاكيد على أهمية إبراز موقف موحد من انتخابات المخيمات بين المؤسسات المعنية بالأمر في الضفة الغربية وقطاع غزة.

٢. انطلاقا من أهمية المسيرة الديمقراطية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية، لابد من اشتراك اللاجئ في هذه العملية باعتبارها حقا طبيعيا وطنيا بغض النظر عن إقامته داخل المخيم أو خارجه.

٣. العمل على إصدار نظام أو لائحة خاصة بالانتخابات في المخيمات لانتخاب مجالس مخيمات على أن تضع هذه المجالس وبالتنسيق مع كل من وكالة الغوث الدولية ودائرة شؤون اللاجئين ووزارة الحكم المحلي لائحة داخلية تنظم آلية عملها.

٤. تحديد موعد خاص لإجراء الانتخابات في المخيمات لانتخاب مجالس مخيمات لها غير الموعد الذي تجري فيه الانتخابات العامة للبلديات والمجالس المحلية، أو تبعاً للنظام الذي تقترحه لجنة الانتخابات العامة وفقاً للظروف الأمنية للمناطق المختلفة.

٥. مجالس المخيمات المنتخبة تتولى مسئولية مباشرة في متابعة الخدمات التي تقدمها وكالة الغوث الدولية للاجئين وتحسين الخدمات المقدمة لهم في المخيمات والتأكيد على مسؤوليتها المباشرة في ذلك وكذلك الخدمات التي تقدمها الجهات الأخرى.

٦. التأكيد على أهمية اللجان الشعبية الحالية ودورها السياسي وضرورة تفعيلها وتطويرها عن طريق الانتخابات أو (التوافق الوطني) واعتبار مجالس المخيمات المنتخبة أعضاء في اللجان الشعبية.

٧. إصدار قرار فلسطيني من رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ورئيس السلطة الوطنية الفلسطينية ومجلس الوزراء الفلسطيني باعتبار، مجالس خدمات المخيمات هيئات مسؤولة لها مسئولية إدارية وقانونية وخدماتية للمخيمات.

٨. أن تقوم منظمة التحرير الفلسطينية مستقبلا - ما أمكنها ذلك - بالعمل والتنسيق مع الدول العربية المضيفة للاجئين والأونروا لأيجاد آلية لانتخابات ممثلين عن اللاجئين في المخيمات لديها.

تحريراً يوم - الثلاثاء - الموافق - ٣٠ / ١١ / ٢٠٠٤

والله الموفق لخير شعبنا والوطن

التجمع الشعبي الفلسطيني
للدفاع عن حق العودة
المنسق العام

بسم الله الرحمن الرحيم

بيان صادر عن اللجان الشعبية للاجئين في محافظات غزة في ذكرى يوم العودة الـ٥٦

في كل عام يحتفل الشعب الفلسطيني في الحادي عشر من ديسمبر بذكرى العودة، ذكرى صدور قرار الأمم المتحدة ١٩٤ القاضي بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وتعويضهم عن الأضرار التي لحقت بهم جراء التهجير القسري، ويؤكد العالم على مدار ٥٦ عاما منذ عام ١٩٤٨ أكثر من ١٣٠ مرة على هذا الحق، الذي لا يسقط بالتقادم ومرور الزمن ولا باي اتفاقية سياسية ولا يمكن التنازل عنه بالإنابة، وبما أنه حق إنساني فلا يجوز التفاوض عليه لأن الحقوق الإنسانية لا يتم التفاوض عليها.

إن شعبنا الفلسطيني أثبت خلال العقود المنصرمة تمسكه الثابت بحقه بالعودة بالرغم من كل المؤامرات التي حيكت لشطب الحق المقدس وتصدى لكل أساليب القهر والعدوان بكل قوة.

وياتي ذكرى قرار العودة هذا العام بعد غياب القائد الرمز أبو عمار الحارس الأمين للثوابت الفلسطينية، والذي وهب حياته ثمنا لها.

ندعو القيادة الجديدة لمنظمة التحرير الفلسطينية ورئيسها الأخ أبو مازن إلى التاكيد من جديد على حق العودة وثوابتنا الفلسطينية من الدولة إلى القدس وإخلاء المستوطنات، ونؤكد مرة اخرى نحن اللاجئين بأن السلام الحقيقي لن يتحقق بدون حق العودة.

وإننا في اللجان الشعبية للاجئين في محافظات غزة، نطالب بتفعيل دور منظمة التحرير الفلسطينية والقيام بدورها تجاه القضية المركزية واللاجئين في الشتات والوطن، كذلك نطالب كل شعوب ودول العالم بالوقوف إلى جانبنا حتى يتحقق حلمنا بالعودة..

ومعا وسويا.. حتى العودة

اللجان الشعبية للاجئين
محافظات غزة
١١ كانون أول ٢٠٠٤

تقرير صحفي صادر عن مركز بديل بتاريخ ٨ تشرين اول ٢٠٠٤

المنظمات الأهلية تحث الحكومات والأمم المتحدة لمعالجة قضية غياب الحماية للاجئين الفلسطينيين

عادةً ما تضمن الحكومات مستوى معين من الحماية لمواطنيها، وتكون هذه الحماية على شكل توفير الحقوق الإنسانية الأساسية والأمن الشخصي. لكن ليس للفلسطينيين دولة أو منظمة دولية تقوم بتوفير الحماية لهم.

في رسالة وجهت إلى اللجنة التنفيذية للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين (UNHCR) في جنيف ٤-٨ تشرين أول ٢٠٠٤، أثارت مجموعة من المنظمات الأهلية غير الحكومية قضية «استمرار مأساة الملايين من الفلسطينيين المهجرين قسراً عن منازلهم وأراضيهم».

من الطبيعي أن يفقد مواطني أي دولة كانت أمنهم في حال أصبحوا لاجئين، ولقد تم تفويض المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة بالقيام بمهمة مساعدة الحكومات لحماية هؤلاء اللاجئين. هذه الحماية يجب أن تتواصل دون انقطاع حتى التوصل إلى حلٍ عادلٍ ودائم لقضيتهم. إن الحل الأمثل والمفضل لقضايا اللاجئين هو العودة واستعادة الممتلكات في ظل ظروف تحفظ أمنهم وكرامتهم.

اللاجئون الفلسطينيون، الذين هم حالياً في وضعية (homeless) أي المشردين من منازلهم و(stateless) أي فاقدي الجنسية، بمعنى أن دولتهم غير قائمة لتمنحهم تمنحهم الجنسية وحقوق المواطنة استثنوا من نظام الحماية الذي تقوم به المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، وفقاً للمادة (1د) من معاهدة اللاجئين للعام ١٩٥١، القائمة على أساس أن للاجئين الفلسطينيين نظام حماية خاص بهم هو (لجنة التوفيق حول فلسطين التابعة للأمم المتحدة «UNCCP») علماً بأن هذه المنظمة الدولية متوقفة عن العمل منذ العام ١٩٥٢.

نظام الحماية الدولي يشمل توفير الحقوق الإنسانية الأساسية (في مجال الصحة والتعليم...الخ)، إصدار وثائق «بطاقات تعريف شخصية (هويات)»، وثائق سفر، وتوفير مستوى مقبول من حرية الحركة والتنقل، وفرص العمل، الاسكان المناسب، الإغاثة، والحق في الاستفادة من الخدمات الحكومية الأخرى التي يحظى بها المواطن العادي.

الفجوة في الحماية

في الاجتماع السنوي الذي تعقده اللجنة التنفيذية للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين هذا العام، تقدمت مجموعة من المنظمات الأهلية»، ومن ضمنها مؤسسة بديل، بعريضة تطالب بتوفير الحماية للاجئين الفلسطينيين. وجاء في تلك العريضة «بالرغم من الإجماع الواسع بين الدول أن اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين يستحقون الحماية، لا تزال وضعيتهم مختلفة كلياً عن تجمعات اللاجئين الأخرى في العالم، حيث لا توجد آلية دولية لحماية مصالحهم، بمعنى أنهم يعانون من وجود [فجوة في الحماية] التي من المفترض أن يحظوا بها كلاجئين مهجرين قسراً عن منازلهم وممتلكاتهم».

ولقد أوصت تلك المنظمات الأهلية «بأن تدفع الحكومات المؤثرة في صياغة أجندة العمل الخاصة بالمفوضية تجاه منح اللاجئين الفلسطينيين الحماية الدولية اللازمة، والأخذ بعين إنشاء نظام حماية دولية مؤقت منسجم مع هذه الحلة».

وتتكون اللجنة التنفيذية للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة من ٦٦ دولة تلتقي في كل خريف لمراجعة وإقرار برامج عمل المفوضية وميزانيتها وتقديم الاستشارات حول قضايا الحماية للاجئين حول العالم.

تقارير مركز بديل حول المبادرات

في ورقة قدمتها مؤسسة بديل إلى اللجنة التنفيذية للمفوضية في جلسة تشاورية مع المنظمات الأهلية، أعلنت المؤسسة عن مبادراتها في مجال الحماية والتي تشتمل على فكرة الجمع بين خبراء دوليين لمراجعة قضية «الفجوة في الحماية» الخاصة باللاجئين والمهجرين الفلسطينيين.

وأوصت مؤسسة بديل بان تقوم الدول التي لا تتبنى المادة (1د) من معاهدة اللاجئين في تشريعاتها الوطنية بان تفعل ذلك. وفي هذا الصدد، يجب على إسرائيل والدول الأخرى ذات العلاقة «الدول المضيفة للاجئين» الإقرار بوضعية الفلسطينيين الذين هجّروا عن أرضهم كلاجئين بحسب توصيات المفوضية التي جاءت في المادة (1د) من معاهدة اللاجئين للعام ١٩٥١، وكذلك توصيات مجلس دول أوروبا بهذا الشأن. إنه يجب على الدول منح اللاجئين الفلسطينيين نوعاً من الحماية المتكاملة التي من شأنها توفير وضعية قانونية رسمية إلى جانب الحقوق المدنية الأساسية. إن الحماية الدولية المطلوبة للاجئين والمهجرين الفلسطينيين تشتمل على ضمانات توفير الظروف تحفظ لهم أمنهم وكرامتهم في حال عودتهم إلى ديارهم التي هجروا منها أو توطينهم في الدول المستضيفة لهم أو في بلد ثالث في إطار حل عادل وشامل لقضيتهم.

كما دعت مؤسسة بديل المجتمع الدولي والأمم المتحدة إلى مواصلة البحث عن الحلول لقضايا اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين (المساعدة، الحماية، التسوية الدائمة لقضيتهم). وأوصت المؤسسة بان تبنى عملية البحث هذه على أساس القوانين والشرائع الدولية وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وليس على أساس الاعتبارات السياسية التي تتعارض مع مبدأ الديمومة للحل المنشود.

كما دعت المؤسسة في تقريرها كل من المنظمات الأهلية الأوروبية والمجلس الأوروبي للاجئين والشتات (ECRE) إلى تشجيع مجلس أوروبا لمتابعة توصياتها للعام ٢٠٠٣، والتي اشتملت على عقد مؤتمر دولي يكرّس فقط لقضية اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين. إن من شأن هذا المؤتمر توفير فرصة للدول، الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية الأخرى ذات العلاقة، لدراسة هذه القضية بشكل معمّق، والبحث في قضية «الفجوة في الحماية»، وبذل الجهود اللازمة لسد تلك الفجوات.

ومن الجدير ذكره أن المشاورات التي أجرتها اللجنة التنفيذية مع المنظمات الأهلية بهذا الشأن، جاءت ضمن اللقاء السنوي للجنة التنفيذية للمفوضية في جنيف في ٢٨-٩٠ أيلول من هذا العام، وشاركت فيه حوالي ٢٠٠ منظمة غير حكومية.

وثيقة إعلان الاستقلال الفلسطيني

الدورة ١٩ للمجلس الوطني الفلسطيني
الجزائر، من ١٢-١٥ تشرين ثاني/ نوفمبر ١٩٨٨

على أرض الرسالات السماوية إلى البشر، على أرض فلسطين ولد الشعب العربي الفلسطيني، نما وتطور وأبدع وجوده الإنساني عبر علاقة عضوية، لا انفصام فيه ولا انقطاع، بين الشعب والأرض والتاريخ.

بالثبات الملحمي في المكان والزمان، صاغ شعب فلسطين هويته الوطنية، وارتقى بصموده في الدفاع عنها إلى مستوى المعجزة، فعلى الرغم مما أثاره سحر هذه الأرض القديمة وموقعها الحيوي على حدود التشابك بين القوى والحضارات... من مطامح ومطامع وغزوات كانت ستؤدي إلى حرمان شعبها من إمكانية تحقيق استقلاله السياسي، إلا أن ديمومة التصاق الشعب بالأرض هي التي منحت الأرض هويتها، ونفخت في الشعب روح الوطن، مطعما بسلالات الحضارة، وتعدد الثقافات، مستلهما نصوص تراثه الروحي والزمني، واصل الشعب العربي الفلسطيني، عبر التاريخ، تطوير ذاته في التواجد الكلي بين الأرض والإنسان على خطى الأنبياء المتواصلة على هذه الأرض المباركة، على كل مئذنة صلاة الحمد للخالق ودق مع جرس كل كنيسة ومعبد ترنيمه الرحمة والسلام.

ومن جيل إلى جيل، لم يتوقف الشعب العربي الفلسطيني عن الدفاع الباسل عن وطنه ولقد كانت ثورات شعبنا المتلاحقة تجسيداً بطوليا لإرادة الاستقلال الوطني.

ففي الوقت الذي كان فيه العالم المعاصر يصوغ نظام قيمة الجديدة كانت موازين القوى المحلية والعالمية تستثني الفلسطيني من المصير العام، فاتضح مرة أخرى أن العدل وحدة لا يسير عجلات التاريخ.

وهكذا انفتح الجرح الفلسطيني الكبير على مفارقة جارحة: فالشعب الذي حرم من الاستقلال وتعرض وطنه لاحتلال من نوع جديد، قد تعرض لمحاولة تعميم الأكذوبة القائلة «إن فلسطين هي أرض بلا شعب» وعلى الرغم من هذا التزييف التاريخي، فإن المجتمع الدولي في المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم لعام ١٩١٩، وفي معاهدة لوزان لعام ١٩٢٣ قد اعترف بأن الشعب العربي الفلسطيني شأنه شأن الشعوب العربية الأخرى، التي انسلخت عن الدولة العثمانية هو شعب حر مستقل.

ومع الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب العربي الفلسطيني بتشريده وبحرمانه من حق تقرير المصير، أثر قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ عام ١٩٤٧م، الذي قسم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية،فإن هذا القرار مازال يوفر شروطاً للشرعية الدولية تضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في السيادة والاستقلال الوطني.

إن احتلال القوات الإسرائيلية الأرض الفلسطينية وأجزاء من الأرض العربية واقتلاع غالبية الفلسطينيين وتشريدهم عن ديارهم، بقوة الإرهاب المنظم، واخضاع الباقين منهم للاحتلال والإضطهاد ولعمليات تدمير معالم حياتهم الوطنية، هو انتهاك صارخ لمبادئ الشرعية ولميثاق الأمم المتحدة ولقراراتها التي تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية، بما فيها حق العودة، وحق تقرير المصير والاستقلال والسيادة على أرضه ووطنه.

وفي قلب الوطن وعلى سياجه، في المنافي القريبة والبعيدة، لم يفقد الشعب العربي الفلسطيني إيمانه الراسخ بحقه في العودة، ولا إيمانه الصلب بحقه في الاستقلال، ولم يتمكن الاحتلال والمجازر والتشريد من طرد الفلسطيني من وعيه وذاته- ولقد واصل نضاله الملحمي، وتابع بلورة شخصيته الوطنية من خلال التراكم النضالي المتنامي. وصاغت الإرادة الوطنية إطارها السياسي، منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، باعتراف المجتمع الدولي، متمثلاً بهيئة الأمم المتحدة ومؤسساتها والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى، وعلى قاعدة الإيمان بالحقوق الثابتة، وعلى قاعدة الإجماع القومي العربي، وعلى قاعدة الشرعية الدولية قادت منظمة التحرير الفلسطينية معارك شعبها العظيم، المنصهر في وحدته الوطنية المثلي، وصموده الأسطوري أمام المجازر والحصار في الوطن وخارج الوطن. وتجلت ملحمة المقاومة الفلسطينية في الوعي العربي وفي الوعي العالمي، بصفتها واحدة من أبرز حركات التحرر الوطني في هذا العصر.

إن الانتفاضة الشعبية الكبرى، المتصاعدة في الأرض المحتلة مع الصمود الأسطوري في المخيمات داخل وخارج الوطن، قد رفعا الأدراك الإنساني بالحقيقة الفلسطينية وبالحقوق الوطنية الفلسطينية إلى مستوى أعلى من الإستيعاب والنضج، وأسدلت ستار الختام على مرحلة كاملة من التزييف ومن خمول الضمير وحاصرت العقلية الإسرائيلية الرسمية التي أدمنت الإحتكام إلى الخرافة والإرهاب في نفيها الوجود الفلسطيني.

مع الانتفاضة، وبالتراكم الثوري النضالي لكل مواقع الثورة يبلغ الزمن الفلسطيني أحدى لحظات الإنعطاف التاريخي الحادة وليؤكد الشعب العربي الفلسطيني، مرة أخرى حقوقه الثابتة وممارستها فوق أرضه الفلسطينية.

واستناداً إلى الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني للشعب العربي الفلسطيني في وطنه فلسطين وتضحيات أجياله المتعاقبة دفاعا عن حرية وطنهم واستقلاله وانطلاقا من قرارات القمم العربية، ومن قوة الشرعية الدولية التي تجسدها قرارات الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٧، ممارسة من الشعب العربي الفلسطيني لحقه في تقرير المصير والاستقلال السياسي والسيادة فوق أرضه.

فإن المجلس الوطني يعلن، باسم الله وباسم الشعب العربي الفلسطيني قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

إن دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقافية، ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق، تصان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الإنسانية، في ظل نظام ديمقراطي برلماني يقوم على أساس حرية الرأي وحرية تكوين الأحزاب ورعاية الأغلبية حقوق الأقلية واحترام الأقلية قرارات الأغلبية، وعلى العدل الاجتماعي والمساواة وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو الدين أو اللون أو بين المرأة والرجل، في ظل دستور يؤمن سيادة القانون والقضاء المستقل وعلى أساس الوفاء الكامل لتراث فلسطين الروحي والحضاري في التسامح والتعايش السمح بين الأديان عبر القرون.

إن دولة فلسطين دولة عربية هي جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، من تراثها وحضارتها، ومن طموحها الحاضر إلى تحقيق أهدافها في التحرر والتطور والديمقراطية والوحدة. وهي إذ تؤكد التزامها بميثاق جامعة الدول العربية، واصرارها على تعزيز العمل العربي المشترك، تناشد أبناء أمتها مساعدتها على إكتمال ولادتها العملية، بحشد الطاقات وتكثيف الجهود لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

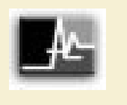
وتعلن دولة فلسطين التزامها بمبادئ الأمم المتحدة وأهدافها وبالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتزامها كذلك بمبادئ عدم الإنحياز وسياسته.

وإذ تعلن دولة فلسطين أنها دولة محبة للسلام ملتزمة بمبادئ التعايش السلمي، فإنها ستعمل مع جميع الدول والشعوب من أجل تحقيق سلام دائم قائم على العدل واحترام الحقوق، تتفتح في ظله طاقات البشر على البناء، ويجري فيه التنافس على إبداع الحياة وعدم الخوف من الغد، فالغد لا يحمل غير الأمان لمن عدلوا أو ثابوا إلى العدل.

وفي سياق نضالها من أجل إحلال السلام على أرض المحبة والسلام، تهيب دولة فلسطين بالأمم المتحدة التي تتحمل مسؤولية خاصة تجاه الشعب العربي الفلسطيني ووطنه، وتهيب بشعوب العالم ودولة المحبة للسلام والحرية أن تعينها على تحقيق أهدافها، ووضع حد لمأساة شعبها، بتوفير الأمن له، وبالعمل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

كما تعلم في هذا المجال، أنها تؤمن بتسوية المشاكل الدولية والإقليمية بالطرق السلمية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها وأنها ترفض التهديد بالقوة أو العنف أو الإرهاب، أو بإستعمالها ضد سلامة أراضيها واستقلالها السياسي، أو سلامة أراضي أي دولة أخرى، وذلك دون المساس بحقها الطبيعي في الدفاع عن أراضيها واستقلالها.

وفي هذا اليوم الخالد، في الخامس عشر من تشرن الثاني ١٩٨٨ ونحن نقف على عتبة عهد جديد، ننحني إجلالا وخشوعاً أمام أرواح شهدائنا وشهداء الأمة العربية الذين أضاءوا بدمائهم الطاهرة شعلة هذا الفجر العتيد، واستشهدوا من أجل أن يحيا الوطن. ونرفع قلوبنا على أيدينا لنملأها بالنور القادم من وهج الانتفاضة المباركة، ومن ملحمة الصامدين في المخيمات وفي الشتات وفي المهاجر، ومن حملة لواء الحرية: أطفالنا وشيوخنا وشبابنا، أسرنا ومعتقلينا وجرحانا المرابطين على التراب المقدس وفي كل مخيم وفي كل قرية ومدينة، والمرأة الفلسطينية الشجاعة، حارسة بقائنا وحياتنا، وحارسة نارنا الدائمة. ونعاهد أرواح شهدائنا الأبرار، وجماهير شعبنا العربي الفلسطيني وأمتنا العربية وكل الأحرار والشرفاء في العالم على مواصلة النضال من أجل جلاء الاحتلال، وترسيخ السيادة والاستقلال إننا، ندعو شعبنا العظيم إلى الالتفاف حول علمه الفلسطيني والإعتزاز به والدفاع عنه ليظل أبدا رمزاً لحريتنا وكرامتنا في وطن سيبقي دائما وطننا حراً لشعب من الأحرار.


حق العودة
تصدر عن بديل/المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

تحرير
محمد جرادات   نهاد بقاعي

المقالات المنشورة بأسماء أصحابها تعبّر عن وجهة نظرهم/ن.

بيت لحم، فلسطين
ص. ب. 728
تلفاكس: 02-2747346 ، هاتف 02-2777086
بريد الكتروني: camp@badil.org - صفحة الانترنت: www.badil.org

يهدف مركز بديل الى توفير مصدر للمعلومة والمعرفة والتحاليل العلمية، حول قضايا اللاجئين الفلسطينيين، ساعيا الى التوصل للحل الدائم والشامل لجميع اللاجئين الفلسطينيين يعتمد على أساس حقهم في العودة الى ديارهم وممتلكاتهم التي هجروا منها.